جامعة الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

ظاهرة عمل الأحداث وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة

دراسة ميدانية بسوق بوفاريك ـ البليدة ـ

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

علم الاجتماع

إعدادالطالب:
عبدالعزيز صالي

إشراف الأستاذ:
د/ عبدالغني مغربي

السنة الجامعية 2001 - 2002

الشـكـر والـتـقـدير

إنـه لا يـسعني إلا أن أتـقدم بشكري لأستاذي المـشرف الدكـتور عـبدالغني معـربي على اهتمامه بموضوع دراسـتي، والذي لم يبخل علـي بـتوجـيهاته ونصـائحه كما أشكر كل من ساهم من بعيد أو قريب في مـساعـدتي لإتـمام هـذه الرسـالة من أسـاتذة بـجامعة الجزائر وجامعة البليدة (قسم علم الاجتماع) خاصة الأستاذ فكار عثمان،بوشرف، بن موسى ابراهيم والذي كان مشرفا على مذكرة الليسانس.

إلى مسؤول مكتبة المعهد الوطني للتكوين المهني (INFP)

حسيسن الذي لن أنسى جميله أبدا.

كما أتقدم بكل تقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة.

الإهداء

إلى أعز ما في الوجود والديا أطال الله عمرهما

إلى روح أخي المغتال عبدالرحمن الذي انتظر

هذه اللحظة التي أخط فيها هذه الأسطر بكل شوق

لكنه رحل بدون وداع إلى الجنة إن شاء الله

إلى كل عائلتي وجميع أصدقائي خاصة سليم

إلى روح كل نفس بريئة ذهبت ضحية الغدر

إلى مقلتي كل طفل بريئ تحملقان في وجوه الناس

تبحثان عن أم حنون تسدل الستار عن مأساة سوداء

كالغيوم

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

ظاهرة علم الأحداث وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة
دراسة ميدانية بسوق بوفاريك ـ البليدة ـ

جامعة الجزائر

ملخص رسالة الماجستير

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

موضوع: ظاهرة عمل الأحداث وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة

دراسة ميدانية بسوق بوفاريك ـ البليدة ـ

اسم الطالب: صالي عبد العزيز

اسم المشرف: د/ عبد الغني مغربي

السنة الجامعية: 2001 - 2002-

الفهرس

العنوان

الصفحة

المقدمة.....1

الاقتراب المنهجي للدراسة..... 4

تمهيد.....5

1 ـ أسباب اختيار الموضوع.....5

2 ـ الأهداف العلمية والعملية من الموضوع.....6

3 ـ الإشكالية.....8

4 ـ الفرضيات.....11

5 ـ المفاهيم الأساسية.....12

6 ـ العينة (نوعها ، حجمها).....20

7ـ المناهج الستعملة.....22

8 ـ التقنيات والأدوات المستعملة.....23

9 ـ تعريف ميدان الدراسة.....24

10 ـ صعوبات البحث.....25

الباب الأول: الجانب النظري للدراسة.....26

الفصل الأول: الاقتراب النظري والدراسات السابقة للموضوع.....27

تمهيد.....28

أولا: عمل الأحداث وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية.....29

1ـ نظرية التنشئة الاجتماعية عند فرويد(Freud).....32

2 ـ نظرية التنشئة الاجتماعية عند جورج هربرت ميد(Mead).....34

3 ـ نظرية التنشئة الاجتماعية عند غي روشيه(Guy rocher).....36

ثانيا: الدراسات السابقة.....37

خلاصة الفصل.....40

الفصل الثاني: ظاهرة عمل الأحداث (تطورها ـ مظاهرها).....41

تمهيد.....42

أولا:عمل الأحداث في العالم.....42

1 ـ لمحة تاريخية.....42

2 ـ مظاهر عمل الأحداث في العالم.....43

3 ـ بعض الأمثلة عن ظاهرة عمل الأحداث في العالم.....44

4 ـ اتفاقيات حقوق الطفل.....46
ثانيا: عمل الأحداث في الجزائر.....49
1 ـ نبذة تاريخية عن عمل الأحداث في الجزائر.....49
2 ـ عمل الأحداث في الجزائر اليوم.....50
3 ـ أنواع العمل التي يمارسها الأحداث في الجزائر.....52
4 ـ الآثار الاجتماعية لظاهرة عمل الأحداث.....54
خلاصة الفصل.....57
الفصل الثالث: ظاهرة عمل الأحداث وعلاقتها بضعف المستوى المعيشي للأسرة.....58
تمهيد.....59
أولا: البطالة كعامل من عوامل ضعف المستوى المعيشي للأسرة.....59
1 ـ البطالة في الجزائر قبل الأزمة.....59
2 ـ برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.....62
3 ـ آثار البطالة على الأسرة والمجتمع.....65
ثانيا: عمل الأحداث وعلاقته بضعف المستوى المعيشي للأسرة.....67
خلاصة الفصل.....71
الفصل الرابع: المحيط الأسري والمدرسي وعلاقته بظاهرة عمل الأحداث.....73
تمهيد.....74
أولا: الوسط الأسري وعلاقته بظاهرة عمل الأحداث.....74
1 ـ دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية.....75
2 ـ الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي.....76
3 ـ الحدث في إطار العلاقات الأسرية.....80
4 ـ عمل الأحداث وعلاته بالتصدع الأسري.....82
ثانيا: الوسط المدرسي وعلاقته بعمل الأحداث.....84
1 ـ دور المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية.....85
2 ـ عوامل التأخر الدراسي.....87
3 ـ عمل الأحداث وعلاقته بالتسرب المدرسي.....90
خلاصة الفصل.....94
الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة.....95
الفصل الخامس: تحليل البيانات العامة للعينة.....96
تمهيد.....97
أولا: توزيع أفراد عينتنا حسب السن.....97
ثانيا: المستوى التعليمي للوالدين عند الأحداث العاملين.....98
ثالثا: توزيع العينة حسب وضعية الوالدين تجاه العمل.....100

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب نوع المنطقة الجغرافية.....102
خلاصة الفصل.....104
الفصل السادس: تحليل بيانات الفرضية الأولى.....105
تمهيد.....106
أولا: محاولة لقياس المستوى المعيشي لأسر الأحداث العاملين.....106
ثانيا: علاقة المستوى المعيشي للأسرة بدافع العمل.....113
ثالثا: علاقة بطالة رب الأسرة بسبب خروج الحدث للعمل.....116
رابعا: علاقة تعطل رب الأسرة عن العمل بموقف الوالدين من عمل ابنهم الحدث.....118
خامسا: علاقة المستوى المعيشي للأسرة بتلبية حاجات الطفل.....119
خلاصة الفصل.....123
الفصل السابع: تحليل بيانات الفرضية الثانية.....124
تمهيد.....125
أولا: ظاهرة التصدع الأسري في عينتنا.....125
ثانيا: تأثير التصدع الأسري في عينة دراستنا.....127
ثالثا:علاقة عدد ساعات العمل التي يقضيها الحدث بالتصدع الأسري.....131
رابعا: اضطراب العلاقات الأسرية بين والدي الأحداث العاملين وأسبابه.....133
خلاصة الفصل.....138
الفصل الثامن: تحليل بيانات الفرضية الثالثة.....140
تمهيد.....141
أولا: التسرب المدرسي عند الأحداث العاملين في دراستنا.....141
ثانيا: علاقة التحصيل الدراسي للحدث بعدد الساعات التي يقضيها في العمل.....146
ثالثا: أساب الرسوب المدرسي عند الأحداث العاملين.....148
رابعا: علاقة التفكير في ترك الدراسة والتفرغ للعمل بضعف التحصيل الدراسي.....151
خامسا: تأثير التسرب المدرسي على مدة العمل عند الحدث.....154
خلاصة الفصل.....156
النتائج العامة.....157
الخاتمة.....161
قائمة المراجع.....164
الملاحق

قائمة الجدوال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع الأطفال حسب سبب التوجه للعمل	37
2	سبب التوجه للعمل حسب رأي أرباب الأسر (مصر)	38
3	تطور ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر حتى سنة 1987م	51
4	تطور ظاهرة عمل الأحداث في الجزائر حسب الجنس	52
5	أنواع العمل الممارس من قبل الأحداث حسب القطاعات	53
6	تطور نسبة البطالة من سنة 1985 إلى 1996م	63
7	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	97
8	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب	98
9	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأم	99
10	توزيع أفراد العينة حسب وضعية الأب تجاه العمل (مهنة الأب)	100
11	توزيع أفراد العينة حسب وضعية الأم تجاه العمل	101
12	توزيع المبحوثين حسب موقع السكن	102
13	العلاقة بين عدد أفراد الأسرة المستهلكين بعدد العاملين	107
14	توزيع العينة حسب المستوى المعيشي باستعمال مؤشر عدد المستهلكين والعاملين	109
15	علاقة عدد الغرف بنوع المسكن	109
16	توزيع العينة حسب المستوى المعيشي باستعمال مؤشر نوع المسكن وعدد الغرف	111
17	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأجهزة الكهرومنزلية التي تملكها الأسرة	111
18	توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي باستعمال مؤشر عدد الأجهزة الكهرومنزلية التي تمتلكها الأسرة	112
19	توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي (استنادا إلى المؤشرات الخمسة)	112
20	توزيع أفراد العينة حسب سبب توجه الحدث إلى سوق العمل	114
21	علاقة بطالة رب الأسرة بالسبب الذي يعمل من أجله الحدث	116
22	العلاقة بين تعطل رب الأسرة عن العمل بموقف الوالدين من عمل الابن الحدث	118
23	توزيع العينة حسب درجة تلبية المطالب من طرف الأسرة	120
24	توزيع أفراد العينة حسب متغير التصدع الأسري	126
25	توزيع أفراد العينة الذين يعيشون في أسر متصدعة حسب نوع التصدع الأسري	126
26	علاقة غياب أحد الوالدين أو كلاهما عن الأسرة بالراحة النفسية للحدث	128
27	توزيع الأحداث العاملين الذين صرحوا أنهم غير مرتاحين نفسيا داخل الأسرة حسب سبب عدم الراحة	130
28	علاقة عدد الساعات التي يقضيها الحدث في العمل بالتصدع الأسري	132
29	توزيع العينة حسب نوع العلاقة بين الوالدين	134
30	توزيع أفراد العينة (الذين يعيشون في جو من الاضطراب في العلاقات بين الوالدين) حسب سبب هذا الاضطراب	135
31	توزيع المبحوثين حسب الاتحاق بالمدارس	142
32	توزيع المبحوثين المتسربين حسب الطور الدراسي الذي توقفوا عنده	143
33	توزيع المبحوثين الذين غادروا مقاعد الدراسة حسب سبب مغادرتهم لها	144
34	علاقة المدة التي يقضيها الحدث في العمل بتحصيله الدراسي (بالنسبة للمتمدرسين)	146
35	الرسوب المدرسي عند المبحوثين المتمدرسين	149
36	توزيع الأحداث العاملين المتمدرسين والراسبين حسب عدد الرسوبات	149
37	توزيع الأحداث العاملين والمتمدرسين في نفس الوقت حسب سبب الرسوب المدرسي	150
38	علاقة التفكير في ترك مقاعد الدراسة من أجل العمل بالتحصيل الدراسي	152
39	علاقة عدد الساعات التي يقضيها الحدث في العمل بالتسرب المدرسي	154

المقدمة

كان العمل في المجتمعات القديمة (مصر، روما، الفرس، الهند، اليونان ...) عنوانا للعبودية، فالأعمال المختلفة كالحدادة والنجارة وشق الطرق ...الخ، يقوم بها العبيد، وقد عبر الفلاسفة اليونان صراحة بأن العمل من اختصاص العبيد، وقد بقيت هذه النظرية الدونية للعمل سائدة في المجتمعات الأوروبية إلى وقت قريب، حيث كان أرباب العمل يستغلون العمال استغلالا مفرطا في المصانع والورشات (الثورة الصناعية)، وهذا بغرض تضخيم رأسمالهم، فكان العمال يستغلون أحيانا لأكثر من 12 ساعة يوميا.

وقد ثبت أن الأطفال والنساء شكلا مصدرا هاما لليد العاملة الرخيصة، وهذا في المراحل الأولى للثورة الصناعية، والتي صاحبها انخفاض في القيمة الإقتصادية للحرف، وهذا ما يزيد في توفير اليد العاملة الرخيصة، ويعتبر مجموع الأطفال العاملين في قطاع اقتصادي ما دلالة أو مؤشر على التخلف الإجتماعي والإقتصادي، وهناك عوامل ساعدت على انتشار هذه الظاهرة (عمل الأطفال) وهي:

- حاجة الطفل لتلبية رغباته الخاصة ومساعدة الأسرة في قضاء حاجاتها، وهذا عن طريق مدخول إضافي يوفره لها الطفل، كما أن نقص المدارس أو عدم وجودها ببعض المناطق الريفية يؤدي بالطفل إلى العمل.

إن مشاركة الأطفال في الحياة الإقتصادية هي أكبر في البلدان النامية، خاصة في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، فبعض الدراسات التي أجريت من قبل منظمة العمل الدولية (O.I.T) حول عمل الأطفال المراهقين في أسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تدل على نسبة مرتفعة من الأطفال الأقل من 15 سنة تعمل، كما وجد ضمن هذه التحقيقات أنه في البلدان النامية التعليم إجباري لسن معينة غير مطبق على أرض الواقع في أغلب الأحيان، ففي إفريقيا وأسيا نسبة المتمدرسين الذين تتروح أعمارهم بين 5 14 سنة تشكل أقل من 50% وهذا في العديد من البلدان، ونسبة الذين يتركون مقاعد الدراسة وغير المتمدرسين تبقى مرتفعة، والأطفال غير المتمدرسين في البلدان النامية أغلبهم من المناطق الريفية، خاصة الإناث.

إن الأطفال يعملون في أربعة قطاعات كبرى هي: الفلاحة، الصناعة، التجارة والخدمات المنزلية، والإحصائيات المتوفرة عن عمل الأطفال العاملين في العالم ليست ثابتة

(نسبية) وهذا لأنه عادة ما يعمل الأطفال بطريقة غير رسمية (غير مسجلين في قوائم السكان العاملين)، ومنه فانتشار هذه الظاهرة ووجودها أكبر مما تدل عليه الإحصائيات، كما أن مشاركة الإناث في النشاطات الإقتصادية أقل من مشاركة الذكور، حيث يقمن بالشؤون المنزلية، كما قد يمارسن أعمالا أخرى غير محددة، فاستخدام الأطفال للعمل في البيوت أمر شائع، فالأسر الفقيرة تسمح لأبنائها بالعمل عند أسر ثرية خاصة الإناث بغرض تأمين مستقبلهم، كما هو الحال عند بعض الأسر الفقيرة جدا في الهند مثلا، وفي الحقيقة فإن هؤلاء الأطفال ما هم سوى خدم بطريقة غير قانونية، وبعض البلدان حاولت حمايتهم والحفاظ على حقوقهم بما في ذلك أجورهم، وسن بدأهم للعمل، حيث يتم تسجيل هؤلاء الأطفال في قوائم العمال ليصبحوا عاملين بطريقة رسمية.

الجزائر ليست مستثناة، حيث شهدت هذه الظاهرة انتشارا ملحوظا خاصة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، حيث يينشط الأطفال في أعمال بسيطة وغير متخصصة، وفي بعض الأحيان كمساعدين لفرد من أفراد أسرهم، أو في بعض المواسم التي يكثر فيها العمل كمساعدين بالدرجة الأولى، ونجد هذا خاصة في المناطق الريفية ذات الطابع الفلاحي (في منطقة القبائل الكبرى يشارك الصغار في موسم جني الزيتون، كما يساعد الأطفال أسرهم في منطقة الأوراس في موسم جني المشمش).

فنجد الكثير من الأطفال يعملون بعد ساعات الدراسة وقد يكون ذلك في الكثير من الأحيان بطلب من أسرهم، فقد تعددت النشاطات والأعمال التي يمارسها الأطفال (الأحداث)، كما اختلفت الدوافع أيضا، وقد تناولنا بالدراسة هذا الجانب، وحتى نتمكن من فهم وتسليط الضوء على أسباب توجه الأحداث إلى سوق العمل قسمنا الدراسة كالتالي:

الجزء الأول منها يتمثل في المقاربة المنهجية للدراسة، والتي من خلالها تم تحديد الموضوع الدراسة، والتطرق لإشكاليتها وفرضياتها، والتي صيغت باستعمال مجموعة من المفاهيم، حددت إجرائيا بعد النزول إلى ميدان الدراسة، من حيث القواعد المنهجية المتبعة في الدراسة، وقد فرض علينا موضوع الدراسة توظيف المنهج الوصفي التحليلي (التفسيري) كمنهج أساسي مع الإستعانة بالمنهج الإحصائي من أجل تكميم الظاهرة، وبالتالي محاولة الإقتراب من الموضوعية بعد جمع المعطيات الميدانية باستعمال تقنيات استمارة الإستبيان والمقابلة مع أفراد العينة والتي قدر مجموعها بـ 120 مبحوثا، كلهم أحداث في سن التمدرس ومن جنس الذكور فقط، حيث يقيمون في مناطق مختلفة من ولاية البليدة، اختيرت العينة بطريقة علمية، حيث

ملئت الإستمارة من قبلهم عن طريق المقابلة، وتم تفريغها وتبويب أجوبتها في جداول تخدم أغراض الفرضيات بالإضافة إلى إعطاء تعريف بمجال الدراسة والمتمثل في سوق بوفاريك بولاية البليدة، مع الإشارة إلى الصعوبات التي صادفت الدراسة.

ثم يأتي الباب الأول (الجانب النظري للدراسة) الذي قسم إلى أربع فصول، الفصل الأول خصص للإقتراب النظري للدراسة حيث وظفنا نظرية التنشئة الاجتماعية لما لها من علاقة وطيدة بموضوع دراستنا، ثم الفصل الثاني الذي خصص للتعريف بظاهرة عمل الأحداث، والفصل الثالث تطرقنا من خلاله إلى علاقة ظاهرة عمل الأحداث بضعف المستوى المعيشي للأسرة بخروج الحدث إلى سوق العمل، أما الفصل الرابع فقد تطرق إلى علاقة ظاهرة عمل الأحداث بالوسط الأسري والمدرسي.

أما الباب الثاني وهو الباب الميداني للدراسة فقد تكون هو الآخر من أربع فصول، الفصل الخامس تعرض إلى تحليل البيانات العامة حول العينة، والفصل السادس تعرض لتحليل بيانات الفرضية الأولى، الفصل السابع خصص لتحليل بيانات الفرضية الثانية، أما الفصل الثامن فقد خصص لتحليل بيانات الفرضية الثالثة.

لقد استعنا بالوسائل الإحصائية كالنسب المئوية للتأكد من صحة وقوة العلاقة بين متغيرين وذلك من خلال بيانات تحليلية حول كل فرضية على حدى، وبعد الإنتهاء من تحليل كل البيانات تعرضنا لأهم النتائج التي توصلنا إليها من دراستنا هذه، لتنتهي بخاتمة كلية عن الظاهرة المدروسة.

الإقتراب المنهجي والنظري للدراسة

تمهيد

1 ـ أسباب اختيار الموضوع

2 ـ الأهداف العلمية والعملية من الموضوع

3 ـ الإشكاليةَ

4 ـ الفرضيات

5 ـ المفاهيم الأساسية

6 ـ العينة (نوعها ـ حجمها)

7 ـ المناهج المستعملة

8 ـ التقنيات والأدوات المستعملة

9 ـ تعريف ميدان الدراسة

10 ـ صعوبات البحث

تـمهـيد

تعتبر مرحلة الطفولة أو الحداثة بالنسبة للإنسان من المراحل الحساسة والحاسمة في كل حياته المستقبلية التي سيحياها، حيث يكتسب فيها كل المبادئ والقواعد والسلوك التي يستعملها في مجتمعه، وإذا وقع أي خلل على مستوى هذه المرحلة فإن مستقبل هذا الطفل كله سيتعرض للخلل ومنه يكون عرضة لشتى أنواع الإنحراف، لهذا فقد يعتبر خروج الطفل للعمل أو ممارسته لبعض النشاطات التجارية في الشوارع والأسواق انحرافا عن القيم الإجتماعية وسلوكا تنجم عنه الكثير من السلبيات على مستوى الطفل أولا ثم المجتمع ككل ثانيا، لهذا نريد معرفة الأسباب التي تجبر الطفل على العمل، أسرية كانت أو اجتماعية أو مدرسية.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

إن ظاهرة عمل الحداث ليست بالجديدة في العالم، فقد عرفت منذ القديم، خاصة في دول العالم المتخلف، أما في الجزائر فيمكن أن تعتبرها ظاهرة دخيلة على مجتمعنا بما لها من آثار سلبية على مستوى التنشئة الإجتماعية في مراحل النمو الأولى للطفل حيث يبدأ فهمه لأمور الحياة والعلاقات الإجتماعية بين الناس، وتفسيره لما يراه حوله من ظواهر متعددة.

إن ارتباط عمل الأحداث وتأثيره الواضح على التنشئة الإجتماعية لهم، جعل من الموضوع ذو أهمية كبرى، لأنه يمس جانبا حساسا، خاصة في ظل التغيرات التي مست المجتمع الجزائري، لهذا فمن الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ملاحظتنا لانتشار أعداد هائلة من الأطفال في سن الحداثة يمارسون نشاطات تجارية في كل الأماكن العمومية، لاسيما في المدن الكبرى حيث نجدهم باعة للسجائر والفول السوداني والحلويات إلى غير ذلك من النشاطات غير الرسمية، حتى في المقاهي والمطاعم نجدهم كنوادل، والشيء الملفت للإنتباه هو امتهان هؤلاء الصغار حتى التسول لكسب العيش إلى درجة أن الطفل أصبح يفضل ترك مقاعد الدراسة جريا وراء الربح السريع.

السبب الموضوعي الثاني الذي جعلنا نخص هذا الموضوع بالدراسة هو قلة أو ندرة الدراسات السوسيولوجية حوله سواءا في المجتمعات العربية عامة أو في المجتمع الجزائري خاصة، فمعظم المراجع التي تحصلنا عليها حول هذا الموضوع كانت ذات طابع وثائقي أو صحفي أو احصائيات مجردة حول الظاهرة، وهذه المراجع لم نجد منها من تخص

المجتمع الجزائري فكلها تعالج الظاهرة في العالم أين تشكل شيئا مسموحا به ومنتشرا انتشارا رسميا، كما أنها (المراجع) تهمل الأسباب والدوافع الحقيقية وراء انتشار هذه الظاهرة، لهذا فقد كانت مساهمتنا بهذه الدراسة سببا موضوعيا آخر جعلنا نختار هذا الموضوع.

أما الأسباب الذاتية فأولها اهتمامنا بعالم الطفولة وأسرارها، خاصة في مجتمعنا أين يعاني الطفل من نقص فادح في شروط الحياة السعيدة أولها ضعف المستوى المعيشي الذي يؤثر مباشرة عليه أكثر من أي شخص آخر، بالإضافة إلى نقص الوعي عند الكثير من الأسر بأهمية هذه المرحلة من مراحل نمو الإنسان (مرحلة الطفولة)، والتي يقول فيها البعض " الطفولة هي أب الإنسان " "L'enfance est le père de l'homme".

2: أهداف اختيار الموضوع

إن كل دراسة أو بحث علمي يهدف إلى اكتشاف حقيقة معينة أو تفسير ظاهرة معتلة، كما يهدف إلى توضيح المفاهيم والأطروحات المعروضة ضمن كل نظرية، وهذا بفضل تدقيقات متعلقة بالواقع المدروس من قبل الباحث الإجتماعي أو النفسي ومن خلال الصرامة التي تفرضها المواجهة مع الواقع، وكما هو متفق عليه فإن كل دراسة لها أهداف علمية وأهداف عملية، أما الأهداف العلمية المتعلقة بدراستنا هذه والتي تبحث عن العلاقة بين ظاهرة عمل الأحداث ووضعيتهم الإجتماعية بما فيها الأسرية من جهة، ومن جهة أخرى وضعيتهم في المدرسة فأهمها تدعيم وإثراء المعرفة والبحوث في هذا الموضوع والذي يتميز بندرة الدراسات حوله، وإذا وجدت فنجدها مجرد وصف لحقائق حول الظاهرة في العالم من

قبل بعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة، كالمنظمة العالمية للشغل، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومكتب العمل الدولي ...

أما الهدف العملي وراء دراستنا هذه فيتمثل في تسليط الضوء حول العلاقة التي تربط بين ظاهرة عمل الأحداث ووضعيتهم داخل الأسرة، ثم في المؤسسة الإجتماعية الثانية ألا وهي المدرسة ثم المجتمع، أي معرفة الأسباب والدوافع الحقيقية التي تجعل الطفل ينزل إلى سوق العمل في مثل هذه السن الحساسة أي سن الحداثة، كما تهدف دراستنا هذه أيضا إلى معرفة الآثار الإجتماعية والنفسية التي تتركها هذه الظاهرة على مستوى الطفل من جهة وعلى مستوى المجتمع من جهة أخرى، وما لها من آثار على التنشئة الإجتماعية التي يتلقاها الطفل في مختلف المؤسسات الإجتماعية، كما نحاول أن نسلط الضوء على التناقض الذي يواجهه الطفل بين هذه المؤسسات وما يتلقاه فيها من مبادئ ويجده في الميدان الجديد الذي انتقل إليه ألا وهو ميدان العمل، بكل ما له من أخطار على صحته الجسدية والنفسية وحتى العقلية أحيانا، فهذا المجال الجديد هو مفتوح على كل الإحتمالات التي يصعب على الطفل التعايش معها إلا إذا دخل في دائرة الإنحراف، وكما يعتقد الكثير من الباحثين الإجتماعيين فإن ظاهرة عمل الأحداث تصنف كانحراف اجتماعي لأنها شيء غير مرغوب فيه.

ثالثا: الإشكاليةَ

درس عمل الإنسان من زوايا كثيرة باعتباره ظاهرة متعددة الوجوه، تمس الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، كما تحمل قيمة أخلاقية وثقافية في آن واحد، ومن ثم فإن العمل ضرورة لا بد منها من أجل العيش سواء كان ذلك في الصناعة أو الفلاحة أو التجارة، أو غير ذلك من الحرف.

في الجزائر، منذ الإستقلال وخاصة بعد البدء في تنفيذ إستراتيجية التنمية الإقتصادية، عرفت سوق العمل توفير مناصب شغل عديدة، مكنت الفئات الإجتماعية الإستفادة منها فقد تحقق التحسن في المستوى المعيشي للأسر الجزائرية نتيجة توفر المواد الغذائية الأساسية في جميع أنحاء الوطن وبأسعار مدعمة من طرف الحكومة.

إلا أنه وفي العشريتين الأخيرتين، اتجهت الأمور اتجاها مغايرا فكانت سنة 1984، بداية لانخفاض أسعار البترول، فأصبحت المداخيل لا تكاد تغطي الواردات، وأخذت العائدات من العملة الصعبة تتقلص أكثر فأكثر، كما تضاعفت قيمة الواردات الغذائية، فشكلت أكثر من 70% من احتياجاتها، كل هذه الظروف أدت إلى التحولات على مستوى البنى الإقتصادية، حيث بدأت الإصلاحات التي تجلت في برامج إعادة الهيكلة الإقتصادية، فتخلت الدولة تدريجيا عن دعمها لعدة مواد ذات الإستهلاك الواسع، تاركة المجال للإرتفاع المستمر للأسعار، مما أدى إلى تضاعف نسب الفقر والبطالة بعد تسريح أعداد هائلة من العمال من المؤسسات، مما فتح المجال واسعا لانتشار ظواهر كانت تعرفها الجزائر في فترة الإستعمار كخروج الأحداث إلى سوق العمل الذي أصبح ظاهرة اجتماعية انتشرت بطريقة ملفتة للإنتباه، فالمتجول اليوم في أحياء المدن وضواحيها يلاحظ تواجد أعداد متزايدة من الأحداث يمارسون نشاطات إقتصادية غير رسمية عدة كبيع السجائر والحلويات والفول السوداني إلى غير ذلك من المواد، هذه النشاطات امتدت إلى مجالات إجتماعية أخرى كامقاهي والمطاعم، وحضائر السيارات وحتى في بعض الورشات الحرفية كالنجارة والحدادة.

الظاهرة تفاقمت أكثر خاصة مع تزايد نسب التسرب المدرسي من جهة وتفشي البطالة عند أرباب الأسر من جهة أخرى، فقد أصبح الحدث يكتسب تدريجيا قيم مادية فرضتها الوضعية الإجتماعية، وآليات السوق المتدهورة حيث ساد الربح السريع الذي يأتي من النشاطات الحرة، المؤقتة وغير المنظمة.

وتعتبر هذه الظاهرة محل اهتمام عدة منظمات دولية كالمنظمة العالمية للشغل

(O.I.T)، ومكتب العمل الدولي (B.I.T)، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) والمجلس العربي للطفولة والتنمية، بالإضافة إلى بعض التنظيمات المحلية كالجمعيات والمنظمات الوطنية لحقوق الطفل، وهذا لخطورتها باعتبارها مشكلة اجتماعية تعيق التنشئة الإجتماعية السليمة للأحداث وتعرضهم لعدة انحرافات نظرا لافتقارهم للخبرة الإجتماعية والنفسية التي تمكنهم من التكيف مع الأوضاع الجديدة في البيئة المهنية التي « كغيرها من البيئات الاجتماعية تسودها علاقات متنوعة ويحكمها تنظيم معين ويؤدي الحدث فيها عملا قد لا يكون حرا في اختياره، وتظهر بوادر الانحراف عند الأحداث من نواح متعددة»[1] كتعاطي التدخين، السرقة والتعدي على الغير.

لقد جاء عمل الأحداث نتيجة لعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية وكذا أسرية ومدرسية. الظروف الإقتصادية منها البطالة، حيث ارتفعت نسبتها في السنوات الأخيرة خاصة بعد تطبيق برامج إعادة هيكلة المؤسسات، الذي أدى إلى التسريح المفرط للعمال.

إن البطالة بصفة عامة وعند أرباب الأسر بصفة خاصة تعرض دخل الأسرة حتما إلى النقص الذي يحرمها من بعض حاجيات المعيشة الأساسية، إن لم يكن جلها، وهذا أشد حالات البطالة خطرا، حيث تصبح الأسرة معرضة للفقر باعتباره الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة عن إشباع حاجاتها الأساسية للحصول على بنائها المادي و النفسي والإجتماعي، فالواقع الإجتماعي والإقتصادي لبعض الأسر يعكس الحالة المتدنية هذه، حيث وجد الأبناء أنفسهم مضطرين إلى التخلي عن الدراسة للتفرغ نهائيا للعمل، وقد جاء في وسائل الإعلام أن أغلب الأطفال العاملين في الجزائر (90%) من المسرحين من النظام التعليمي، بسبب فقر أسرهم الذي كان ناتجا عن التغيرات الإقتصادية الجارية نحو اقتصاد السوق.

من هذا يمكن اعتبار ضعف المستوى الإقتصادي للأسرة سبب في توجه الأبناء إلى سوق العمل وذلك للضيق المالي التي تمر به، وهو في الغالب عمل ضئيل الجزاء ومحاط بعوامل الفساد والأذى، بل قد يؤدي الأمر إلى دفع هؤلاء الأحداث لامتهان التسول.

---

(1) علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون**. المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، بيروت، 1984، ص 78-79.

من ناحية أخرى يلعب المحيط الأسري دورا فعالا في تنشئة الحدث وتحديد توجهاته باعتباره مؤسسة تقوم بتدريب الحدث على النظم والقواعد التي يعتمد عليها في مواقفه وتصرفاته مع المجتمع، وقد يطرأ على الأسرة في كثير من الأحيان بعض الظروف الجديدة

التي تؤدي إلى اضطرابات أو خلافات تمنع التطور الطبيعي لشخصية الطفل، فتنعكس مباشرة على مجرى حياته، وتظهر نتائجها في سن المراهقة، ومن أمثلة تلك المشاكل الأسرية التصدع الأسري الذي يعد من أهم المشاكل تأثيرا على الحدث الذي يجد نفسه غير مؤهل لمواجهتها والتي تضطره للهروب من الجو الأسري بحثا عن الأمان، فيخرج إلى الشارع دون مبالاة من الوالدين، ثم وبالتدريج يدخل إلى سوق العمل كوسيلة لنسيان ما يعانيه داخل الأسرة.

أما الظروف المدرسية فقد تحدد من جهتها مصير الطفل، باعتبار المدرسة الإتصال الأول له بمجتمعه فهي مرحلة حساسة بالنسبة إليه، أين يصادف أفرادا غير أفراد أسرته وسلطة غير سلطة والديه، حيث يعتبر حقل التجربة الأول الذي يفقد فيه الطفل الإطمئنان العاطفي، وهناك بعض الحالات التي يصعب فيها على الطفل التكيف مع هذا الوسط الجديد، الأمر الذي الذي قد يؤدي به للشعور بالإحباط، فيضعف تحصيله الدراسي ومنه فقد يصبح معرضا للرسوب المدرسي مما يجعله وبدافع توظيف طاقاته الفكرية عرضة لممارسة أي نشاط عملي لسد هذا الضعف، فيقضي أوقات فراغه في العمل إما في إطار أسرته كمساعد أو في الشارع في بعض النشاطات الحرة.

وهكذا فعمل الأحداث في مختلف النشاطات غير المتخصصة واللارسمية له عدة دوافع وأسباب لا يمكننا التعرف عليها وتحديدها إلا إذا تعمقنا في دراسة هذه الفئة (الأحداث العاملين)، وخصائصها، ومنه: هل يمكن اعتبار ضعف المستوى الإقتصادي للأسرة، والتصدع الأسري وضعف تحصيل الطفل بالمدرسة عوامل مفسرة لظاهرة عمل الأحداث؟ وبالتحديد

- هل عامل البطالة عند أرباب الأسر وما ينتج عنها من انخفاض للمستوى المعيشي للأسرة سبب في توجه الإبن الحدث لسوق العمل؟
- هل التصدع الأسري له دخل في ذلك؟
- هل يعد ضعف التحصيل الدراسي والرسوب من محفزات دخول الحدث إلى سوق العمل؟

رابعا: الفرضيات

الفرضية الأولى: يؤدي انخفاض المستوى المعيشي للأسرة بالإبن الحدث إلى العمل للمساهمة في دخل الأسرة.

التفسير: ونقصد به أن الطفل إذا وجد نفسه في أسرة فقيرة وخاصةإذا كان رب الأسرة بطالا لا يستطيع تلبية حاجات ابنه ولا حاجات الأسرة الأساسية، فإنه سوف يقوم بأي عمل لمساعدة أسرته ماديا سواءا كان هذا العمل تجاريا أو في قطاعات أخرى.

الفرضية الثانية: يؤدي التصدع الأسري إلى توجه الأحداث لسوق العمل.

التفسير: ونقصد هنا بالتصدع الأسري ذلك الغياب الدائم لأحد الوالدين أوكلاهما عن الأسرة لأي سبب من الأسباب، فإذا غاب أحدهما فإن الأسرة ستتصدع أي سوف يغيب فيها شخص مهم جدا في تلقين التنشئة الإجتماعية لهذا الإبن، حيث أن الأسرة هي المؤسسة الإجتماعية التي يقضي فيها الحدث السنوات الحاسمة من حياته، وأي غياب أو إهمال لأي طرف من أطرافها قد يدفع به للتهرب من الوسط الأسري ومشاكله وقضاء أوقاته خارج الأسرة في ممارسة أي عمل.

الفرضية الثالثة: يؤدي التسرب المدرسي و الناتج عن ضعف التحصيل الدراسي وتبعاته من رسوب مدرسي إلى خروج الطفل للعمل.

التفسير: تعد المدرسة المؤسسة الإجتماعية الثانية التي يتصل بها الحدث بعد الأسرة، حيث يتلقى المعلومات والمعارف التي يحتاجها، وإذا ضعف تحصيله الدراسي أدى به الأمر إلى الشعور بالإحباط وبذلك قد ينتج عنه رسوبه من سنة لأخرى، وربما حتى تسربه نهائيا من المدرسة، الأمر الذي قد يجعله عرضة للممارسة أي نشاط عملي يسد هذا الضعف في التحصيل الدراسي وللبرهان عن طاقاته وتوظيفها في هذا العمل.

5 المفاهيم الأساسية للدراسة:

أ: مفهوم العمل:

يمكن أن تكون مصطلحات "الوظيفة" و"المهنة" و "العمل" مترادفات، إلا أنها ذات دلالات مختلفة إذ يعرفها شارتل (SHARTLE) كما يلي:

1-«الوظيفة: هي مجموعة من الواجبات التي يقوم بها فرد واحد، ولذا فهناك عدد من الوظائف بقدر عدد أفراد في أي مؤسسة.

2-المهنة: هي مجموعة من الأعمال المتشابكة في مؤسسات مختلفة.

3-العمل:هو مجموعة من الوظائف المتشابهة الواجبات في إحدى المؤسسات أو المصانع»[1].

ويضيف شارتل « العمل يلعب دورا هاما في تقرير المستوى الإجتماعي للفرد وقيمه واتجاهاته وطريقته في الحياة (...) فليست المهنة مجرد وسيلة لكسب العيش فقط لكن لها أيضا وظيفتها الإجتماعية التي تحدد وسيلة الفرد وأسلوبه في الحياة» [2]. وبهذا ربط شارتل بين العمل والمهنة للدلالة على الأعمال العضلية الشاقة، وبالتالي لا تسمح للفرد بالإرتقاء إلى مستوى اجتماعي رفيع، بل تؤدي به إلى الإحتقار والإستنكار من طرف المجتمع، ومفهوم الوظيفة عند شارتل يدل أيضا على الأعمال الإدارية.

---

(1) سيد عبدالحميد مرسي، **سيكولوجية المهن**. دار النهضة العربية، 1962،ص.14.
(2) سيد عبد الحميد مرسي، نفس المرجع، ص.14.

بينما تضمن معجم ويبستر الدولي عشرون تعريفا مختلفا لكلمة العمل كإسم، وأكثر من ثلاثين معنى لكلمة العمل كفعل، إذ يميزه ويبستر بأربع مميزات « أن العمل نشاط إنساني جوهري، أن العمل نشاط وسيلي، لأنه يؤدي للحصول على أسباب العيش، وثالثا أن

العمل نشاط لحفظ الذات فهو يؤدي للمحافظة على الحياة، ورابعا أن العمل نشاط مغير، هدفه أن يغير أو يبدل بعض الجوانب بيئة الإنسان حتى يكون إبقاءه حيا أكثر تأكيدا وكفاية» [1].

فالعمل حسب ويبستر يخص الإنسان دون الحيوانات التي لا تبذل سوى القوى العضلية للإبقاء على حياتها في حين أن الإنسان يمزج تلك الطاقة الحركية بالمهارة العقلية لإثبات وجوده اجتماعيا إذ عرفه بوردون في كتابه "خلق نظام في الإنسانية" « العمل هو الفعل الذاتي الذي يتناول به الإنسان المادة والعمل هو ما يميز الإنسان عن الحيوانات في نظر الإقتصاديين (...)» [2]، وهذا ما أكده سان سيمون إذ يعتبر العمل الفضيلة الأخلاقية الكبرى، والطبقة العاملة تمثل الطبقة الفاضلة لأنها تعمل في سبيل إسعاد الآخرين.

أما كارل ماركس في كتابه "رأس المال" يعتبر العمل « عقدا قائما بين الإنسان والطبيعة حيث يلعب الإنسان ذاته اتجاه الطبيعة، دور إحدى القوى الطبيعية (...) فيسهم في الوقت ذاته بتغيير الطبيعة الخارجية وطبيعته الخاصة، منميا مواهبه الكامنة فيه» [3].

إذن العمل هو تلك العلاقة التي يربطها الإنسان بين ما هو فيزيقي وما هو اجتماعي لأنه علاقة تقنية من جهة ومن جهة أخرى علاقة اجتماعية [4]، وبالتالي انتقل

---

(1) والتر. إيس. نيف، (ترجمة إبراهيم السيد خليل)، **العمل وسلوك الإنسان.** القاهرة، دار النهضة العربية، 1975، ص. 102.

(2) أرفون هنري، (ترجمة عادل العوا)، **فلسفة العمل**.، منشورات عويدات، بيروت، طبعة الأولى،1977، ص53

(3) جورج فريمان وبيارنافيل، (ترجمة:بولاند كمانوئيل)، **رسالة في سوسيولوجيا العمل.** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1985، ص. 11.

(4) BETTELHEM (M), **Economie et problème du travail. (les problèmes de l'emploi et du change dans les théories économiques)**,cours de BETTELHEM en 1948, Faculté de lettres, France,1952, P 4.

العمل باعتباره ضرورة بيولوجية، أي يسمح ببقاء الانسان على قيد الحياة إلى أن يصبح المنبع والمصدر الأساسي بالدرجة الأولى للإستقرار النفسي والإجتماعي من خلال إثبات وجوده وشخصيته، وبالدرجة الثانية الإستقرار الإقتصادي.

ومنه يمكن أن نعرف مفهوم العمل إجرائيا كما يلي:

هو ذلك الجهد الذي يقوم به الفرد لإنجاز شيء معين، أو الخدمة التي يقدمها وذلك بغرض تلبية حاجاته ومطالبه للحفاظ على حياته.

2: مفهوم الحدث

يختلف المشرعون وعلماء النفس وعلماء الإجتماع في تعريف وتحديد مفهوم الحدث، فالحدث قانونيا يختلف تحديده من بلد لآخر وذلك حسب خصوصيات كل بلد وحسب تحديد السن الأدنى والأقصى لمرحلة الحداثة، تتبع في ذلك معايير ومقاييس كالحالة العقلية والنفسية والإجتماعية [1].

فقانون الأحداث العراقي على سبيل المثال يرى أن الحدث: هو كل من أتم السابعة من عمره ولم يتعدى 18 سنة ذكرا كان أم أنثى وهو على صنفين:

أ ـ الصبي: من أتم السابعة من عمره ولم يتم الخامسة عشر.

ب ـ من أتم الخامسة عشر ولم يتم الثامنة عشر.[2]

أما قانون الأحداث الأردني لسنة 1978م فيعرف الحدث كما يلي:

الحدث هم من أتم السابعة من عمره ولم يتم 18 سنة ذكرا كان أم أنثى وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام:

الولد: من أتم 8 سنوات ولم يتم 12 سنة.

المراهق: من أتم 12 سنة ولم يتم 15 سنة.

الفتى: من أتم 15 سنة ولم يتم 18 سنة.

أما المشرع الجزائري فقد قسم الحداثة إلى مرحلتين:

---

(1) محمد قواسمية عبدالقادر، **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري.** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 45.

(2) إبراهيم بيومي مرعي، **الخدمات الإجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب**. الإسكندرية، مصر، ص. 10.

أ ـ مرحلة الأحداث دون 13 سنة.

ب ـ مرحلة الأحداث من 13 إلى 18 سنة.[1]

أما مفهوم الحدث من المنظور الإجتماعي والنفسي فهو الصغير منذ ولادته وحتى يتم له النضج الإجتماعي والنفسي وتتكامل له عناصر النضج والإدراك.

«فعلماء النفس والإجتماع يرفضون تحديد سن معينة تنتهي بها كل مرحلة من مراحل الحداثة وهذا لإختلاف درجة النضج الإجتماعي والنفسي، ووفقا لقدرات كل فرد وظروفه الإجتماعية ودرجة نموه العقلي بالشكل الذي يجعله قادرا على التفاعل الإيجابي مع مجتمعه» [2].

ومن كل هذه المفاهيم يستوجب أن نقدم مفهوما إجرائيا للحدث بحيث يكون: الحدث هو ذلك الفرد الذي لا يزيد عمره عن 18 سنة ويسمى بالحدث لحداثة سنه وصغرها. فهو غير مسؤول عن نفسه وإنما يقع تحت كفالة والديه أو أحدهما أو فرد بخر في حلات استثنائية.

3: مفهوم عمل الأحداث

بعدما تطرقنا لمفهوم العمل ومفهوم الحدث كل منهما على حدى، يمكننا التطرق الآن لمفهوم عمل الأحداث حيث يعبر عن هذا الأخير بمصطلح عمل الأحداث وعمالة الأحداث (La main d'œuvre enfantine) والعمل هنا يمس فئة حساسة من المجتمع حيث أصبحت تمارس مختلف أنواع النشاطات في سن مبكرة مما يجعلها تخرج عن المألوف وعن دورها الحقيقي ووظيفتها الأساسية في المجتمع ألا وهي الدراسة، وقد جاء في الإتفاقية رقم 103* « أن عمل الأحداث هو ذلك العمل أو الشغل مهما كانت شروطه وطبيعته والذي يعود بالضرر المعتبر على الأحداث من النواحي العقلية والصحية والأمنية » [3].

---

(1) محمد قواسمية عبدالقادر، **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري.** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص. 42-43.

(2) محمد قواسمية عبدالقادر، نفس المرجع، ص. 49.

* انعقد من 28 أكتوبر إلى غاية 8 نوفمبر 1985 بجنيف (سويسرا)، ومن بين الدول المشاركة: الجزائر.

(3) La commission des droits de l'homme, **protection d'exploitation du travail des enfants**, P 8.

وعليه يحدد المفهوم الإجرائي لعمل الحدث كما يلي:

هو كل نشاط يقوم به الفرد من المجتمع في سن غير قانونية كما تتميز هذه النشاطات باللاسمية وغير المنتظمة.

4: مفهوم المستوى المعيشي للأسرة

بما أن الأسرة تمثل إحدى العناصر الأساسية في دراستنا هذه سوف يستخدم مفهوم مستوى المعيشة (Niveau de vie) للدلالة على درجة الرفاهية المادية للأسرة، وقد جاء في قرار اللجنة الإقتصادية التابعة للجامعة العربية أن مستوى المعيشة (Standard of livieg) هي ظروف الحياة لا سيما العادية التي يعيش في ظلها أو يطمح إلى تحقيقها أفراد المجتمع معين أو طائفة منهم.[1].

بهذا يمكننا أن نقول أن المستوى المعيشي للأسرة يرتبط بصورة جوهرية بما يستهلكه أفرادها من السلع أو يعمل على توفيره، فإذا ادزداد مقدار ونوعية ما يستهلكه هؤلاء الأفراد من السلع، تحسن وارتفع مستواهم المعيشي، وإذا انخفض هذا المقدار وقلت الرفاهية المادية انخفض هذا الأخير.

«إن مفهوم المعيشة لا يمكن اعتباره في أي وقت من الأوقات مفهوما جامدا أو ثابتا بصفة مطلقة بل هو على العكس يتسع ويضيق حسب الزمان والمكان في المجتمع الواحد، أو لنقل الأسرة الواحدة قد تعيش ظروف مادية متفاوتة خلال سنوات قليلة»[2].

بينما يرى كل من إحسان البقلي ودريية أمين « أن المستوى المعيشي المرتفع هو كل ما تسعى الأسرة لتحقيقه، لكن له شرط أساسي في قياسه وهو مقدار الفائدة الحقيقية التي تجنيها الأسرة، ومقدار الرفاهية الفعلية والرقي الذي يتوفر لها نتيجة ما تستهلكه من بضائع وخدمات» [3].

انطلاقا من هذه التحديدات يتم تعريف إجرائي خاص بمفهوم المستوى المعيشي للأسرة، يمثل هذا الأخير الوضعية الإجتماعية التي توجد عليها الأسرة، ويمكن قياسها من

---

(1) محي الدين عبد العزيز، **الحالة الإقتصادية للأسرة وأثرها في التحصيل الدراسي لتلميذ المدرسة الإبتدائية**. رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة الجزائر، معهد علم النفس وعلوم التربية، الجزائر، 1983، ص 7.

(2) محي الدين عبد العزيز،نفس المرجع السابق ، ص 7.

(3)إحساناالبقلي،دريةأمين،**التخطيط والإدارة في الإقتصادالمنزلي**.مكتبةالأنجلومصرية،القاهرة،1964،ص.68

خلال عدة مؤشرات كالدخل والإستهلاك الأسريين، فعندما يكون دخل الأسرة مرتفعا تكون فرص اختيار والإستفادة بالسلع والخدمات أوفر والعكس صحيح، لذلك تسعى إلى البحث عن مختلف السبل الموصلة إلى هذا المستوى من العيش.

5: مفهوم التصدع الأسري (التصدع المادي للأسرة)

ولتعريف هذا المفهوم وتحديده لم نجد سوى تعريفا واحدا ملما بهذا المفهوم لعلي محمد جعفر والذي يرى أنه : « يقصد بالتصدع المادي للأسرة غياب أحد الوالدين أو كلاهما لأي سبب من الأسباب» [1].

ومنه يمكن أن نعرف مفهوم التصدع المادي للأسرة أو التصدع الأسري إجرائيا كما يلي: هو ذلك الغياب الدائم لأحد الوالدين لأي سبب من الأسباب سواءا كان طلاق أو سبب آخر.

6: مفهوم التحصيل الدراسي

قبل تحديد مفهوم التحصيل الدراسي ينبغي تحديد التحصيل بصفة عامة، فالتحصيل ترادفه كلمة اكتساب، هو الحصول على المعارف، ويحدده باللغة الفرنسية (Acquisition) واللغة الإنجليزية (Attainoment) [2].

أما عبد الرحمن عيسوي فيجد مفهوم التحصيل أنه: « مقدار المعرفة والمهارات التي حصلها الفرد نتيجة التدريب والمرور بتجارب سابقة» [3].

يعرف عبد الرحمن حامد عبد القادر التحصيل بأنه « الإكتساب للمعرفة والمهارة وهذا من ناحيتين:

ـ الناحية الأولى : تتصل بالمواد العلمية التي تقدم وتدرس بالمدارس على أنواع درجاتها.

(1) علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون**. المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص. 60.
(2) فاخر عاقل، **معجم علم النفس، إنجليزي فرنسي عربي**. دار الملايين، بيروت، 1971، ص 106.
(3) عبد الرحمن عيسوي، **معجم علم النفس**. دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 299.

ـ الناحية الثانية: تتصل بالنشاطات التي يدرسها الإنسان بجد ومهارة بالمدرسة كالفنون خارج المدرسة كالمهن والصناعات» [1].

ويتفق معه عبد الرحمن عيسوي إلى ما وصل إليه حيث يرى أن التحصيل« هو مقدار المعرفة والمهارات التي كسبها الفرد نتيجة المرور بخبرات سابقة والتدريب بها» [2].

لقد تبين لنا من خلال هذه التعريفات، بأن التحصيل يجمع بين مجال المهنة ومجال الدراسة، وفي هذه الحالة لابد من الفصل بينهما بتحديد مفهوم التحصيل الدراسي، فالتحصيل الدراسي هو: « الإنجاز التحصيلي للتلميذ في مادة دراسة معينة أو مجموعة من المواد مقدرة بالدرجات طبقا للإمتحانات المحلية التي تجريها المدرسة في آخر السنة، ما يبين عليه الحكم

بانتقاله من صف إلى صف دراسي آخر» [3]، وهو أيضا« مدى استيعاب التلاميذ لما تعلموه من خبرات معينة في مادة دراسية في نهاية العام أو في اختبارات تحصيلية » [4].

ومن كل هذه التعريفات نقدم تعريفا إجرائيا لمفهوم التحصيل الدراسي كما يلي:

هو مدى استيعاب واكتساب التلاميذ من معالم وخبرات عن طريق الإستمرارية وجد في الإمتحانات التحصيلية التي تجرى سداسيا أو سنويا، وهذا ما يبين لنا حكم انتقاله أو رسوبه في نهاية السنة.

7: مفهوم البطالة

إن البطالة في أعم وأوسع معانيها عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج، فقد تكون هناك أراضي صالحة للزراعة لكنها لا تستغل، لسبب أو لآخر، ... فهي عاطلة، والنقود المكتنزة برغم توافر فرص توظيفها هي رأس مال نقدي عاطل، لكن جرى العرف على استخدام مصطلح "بطالة" عند الحديث عن العمل وطبقا لهذا المفهوم المحدود

---

(1) عبد الرحمن حامد عبد القادر، **دراسات في علم النفس التعليمي**. الطبعة الأولى، مكتبة مصر، 1957، ص 58

(2) عبد الرحمن عيسوي، **القياس والتجارب في علم التربية**. مكتبة النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص 129

(3) صلاح الدين محمد علام، **القدرات العقلية للمساهمة في التحصيل في الرياضيات البحتة**. القاهرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1971، ص 81.

(4) حسن سليمان قرى، **الدروس الخاصة والتحصيل الدراسي**. دار النصر للطباعة، القاهرة، 1970، ص 21.

يكون« العاطلون هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه لكن لا تتوافر لهم فرص الحصول عليه» [1].

وهناك من يعتبر البطالة بأنها« حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته ولا سلطان له عليه» [2].

كما هناك من يطلق على مصطلح البطالة كلمة "التعطل" وينطبق هذا المفهوم على أولئك المتعطلين القادرين على العمل، كما يعرف المتعطل بأنه« الشخص الذي بمقدوره أن يؤدي عملا لكنه لا يوفق في الحصول عليه» [3].

ومن بين التعاريف الأكثر استعمالا نجد التعريف الذي اتخذه مؤتمر جنيف للإحصائيين في أوت 1947م، والذي يرى أن البطال هو« كل فرد كان له عملا مأجورا وأصبح حاليا بدون شغل فيبدأ في البحث عنه ولا بد أن تتوفر فيه القدرة على أخذ مكانته في عملية الإنتاج» [4].

بينما نجد أن مؤتمر 1958م للإحصائيين دائما يعرف البطالة على أنها« تلك الظاهرة التي تمس الأفراد الذين ليس لهم منصب عمل لكنهم يبحثون عنه، وتبعد بذلك رجال الأعمال والمقاولين والحرفيين والتجار الذين لا يشتغلون ويرفضون أن يصبحوا عمالا أجراء» [5].

أما مؤتمر 1982م للإحصائيين الثالث عشر فقد أعطى تعريفا للبطالين بأنهم أشخاص تجاوزوا سن محددة، بدون عمل، قادرون عليه ويبحثون عنه [6].

من جهة أخرى نجد أن مكتب العمل الدولي أعطى التعريف التالي« البطالون هم أشخاص بدون عمل قادرين عليه مسجلين يبحثون عن عمل، قاموا على الأقل بخطوة في هذا المجال ... ومثل ذلك أشخاص وجدوا عملا لكنهم لم يبدأوا فيه» [7].

---

(1)راشد البراوي، **الموسوعة الإقتصادية**. مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1987، ص .
(2)عبد العزيز هنا، **البطالة والعمالة الكاملة**. مكتبة الأنجلومصرية، 1950، ص 10.
(3) زيدان عبد الباقي، **علم الإجتماع المهني**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص 313.
(4) G.Fridman et P.Naville, **Traite de sociologie du travail**. E.DARMOND COLIN, Paris, 1961, P 307.
(5) **ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS**, O.P.C.T.T.R, P 422.
(6) (B.I.T), **Le travail dans le monde**. Genève, 1984, P 46.
(7) (B.I.T), IBID. P.46.

المفهوم الإجرائي: حسب كل هذه التعاريف يمكننا أن نعرف مفهوم البطالة إجرائيا كما يلي: البطالة الظاهرة التي من خلالها يتعطل الإنسان عن العمل، رغم قدرته عليه ورغبته فيه، بسبب خارج عن نطاقه.

سابعا: العينة (نوعها ـ حجمها): تمثل العينة وحدة احصائية للمجتمع الكلي، تجمع أفراد يتشابهون في الخصائص والظروف المشتركة بينهم، ويتم الحصول عليها بطرق مختلفة، وتبعا لطبيعة الدراسة يتحدد نوع العينة، وحسب طبيعة موضوع هذه الدراسة.

إذن وبما أنه يتعذر على الباحث الدارس في العلوم الإجتماعية القيام بدراسة شاملة لجميع وحدات المجتمع، فإنه يضطر إلى الإكتفاء بعدد محدود من الحالات التي تدخل في البحث، ولذلك فإنه « بدلا أن يدرس كل المجتمع مثلا، فإنه يدرس عينة من العينات، والعينات هي إذا الجزء المختار من التجمع أو المجتمع العام قيد الدراسة» [1].

يتطلب اختيار أي نوع من العينات أن تكون متمثلة لمجتمع البحث في نواحيه الديمغرافية والإجتماعية والفكرية، لكن وفي دراستنا هذه عن الأحداث العاملين في مدينة البليدة، ونظرا لعدم توفر قاعدة احصائية دقيقة ومفصلة تحتوي الأحداث العاملين في مدينة

البليدة، ونظرا لعدم توفر قاعدة احصائية دقيقة ومفصلة تحتوي على التوزيع السكان لمدينة البليدة وفق المتغيرات المطلوبة، وكذا انعدام القوائم التي تخص أفراد العينة من الأحداث الذين يمارسون بعض النشاطات التجارية الحرة وغير الرسمية في بعض الأسواق التي قصدناها لإجراء درستنا الميدانية، ولما تعذر علينا إيجاد مثل هذه القوائم، لم نستطع أن تعتمد على مختلف الطرق المعروفة لاختيار العينات مثل العينات الإحتمالية كالعينة العشوائية البسيطة أو المنتظمة أو العينة بالحصص ...، وحتى نتجاوز هذه المشكلة، حاولنا الوصول إلى تمثيلية العينة من خلال اختيار مختلف الأسواق وباختلاف نشاطاتها، مع أن كل من "غيغليون" و "ماتالون" يرون أن « طرح مشكلة التمثيل في حد ذاتها، والرغبة في تمثيلية العينة بشكل كامل مهما كلف الأمر، يفرض إلزاما من الصعب الوفاء به وهو غالبا غير مفيد، يجب أن نستبدل بالفكرة العامة للتمثيل، فكرة أكثر اتساعا، فكرة تلائم العينة مع

(1)فيصل سالم، توفيق فرج، **قاموس التحليل الإجتماعي**. دار المثلث للتصميم والطباعة، لبنان، الطبعة الأولى، 1980، ص 130.

الأهداف المقصودة» [1]، ومن هنا تم اتخاذ وبشكل قصدي وعمدي بعض الخاصيات التي تخدم موضوع بحثنا حيث اخترنا مثلا فئة الأحداث المبحوثين مع تحديد سنهم وتحديد نوع العمل أو النشاط الممارس (تجاري فقط)، إذن فقد تم استعمال العينة العمدية أو المقصودة والتي عرفها إحسان محمد حسن كما يلي: « العينة المقيدة أو المنتظمة هي النموذج المختار من السكان الكبير بطريقة مقصودة ومتعمدة أي بطريقة لا تعطي جميع وحدات السكان أو المجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار، فالباحث يحدد حجم العينة، ويطلب من المقابل (Interview) اختيار وحداتها بالطريقة والأسلوب الذي يلائمه» [2].

وحسب محمد عبد الغني عوض ومحسن أحمد الخضيري في كتابهما "الأسس العلمية لكتابة رسائل الدكتوراه والماجستير" فيعتمد اختيار هذه العينة على خبرة الباحث وقدرته على تحديد العينة التي يراها أفضل، وتخضع هذه العينة للرأي الشخصي للباحث، حيث للباحث الحق في اختيار مفردات عينة مفردة، وفقا لما يراه ووفقا للعدد الذي يناسبه.

ويعتبر اختيارنا للعينة العمدية ضرورة من الضرورات التي اقتضتها الظروف العلمية والإجتماعية المحيطة بالبحث، وقد استعنا في دراستنا هذه بطريقة الكرة الثلجية أي التراكمية والتي تعتبر نوع من أنواع العينة العمدية، وهذه الطريقة يعتمد من خلالها الباحث في

أول وهلة على شخص من المجتمع المدروس، هذا الشخص يقودنا إلى أشخاص آخرين فيهم نفس ميزته، وكما يقول الباحث "Maurice-Engers" « نقوم بطريقة الكرة الثلجية عندما نعرف بعض الأفراد من المجتمع المدروس الذين يرشدوننا إلى آخرين، إذن هم أفراد من مجتمع البحث يساعدوننا على إنشاء العينة، ونستعمل هذه الطريقة عندما يكون المجال غير معروف أو غير محدد أو مغلق أو عندما ندرس مجال نفوذ» [3].

إذن اتبعنا هذه الطريقة لصعوبة الاتصال بهذه الفئة مباشرة خاصة وأن مجال الدراسة غير مغلق وغير محدد ألا وهو الشارع، وقمنا بتحديد حجم العينة حسب قدراتنا والتي كانت 120 فردامن جنس الذكور وقد حددنا العمر من 9 إلى 17 سنة، كلهم يعملون

---

(1) Rodolf. Ghiglione, Benjamin Matalon, **Les enquêtes sociologiques: Théorie et pratique**. Armand Colin, Paris, 1978, P 53.

(2) إحسان محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي**. دار الطليعة، بيروت، 1981، ص.52.

(3) Maurice-Angers, **Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines**. C.E.C : I.N.C, Québec, 1996, P 62

كما تم تحديد العمل ألا وهو التجارة دون القطاعات الأخرى، لأنه القطاع الأكثر جاذبية لفئة الأحداث وهذا ما تعرفنا عليه من الدراسة الاستطلاعية للميدان.

7 المناهج المستعملة: « المنهج هو الطريقة التي يسلكها العقل لدراسة موضوع، أي علم من العلوم للوصول إلى قضاياه الكلية، أي القوانين العلمية، أو هو الطريقة التي يبني بها العلم قواعده ويصل إلى حقائقه» [1].

كل دراسة تحتاج إلى مناهج وهذه الدراسة هي التي تحدد نوع المناهج، كما لا يمكن القيام بأي دراسة دون الإعتماد على مناهج حسب Maurice-Angers فإن هناك ثلاث أنواع من المناهج في العلوم الإنسانية، المنهج التجريبي، المنهج التاريخي والمنهج الإستقصائي (الوصفي التحليلي). إنها المناهج الثلاث المحسوم فيها في منهجية البحث في برنامج العلوم الإنسانية [2]، وقد استعملنا في دراستنا هذه النوع الثالث أي المنهج الإستقصائي أو الوصفي التحليلي والذي يهتم بوصف الظاهرة والتعبير عنها سواءا كميا أو كيفيا، حيث يهتم بتجميع الشواهد من الظروف السائدة فعلا، والغرض منه الوصول إلى استنتاجات تساعد على فهم الواقع، والهدف من استعمال هذا المنهج هو التأكد من صحة الفرضيات المنطلق منها.

يحتل هذا المنهج حسب Maurice-Angers عادة في الحاضر مكانة كبيرة وهو المطبق في غالب الأحيان على فئات واسعة من المجتمع، والذي من خلاله نستطيع أن نعرف كل ما تريد أن تصرح به هذه الفئات وطرق تفكير والإحساس، ومن هذا نستطيع أن نستعمل أغلب تقنيات البحث، إنها أهداف كل استقصاء، حيث تعرفنا إن كانت هذه الدراسة ستكون وصفية مثل حالات سبر الآراء، أو تصنيفية مثل حالات الإحصاء العام، أو تفسيرية مثل حللات استمارة الإستبيان، أو فهمية مثل المقابلات أو الملاحظة بالمقابلة [3].

بالإضافة إلى هذا فقد اعتمدت دراستنا على المنهج الإحصائي كمنهج مكمل، الهدف منه هو إخضاع الظاهرة والتي نحن بصدد دراستها إلى التحليل الكمي القياسي، كما

---

(1) طلعت همام،**قاموس العلوم الإجتماعية.والنفسية.** مؤسسة الرسالة، 1946، ص 30.

(2) Maurice-Angers, IBID. P . 62

(3) IBID. P . 65.

يسمح لنا بتفادي الأحكام الشخصية والتعامل مع الأرقام والنسب بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية.

8 التقنيات والأدوات المستعملة: إن كل باحث في علم الإجتماع يجد من الضرورة الإستعانة بتقنيات معينة في بحثه وتقنيات البحث هي « الوسائل التي تمكن من جمع المعطيات من الواقع... هذه التقنيات تمثل الوسائل الأساسية للتقصي من الواقع الإجتماعي والتي نستطيع أن نصنفها حسب سبعة معايير: الإتصال أو غياب الإتصال، نوع الإتصال، شكل المعطيات، مصدر المعلومات، درجة الحرية للمبحوثين، محتويات الوثائق وطريقة سحبها» [1].

ومن هذه الوسائل أو الأدوات المنهجية التي استعملناها في بحثنا هذا:

أ ـ أدوات جمع البيانات، ب ـ أدوات تحليل البيانات، ج ـ أدوات عرض النتائج.

أ ـ بالنسبة للأولى أي أدوات جمع البيانات تم استعمال استمارة المقابلة بالملاحظة والوثائق.

استمارة المقابلة: هي توظيف مجموعة من الأسئلة بمقابلة المبحوث وجها لوجه ويعرفها حسن محمد حسن بأنها « عملية اجتماعية صدفة تحدث بين شخصين، أو المقابل (Interview) الذي يستلم المعلومات ويجمعها ويصنفها والمبحوث (Repondant) الذي يعطي معلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل» [2]، فالإستمارة هي وسيلة علمية تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من المبحوث خلال

عملية المقابلة وهي الوسيلة التي تفرض عليه التقيد بموضوع البحث المزمع إجراءه، وعدم الخروج من أطره العريضة، ومضامينه التفسيرية ومساراته النظرية والتطبيقية، فبدون استمارة استبيان لا يستطيع الباحث جمع الحقائق العلمية من الحقل الإجتماعي.

والإستمارة التي قمنا بإنجازها احتوت على مجموعة من الأسئلة بعضها مفتوح والآخر مغلق، والبعض منها مركب وقد احتوت على 54 سؤال، مأخوذ من 3 فرضيات موزعة على 5 محاور:

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوثين

---

(1) Maurice-Angers, OPCIT, P . 66.

(2) حسن محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث العملي.** دار الطليعة، بيروت،بدون سنة، ص.93.

المحور الثاني: بيانات خاصة بظروف العمل عند المبحوثين

المحور الثالث: بيانات خاصة بالمستوى المعيشي لأسر المبحوثين

المحور الرابع: بيانات خاصة بالظروف الأسرية للمبحوثين

المحور الخامس: بيانات خاصة بالظروف الدراسية للمبحوثين

ب ـ أما أدوات تحليل البيانات، فعلى مستوى التحليل الكمي وظفنا النسب المئوية، أما على مستوى التحليل الكيفي لجأنا إلى المقارنة بين النتائج والتعليق والتفسير.

ج ـ أدوات عرض النتائج: لقد تم عرض النتائج من خلال الجداول البسيطة منها والثنائية كما استعملنا الأشكال الرسومات.

واستعنا بالمقابلة (Entretien) حيث وبالتركيز على موضوع دراستنا قمنا بإعداد دليل الإستجواب والمكون من 4 أسئلة مفتوحة، وذلك في إطار إجراء مقابلات مع بعض الشخصيات النشطة في إطار حقوق الطفل، وبعض الجمعيات ذات النشاط الإجتماعي المتخصصة في رعاية الطفولة والمراهقة.

9 ـ **تعريف ميدان الدراسة:** لقد اخترنا في دراستنا هذه سوقا من الأسواق الأسبوعية بمدينة البليدة، ألا وهو سوق بوفاريك للجملة، والذي يقع جنوب غرب مدينة بوفاريك، والذي قدرت مساحته الإجمالية بـ 4 هكتار و 11 آر، وهو سوق يتم فيه توزيع الخضر والفواكه بالجملة ويزوره عدد هائل من التجار.

وبالنسبة لميدان دراستنا ألا وهو مدينة بوفاريك فقد تحصلنا على معلومات من طرف دار البلدية لسنة 2001 مفادها أن عدد السكان قد بلغ 60000 نسمة وقد بلغ عدد الأطفا

المتمدرسين حوالي 13981 تلميذا وهذا في الأطوار الثلاثة الأولى، كما أننا حاولنا معرفة نسبة الطلاق في مدينة بوفاريك لسنة 2001 فتحصلنا على 14.5%، وذلك بالنسبة لحالات لزواج.

كما أن نسبة البطالة في بوفاريك وحسب معلومات من البلدية فقد بلغت 60% لسنة 2001 (أنظر الخارطة الممثلة لموقع مدينة بوفاريك بالنسبة لولاية البليدة في الملاحق).

10: صعوبات الدراسة: كما هو معروف فإنه لا يوجد بحث يخلوا من صعوبات يواجهها الباحث إما أن تأتي هذه الصعوبات من طبيعة موضوعه أو من ميدان دراسته، وحسب طبيعة موضوعنا والمتعلق بظاهرة عمل الأحداث، فإنه قليل التداول في البحوث الإجتماعية لهذا فإن المراجع نادرة، وقد وجدنا صعوبة كبيرة في الحصول عليها حيث أنها غير متوفرة في المكتبات، خاصة الدراسات المحلية، أما الصعوبات الميدانية فأولها راجع إلى نوعية ميداننا والمتمثل في الشارع حيث أجرينا دراستنا الميدانية بمقابلة الأطفال العاملين في جو من الصخب والضجيج الذي تتميز به أسواقنا، حيث تعرضنا إلى الكثير من الإزعاج وتعطيل الكثير من المقابلات وأحيانا إلى درجة إلغائها، كما وجدنا صعوبة في الوصول إلى هؤلاء الأحداث العاملين وإقناعهم بطبيعة دراستنا العلمية الموضوعية، لهذا فقد استعنا بطريقة الكرة الثلجية أين يدلنا شخص إلى شخص آخر ويقنعه بالاستجابة إلى أسئلتنا، وأحيانا وصل بنا الأمر إلى دفع بعض النقود لهؤلاء الأطفال مقابل إجابتنا على أسئلتنا.

كما واجهتنا صعوبة أخرى مع بعض الإداريين في بعض المؤسسات التربوية.

الباب الأول

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول. الإقتراب النظري والدراسات السابقة للموضوع

تمهيد

أولا: عمل الأحداث وعلاقته بالتشئة الإجتماعية
1 ـ نظرية التنشئة الإجتماعية عند فرويد (Freud)
2 ـ نظرية التنشئة الإجتماعية عند جورج هربرت ميد (Mead)
3 ـ نظرية التنشئة الإجتماعية عند غي روشيه (Guy Rocher)
ثانيا الدراسات السابقة
خلاصة الفصل

تـمـهـيـد

إن أهمية موضوع عمل الأحداث جعلتنا نختاره من جملة المواضيع الكثيرة في علم الاجتماع،لأنها ظاهرة مرضية لا يجب تجاهلها، نظرا لخطورتها وآثارها على الأسرة والمجتمع ككل، فالتغيرات التي حدثت اليوم على هذين المستويين ساعدت على ذلك. إن الأسرة الجزائرية في الوقت الراهن ورغم التحولات الانسانية العالمية مازالت تحافظ على بعض خصائصها والعلاقات المميزة لها فهي رغم التعقيدات لازالت على نمطها الأبوي من حيث الوظيفة وسلم المسؤوليات وشكل العلاقة السائدة فيها، فالأب مازال إلى حد الآن المسؤول المباشر وصاحب الحق المطلق بالإضطلاع بهذه الوظائف واحتكار هذه المهام وممارسة أشكال السلطة، وإليه تؤول بالأساس مسؤولية ضمان وحدة الأسرة وتماسكها ومراقبة سلوكات أفرادها، وضبط طبيعة علاقاتها بالمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه، كما يسهر على تنشئة الأبناء بالتعاون مع الأم وتربيتهم ومتابعتهم عبر المراحل التعليمية الأولى من حياتهم، ويبدأ هذا الاهتمام في المرحلة القصيرة التي تسبق مرحلة التمدرس (1-5 سنوات) وهي أهم مرحلة في حياة الإنسان، فهي ترسم الخطوط العامة لشخصيته والأساس الذي يعتمد عليه نموه من جميع النواحي في المراحل التالية، وذلك لأن الصلة بين الوالدين والطفل في هذه الفترة تكون من أمتن الصلات، حيث يتم توجيه الأبناء نحو التعلم وتعويدهم على التشرب بأنماط محددة من السلوك الاجتماعي، وعليه فالطفل في هذه المرحلة يحتاج لعناية مركزة نفسيا واجتماعيا وماديا لتكون تنشئته سوية، والأهم في ذلك هو أن يترعرع الطفل في كنف والديه معا.

والتنشئة الاجتماعية هي عملية دينامية وتراكمية تختلف من مرحلة لأخرى حسب عمر الفرد، وتهدف إلى إكسابه المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة في محيطه وإدخالها في شخصيته، وتهيئته ليكون فردا صالحا في وسطه الاجتماعي، من خلال تعريفه بواجباته وحقوقه، ولهذا فقد اعتبرنا نظرية التنشئة الاجتماعية اقترابا نظريا لدراستنا هذه حول ظاهرة عمل الأحداث ومالها من آثار على توجه الطفل مستقبلا إلى اسلوك الإجتماعي إما السوي أو العكس.

أولا: عمل الأحداث وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية محل اهتمام العديد من الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس والأنثربولوجيين باعتبارها عملية هامة ومحددة لشخصية الطفل في الكبر، فقد كرسوا لها جزءا كبيرا من بحوثهم قصد تتبع ما يجري في عالم الطفولة من حيث أصول تنشئة الطفل، ومن حيث أساليب مشكلات الطفولة والعوامل المؤثرة في انحرافها، وقد أكد علماء النفس والتربية أن السنوات الأولى من عمر الطفل أخطر وأهم الفترات في تكوين اتجاهاته وشخصيته، وبما أن الأسرة هي البيئة الطبيعية الأولى التي يعيش فيها الطفل سنواته الأولى فمن المفروض أن تكون أصلح مكان لتربيته وأن تكون الوسط الأول لتنشئته اجتماعيا، فعلى سبيل المثال فإن معظم الأسر الأحادية الأهل أين يغيب فيها أحد الوالدين تعاني من مشكلة تنشئة الطفل، كما أن تشتت الوحدة الأسرية الناتجة عن عوامل التصدع الأسري قد يؤدي إلى عدم التكامل في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يجد الطفل نفسه محروما من الأب مثلا، الأمر الذي يترك بصماته على اتجاهاته المستقبلية، كتحمل عبء أو مسؤولية هو بغنى عنها ألا وهي تعويض هذا الغياب الذي يغيب معه الدخل الكافي لهذه الأسرة والحماية اللازمة، فيخرج الطفل مجبرا إلى سوق العمل في سن مبكرة.

وحسب علماء النفس الاجتماعي فإن الأطفال ومنذ نعومة أضافرهم يحبون التعامل مع الأشياء، فنجد الطفل في عامه الأول يمسك ما تصل إليه يده، ويختبره بوضعه على فمه، وتدريجيا يتحول هذا السلوك إلى لعب بهذه الأشياء، ثم يتطور إلى أشكال مختلفة من السلوك الذي يتماشى مع مراحل عمره إلى أن يصل إلى مرحلة ما قبل المدرسة حيث يزداد حبه للعمل الذي قد يأخذ ظاهريا شكل اللعب لكنه في أساسه يزرع فيه حب وتقدير العمل، حيث يبدأ الطفل هنا في التفريق بين اللعب والعمل الجاد حيث أن اللعب يستطيع أن يؤجله إلى وقت آخر، أما العمل فهو مجبر على القيام به في وقته.

إن نوع التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل داخل أسرته لها نفوذها أيضا على هذا الاتجاه (نحو العمل) خاصة وأننا نعرف أن الطفل ميال إلى الاستقلال اقتصاديا عن والديه، فيعبر عن هذا الاستقلال بالقيام بعدة أعمال تعود عليه أحيانا بالفائدة المادية التي تشعره بثقته بنفسه، وأحيانا أخرى يقوم بأعمال لمساعدة أسرته، ونجد هذا خاصة في الأسر الريفية حيث يساهم الطفل في جني بعض المحاصيل الزراعية بغرض إثبات وجوده، لكن إذا زاد الشيء عن حده انقلب إلى ضده، حيث أن بعض الأعمال قد لا تتناسب مع قدرات الطفل الجسمية والعقلية وهنا ياتي قول ابن خلدون الذي مفاده أن لا نهجم عليهم في أوائل النشئة بالصعب من الأمور، وإنما

يكون التدرج من البسيط إلى الصعب، وهذا يعتبر أسلوبا من أساليب التنشئة الاجتماعية، فالطفل لا يتصرف بسلوك معين ما لم يأخذ بنظر اعتباره تصورات وأحكام والديه أو إخوته أو أقربائه، لكي يكسب استحسانهم و اعترافهم بسلوكه، وكما يتسائل غي روشيه Gy-Rocher «هل يجب أن نستنتج من ذلك أن نتيجة التنشئة الاجتماعية هي بالضرورة التماثل أو حتى الإمتثال في السلوك والمواقف وأن أي نتيجة أخرى تدل على خلل في التنشئة الاجتماعية وضعفها؟»[1].

والإجابة تكون بالسلب، فمثلا وفي موضوعنا دائما والمتمثل في ظاهرة عمل الأطفال، فهناك بعض الوالدين من يجبرون أو يأمرون أطفالهم بالعمل في سن مبكرة على حساب المدرسة وهم يرون في ذلك أسلوبا جيدا في التربية الذي يعلم الطفل الشجاعة وتحمل المسؤولية ومجابهة المخاطر بالإضافة إلى مساعدة الأسرة ماديا نظرا لظروف قد تمر بها الأسرة في كثير من الأحيان، ومما يساعد على ذلك طبيعة الطفل في تقليد الوالدين والقيام بأدوارهم حتى وإن كان ذلك معبرا عنه عن طريق اللعب، وكما جاء عن ابن خلدون« أنظر...في الأبناء مع آبائهم، كيف تجدهم متشبهين بهم دائما...» [2].

فهذا يعتبر نوع من أنواع التنشئة الاجتماعية الذي لا يؤدي بالضرورة إلى التماثل الاجتماعي الذي نقصد به السلوك السوي، فقد يعرض الطفل إلى الإنحراف لما لسوق العمل من مخاطر على سلوك الطفل وشخصيته، حيث يصادف في مجال ممارسة عمله أشخاصا يكون مجبرا على التعامل معهم، وحسب عبدالغني مغربي فإن: هذا الأخير يتكيف وبكل سهولة في مكانة فرضت عليه من طرف المجال المحيط به، فلماذا نحكم عليه إذا أظهر للآخرين عدواة وعدوانية، فذلك لأنه ضحية للعنف والقنوط الذي وجده هناك ولشخصيته التي أصبحت مشوشة ومضطربة،فكيف نريد من الطفل أن يكون مؤدبا وضريفا رغم أن الأشخاص المحاطين به ليسوا كذلك، الكثير من الناس يظنون أن الطفل والمراهق

---

(1)غي روشيه،تر:مصطفى دندشلي، **مدخل إلى علم الاجتماع العام(الفعل الاجتماعي)**.المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1983،ص.170.

(2) عبد الغني مغربي، تر:محمد الشريف بن دالي حسين، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص.181.

يقلد بطريقة ميكانيكية وآلية الأشخاص البالغين، خاصة عن طريق وسائل الإعلام، وبالأخص الأفلام، هذا الرأي حسب مغربي هو خاطئ تماما، ففي الواقع العكس فوسائل الإعلام لا تقول الحقيقة كاملة في كل الحالات فهي مساعدة فقط[1].

والشيء الذي يؤثر في الطفل بطريقة كبيرة الميكروإديولوجيات التي يجدها الفرد في المدرسةوالمسجد والجامعة وقطاع الإعلام، بدون أن ننسى الأسرة، وبالنسبة لظاهرة عمل الأطفال فقد تم تناولها في الجزائر من طرف وسائل الإعلام أكثر من مرة، فعلى سبيل المثال مجلة الثورة الإفريقية التي تتسائل: كيف نستطيع أن نترك أبنائنا يعملون ويربحون أموالا بواسطة حمى الأعمال التجارية الحرة التي ينتج عنها سوء في تكوين الشخصية لدى الطفل عند بلوغه، كما تضيف هذه المجلة من هم هؤلاء الباعة الصغار لمصابيح اللعب الكهربائية والأكياس البلاستيكية وتذاكر السنما والموز ومواد أخرى؟ ماذا يبحثون؟ ولفائدة من يعملون؟ فبالنسبة للأغلبية هم متمدرسين غادروا مقاعد الدراسة واللعب من أجل تعلم صنعة تجارية[2].

إنه مجال يحضر الطفل ليس للإنحراف فقط وإنما إلى اكتساب التفكير البورجوازي والذي نجده وللأسف حتى عند العمال البسطاء، وهذا هو الأمر الشاغل، مع ذلك فرغم أن المدرسة تبث إديولوجية اشتراكية، هذه الأخيرة التي تعرف وبطريقة متنامية مقاومة كبيرة من طرف شخصية الطفل التي تتغذى بالواقع وبالمجال الذي يعيش به ويتطور حسبه[3].

ونوع التربية والتنشئة الاجتماعية يترك دائما آثارا لا تمحى من شخصية الفرد وتحدد مستقبله ومسيرته طوال حياته، ولهذا فقد خصصنا لعملية التنشئة الاجتماعية هذه الأهمية البالغة والتي قال فيها فرويد « الطفل هو أب الرجل»، وهذا يعني أن مرحلة الطفولة هي الأصل والمنبت لتكون الإنسان ككائن اجتماعي ونتعرض من هنا إلى بعض النظريات التي اهتمت بالتنشئة الاجتماعية بداية بنظرية فرويد للتحليل النفسي.

---

(1) Abdelghani Megherbi, **Culture et perssonnalité Algérienne de Massinissa à nos jours**. ENAL-OPU ;Alger, 1986,P.146.

(2) Abdelghani Megherbi,IBID, P.147.

(3) IBID, P.147.

1- نظرية التنشئة الاجتماعية عند فرويد(Freud)

لقد أولى فرويد أهمية بالغة لمرحلة الطفولة و يرى أنها سنوات حاسمة وأساسية في التكوين النهائي في شخصية الإنسانية وأن النمط السلوكي الذي يربى عليه الطفل له أثر كبير في تحديد نمو الشخصية في الأطوار اللاحقة، ويرجع فرويد جميع الاضطرابات النفسية في مراحل الرشد إلى ضروب التثبيت في مراحل الطفولة الأولى، لأن الطفولة قادرة على تقبل كافة الانطباعات والتأثيرات الخارجية واسترجاعها في مراحل البلوغ والرشد.[1] وتنقسم هذه المراحل بدورها إلى (قسمين) مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى تدعى مرحلة الطفولة المبكرة وتشمل العامين الأولين من حياة الطفل، والمرحلة الثانية تشمل الثلاث سنوات الأخيرة حتى سن الخامسة وتدعى مرحلة الحضانة وكل مرحلة لها سماتها البارزة في تشكيل شخصية الطفل.

وتعتبر الأسرة أول وأهم وسط يحتضن الطفل ويقوم بعملية التطبيع الاجتماعي له والذي يتعلم من خلاله الفرد أساليب المجتمع الذي يعيش فيه، ويمر الفرد خلال التنشئة الاجتماعية بأربع مراحل هي:

1- المرحلة الأولى (المرحلة الفمية): وتعتمد هذه المرحلة على الفم، إذ يكون الطفل فيها منتميا إلى نسق صغير يتكون منه ومن أمه، وقد سماه فرويد بمرحلة التوحد الأولى، حيث أن الأم والطفل يكونان في حالة اختلاط فيها، فيكون الطفل حساسا بحركات أمه ويشعر بلذة جنسية اتجاهها، فلا يميز بين دور أمه وأدوار الآخرين مثل دور الأب الذي يخلف دور أمه في تربيته أو دور أي شخص آخر.[2]، وكما أوضح فرويد أن« الأم تلعب دورا هاما حتى السنة الثالثة في حياة الطفل، وهذه العلاقة أساس الاستقرار النفسي، وهي التي تؤدي إلى تخفيف حدة التوترات والإحباطات التي يعاني منها الطفل، أو اشتعالها وظهور الأعراض المرضية»[3].

2- المرحلة الثانية: وهي المرحلة الشرجية، ويتم من خلالها تعليم الطفل مطالب جديدة كتدريبه على التبول، فيستخدم دورين، دوره ودور أمه، التي تمنحه الحب وتكافؤه في حالة

---

(1) محمد سعيد فرج، **الطفولة والثقافة والمجتمع**. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1983، ص.73.

(2) محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع التطبيقي**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة، ص.128.

(3) محمد سعيد فرج، نفس المرجع السابق، ص.118.

الأداء الصحيح وتعاقبه إذا قام بالعكس، إذ أن الأم هنا تؤدي دورين هامين، يتمثل الأول في مشاركتها في النسق الاجتماعي الأكبر من خلال تفاعلها ببقية أعضاء الأسرة وعلاقتها بهم، والدور الثاني يتمثل في علاقتها وتفاعلها مع طفلها في إطار النسق الاجتماعي الأصغر. [1]

3- المرحلة الثالثة: وتسمى بالمرحلة الأوديبية وتظهر في سن الرابعة إلى الخامسة حيث يكون الطفل فيها عضوا في الأسرة ككل، فيتوحد مع الدور الموجه إليه حسب جنسه البيولوجي، إذ تظهر عقدة أوديب عند الولد عند شعوره بالغيرة اتجاه أبيه.[2]، حيث يريد الإستحواذ جنسيا على أمه، إلا أن الدافع الجنسي يبقى مكبوتا في اللاشعور، وهذه الفرضية تسمى بعقدة أوديب، أما البنت فتتشكل لديها عقدة "الكترا" حيث تحب أباها وتحس بالغيرة إزاء أمها، وتريد الإسستحواذ جنسيا على أبيها، وتكن عداءا اتجاه أمها التي استحوذت على أبيها.[3]

4- المرحلة الرابعة: حيث يتحرر الطفل من ضغط الوالدين نتيجة التغيرات السيكولوجية، ونتيجة للوصول إلى درجة كاملة في القدرة على تكوين أسرة خاصة يشترط أن يكون فيها قادرا على المسؤولية فيتحول الإبن عن أمه، بانضمامه إلى جماعة أفراد من سنه والتوحد معهم.

لكن هناك نقد لنظرية فرويد حيث أنه يرجع كل الأمراض النفسية والعقلية إلى الجانب الجنسي وكبته والمتمثل في عقدة "أوديب" وقد أسقط من حسبانه وأغفل أن للمجتمع قواعد تحكمه ومحرمات يتقيد بها تجعل الإرتباط الجنسي من هذا النوع محرم، كما أن فرويد اتخذ من مراحل نموه وطفولته منطلقا لأبحاثه ودراسته النفسية التحليلية ويظهر ذلك من خلال سيرته لذاته.

---

(1) محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص.ص.128-129.

(2) نفس المرجع، ص.ص.129-130

(3) محي الدين عبد العزيز، **منظور فرويد للشخصية، (محاضرة في نظريات تكوين الشخصية)**. بتاريخ 1997/5/4م.

2- نظرية التنشئة الاجتماعية عند جورج هربرت ميد George Herbert Mead (1863-1931)

يعتبر Mead أحد أقطاب الاتجاه التفاعلي الرمزي وهو تلميذ لفرويد Freud ، حيث يعتمد في تفسيره لعملية التنشئة الاجتماعية من خلال التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، وخضوع الفرد لمؤثرات ثقافية واجتماعية، فهو يرى أن التنشئة الاجتماعية تشير إلى مشاعر ومواقف شخصية يستوحيها الفرد من آراء وأحكام ومواقف واتجاهات وتقويم وتصوير المحيطين به والمتفاعلين معه.[1]

لقد اهتم Mead بالتنشئة الاجتماعية وأعطى لها نصيبا كبيرا من فكره، فهو يرى أن المجتمع هو عبارة عن حصيلة للعلاقات بين العقل البشري والنفس البشرية، وهو لا يستطيع أن يرى وجودا لأحدهما خارج المجتمع الإنساني،ويرى أن سلوك الفرد هو نتيجة لهذا التفاعل المستمر.[2]

أما بالنسبة للتنشئة الاجتماعية فقد أوضح الأهمية العملية لها والتي عن طريقها نستبطن العمليات الاجتماعية وتندمج في الشخصية النفسية، فعن طريق التربية ينمي الإنسان طول حياته قدراته وميوله وحاجاته، التي تكون مرتبطة بالامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية.[3]

والعقل عند Mead هو تلك القدرة الإنسانية على استخدام وفهم الرموز والإشارات ذات المعاني الحضارية والاجتماعية، التي تنظم سلوك الفراد داخل مجتمعه، وهذه الرموز متعارف عليها من طرف المجتمع ككل، وتلعب دور تسهيل التكيف الاجتماعي للأفراد.[4]، وحسب ميد Mead فإن الطفل الرضيع يولد في محيط اجتماعي مليئ بالرموز والإشارات التي يراها متداولة وعامة في كل المجتمع خاصة الأب والأم، فيجد نفسه مجبرا على تبنيها عن طريق التقليد لتكوين شخصيته ودوره الاجتماعي داخل أسرته، إذن في هذه

---

(1) معني خليل عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر (دراسة تحليلية نقدية)**. دار الآفاق الجديدة، 1991،ص.92.

(2) معني خليل عمر، المرجع السابق، ص.194.

(3) غي روشيه، المرجع السابق، ص.67.

(4) معني خليل عمر، المرجع السابق، ص.194.

المرحلة فإن الطفل يقلد كل الأنماط السلوكية المتعددة، لتأتي بعدها مرحلة دخول العقل البشري بدوره المتمثل في إدماج هذا الطفل ككائن عضوي بمحيطه الاجتماعي، أي أن هذا العقل يقوم بفهم الإشارات والرموز، وتبني سلوكا مناسبا له يجعله يقوم بدوره الاجتماعي بانسجام.

« والقدرة العقلية عند الإنسان في نظر ـ ميد ـ ليست ببناء جامد، بل سيرورة متغيرة ومتطورة باستمرار » [1]، ويرى ميد أن النفس البشرية لم تأتي من الولادة وإنما هي تتكون من خلال قابلية الفرد للتفاعل والإتصال مع الآخرين في مجتمعه من خلال استعمال الإشارات والرموز كاللغة ومن خلال الخبرة الاجتماعية والأنشطة التي يمارسها، والإشارات حسب "ميد" هي مكونة من الأنا الاجتماعية والذات الفردية، حيث أن الأنا هي تلك الإتجاهات والسلوك الاجتماعية والقيم التي تستجيب لها ذات الفرد بواسطة قدرته العقلية التي تمكنه من معرفة وفهم الرموز الاجتماعية السائدة، ومنه يصل ـ ميد ـ إلى العلاقة بين النفس البشرية ـ التي يقول أنها ليست وراثية بل اكتسابية لأنها تنشأ داخل المجتمع ـ والقدرة العقلية البشرية وسلوك الفرد.
لقد وضع ـ ميد ـ ثلاث مراحل لعملية التنشئة الاجتماعية أو لتطور النفس البشرية، تبدأ بمرحلة التقليد الأولية، حيث تكون من العام الثاني من عمر الطفل، ومن خلالها يقلد الطفل الأدوار الاجتماعية المحاطة به في مجتمعه الصغير والمتمثل في أسرته، كدور الأب والإخوة، ثم تأتي المرحلة الثانية التي تبدأ بعد السنة الثالثة من عمر الطفل، حيث يتسع مجال اتصاله خارج أسرته سواءا كان هذا الإتصال مباشرا أو غير مباشر، حيث يبدأ في تقليد دور المعلم في المدرسة، ودور الشرطي والطبيب، كما يزداد اهتمامه في هذه المرحلة بتقييم ذاته من خلال حكم الآخرين على سلوكه، الأمر الذي يعجل في تبلور ذاته الفردية ونفسه الاجتماعية، وأخيرا تأتي مرحلة الإلتزام بالضوابط الاجتماعية، حيث يصبح الفرد فيها يهتم بتصرفات الآخرين وسلوكهم في مجتمعه.[2]

---

(1) معني خليل عمر،نفس المرجع السابق،ص.195.
(2) نفس المرجع السابق، ص.ص، 196-197.

3

3- نظرية التنشئة الاجتماعية عند غي روشيه Guy Rocher

يرى غي روشيه أن « التنشئة الاجتماعية هي اكتساب الطرق في السلوك والتفكير والشعور التي تخص الجماعات والمجتمع (...) والطفولة الأولى هي المرحلة الأكثر تأثيرا وقوة في التنشئة الاجتماعية (...) والأكثر استعدادا للتعلم »[1]، وحسبه دائما فإن التنشئة الاجتماعية هي الطريقة التي يتعلم بها أعضاء جماعة من الجماعات نماذج مجتمعهم ويتمثلونها ويجعلون منها قواعدهم الشخصية في الحياة، كما يرى أن معظم رغبات الإنسان وحاجاته لا تتكون تلقائيا بل تتحدد بحسب التحفيز الذي يتلقاه، ويرى أن ما ينتج عن سيرورة التنشئة الاجتماعية هو تثبيت النماذج الثقافية داخل الأشخاص بعدما كانت منتشرة في المجتمع، ويجد الفرد نفسه مجبرا على الإلتزام بها دون أن يشعر بهذا الإلتزام « فيبدوا طبيعيا في نظر الغربي أن يأكل بسكين وشوكة وملعقة بقدر ما كذلك بالنسبة للشرقي أن يأكل بيده أو بالأعواد، إن ما هو طبيعي أن يتقيد أحدهما كالآخر بالعادات الحميدة المطبقة في أوساطهما » [2]، وهذا الإلتزام يمارسه كل واحد على نفسه وعلى الآخرين، وهكذا فإن الجزاء وسيرورة اتنشئة الاجتماعية يتعاونان من أجل إعطاء النماذج، وأحكام الجزاء هي جزء من عملية التنشئة الاجتماعية حيث تدعم عملية استبطان المعايير والقواعد العامة.

---

(1) غي روشيه، المرجع السابق، ص.165.

(2) نفس المرجع، ص.67.

ثانيا: الدراسات السابقة

قبل عرض الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع (ظاهرة عمل الأحداث) يجب التأكيد على أننا لم نجد أو لم نعثر على دراسات محلية (جزائرية) أو حتى على المستوى

العربي إلا نادرا، فالظاهرة تبدوا جديدة بالنظر إلى كثافتها وانتشارها، من هنا سنتعرض إلى بعض الدراسات التي أجريت أولها بمصر، ثم الثانية بالهند والثالثة بتايلاند.

الدراسة الأولى: وقد قام بها الباحثان المصريان عادل عازر وناهد رمزي على رأس فريق من الباحثين سنة 1993م، موضوع الدراسة هو سبب توجه الطفل إلى سوق العمل في مصر في رأي الأطفال، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي [1]:

جدول رقم (1):توزيع الأطفال حسب سبب التوجه للعمل

السبب	النسبة المئوية للأطفال
الفشل في التعليم	%49.6
لتعلم صنعة	%45.2
لمساعدة الأهل في المصروف	%39.9
للإنفاق على الذات	%33
أسباب أخرى	%6.7

كما أنه وفي دراسة أخرى حول عمل الأطفال في مدابغ مصر القديمة سنة 1993م حول أسباب توجه الطفل إلى العمل في رأي أرباب أسر الأطفال العاملين فقد كانت النتائج كالتالي [2]:

(1) أحمد عبد الله، **الأطفال الكادحون (ظاهرة عمل الأطفال بمصر)**. مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية، القاهرة، دار الطباعة المتميزة، 1955،ص.20.
(2) أحمد عبدالله، نفس المرجع، ص.19.

جدول رقم (2): سبب توجه الحدث إلى العمل حسب رأي أرباب الأسر (في مصر)

السبب	نسبة أرباب الأسر
احتياج الأسرة للمال	%90
دخل الأسرة غير مضمون	%56
لم تقو الأسرة على تكاليف المدرسة	%48
رب الأسرة عاطل عن العمل	%20

ومن هذه الدراسة تتأكد الأطروحة القائلة بأن الفقراء هو الذين يرسلون أطفالهم إلى سوق العمل بدلا من المدرسة بحثا عن دخل أكبر لمواجهة متطلبات العيش.

الدراسة الثانية: قام بهذه الدراسة كل من (Gurjet-K.Gill) سنة 1994م بمنطقة البنجاب (الهند) وقد كان عنوان الدراسة:

ـ العمل من أجل العيش ـ عمل الأطفال في المناطق الريفية والحضرية بإقليم البنجاب Working to survive : Child labour in rural and urban areas of Punjab.

وقد تحدد الهدف الرئيسي من هذه الدراسة من خلال معرفة الظروف المحيطة بالأطفال العاملين بالأرياف والمدن، وتحديد مختلف أوجه الشبه والإختلاف بين نمط العمالة الريفية ونمط العمالة الحضرية بالنسبة للأطفال.

وقد قام الباحثان باستجواب 200 طفل من الجنسين تتراوح أعمارهم بي 9-15 سنة يقومون بنشاطات مختلفة تختلف باختلاف الجنس وباختلاف المنطقة الجغرافية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ 4% من أفراد العينة يعانون الإستغلال، سواء من حيث الأجرة أو أوقات العمل، فالأجور المقدمة لهم ضعيفة جدا مقارنة بساعات العمل والمنتوج الكبير الذي يحصل عليه صاحب العمل.

ـ74% من أفراد العينة ينتمون إلى عائلات فقيرة جدا.

الغالبية العظمى من هؤلاء الأحداث يرفضون هذه الأعمال غير أنهم يباشرونها مجبرين أمام الفقر الشديد لعائلاتهم ومدى حاجة هذه الأخيرة إلى عائداتهم.[1]

الدراسة الثالثة:

هذه الدراسة أجريت من قبل مكتب العمل الدولي (B.I.T) بمنطقة تايلاند وبالتحديد بعاصمتها (Bangkok) سنة 1975م، وقد كان موضوع هذه الدراسة هو البحث عن الأسباب الحقيقية التي تدفع الأحداث إلى العمل، ،قد أنجزت هذه الدراسة على مئات من الأحداث العاملين، فوجدت أكبر نسبة منهم يعملون بدافع مساعدة الوالدين بـ 32.9%، وتليها مباشرة نسبة

26.3% منهم صرحوا بأنهم يعملون بموافقة من طرف الوالدين على عملهم هذا، في حين نجد نسبة 23.4% من هؤلاء الأطفال صرحوا بأن الضرورة تجبرهم على العمل.

وفي الأخير وبنسب أقل تأتي فئة منهم صرحت بأنها تعمل لكسب معيشتها بـ 7.9%، وأخرى صرحت بأن العمل أحسن من أن تبقى عاطلة بـ 6.9%، والنسبة المتبقية 2.6% هي لأسباب أخرى.[2]

ومن كل هذه الدراسات نستطيع أن نستنتج أن أهم سبب يجعل من الطفل عاملا في سوق مليئ بالمخاطر على صحته هي الحاجة المادية والفقر الذي تعاني منه أسرته والناتج عن بطالة رب الأسرة في كثير من الأحيان، وهذا ما نريد أن نتحقق منه في دراستنا هذه.

---

(1) Gurjet-K.gill. Working to survive, Child labor in rural and urban areas of Penjab. UMI,India, 1994.

(2)BIT, (Le travail des enfants). Publier sous la direction d'Elias Mendelivitch, Genève, 1980, P.8.

خلاصة الفصل

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى أهمية عملية التنشئة الاجتماعية في تحديد مستقبل الطفل في مجتمعه واتجاهاته وسلوكه، ومن بين هذه الإتجاهات تعرضنا إلى اتجاه الطفل نحو العمل بفطرته المعروفة والمتمثلة في حب الإستقلال ما ديا عن أسرته أو بتشجيع من والديه على العمل والذي يرونه نوعا من أنواع الأنماط التي تفيد الطفل في تكوين شخصيته، وقد تعرضنا هنا إلى ثلاث أنواع من نظريات التنشئة الاجتماعية بداية من نظرية فرويد ثم جورج هربرت ميد فنظرية غي روشيه، كما تعرضنا إلى بعض أفكار وآراء عبدالغني مغربي في هذا المجال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعرضنا في هذا الفصل إلى دراسات أقيمت حول موضوع عمل الأطفال تم التحصل عليها رغم أنها قليلة، لكننا وظفناها وكانت أحدها بمصر والثانية بالهند والثالثة يتايلاندا، وقد كانت خلاصة كل هذه الدراسات أن الطفل يعمل بدافع الحاجة المادية لأسرته وهذا العمل يعتبر مؤشرا عن مدى الفقر الذي تعيشه الأسرة.

الفصل الثاني

التعريف بظاهرة عمل الأحداث

تـمـهـيـد

أولا: عـمـل الأحـداث في العـالـم

1 ـ لـمـحـة تـاريـخـيـة

2 ـ مظاهر عمل الأحداث في العالم

3 ـ بعض الأمثلة عن ظاهرة عمل الأحداث في العالم

4 ـ اتفـاقـيـات حـقـوق الطـفـل

ثانيا: عمل الأحداث في الجزائر

1 ـ نبذة تاريخية عن عمل الأحداث في الجزائر

2 ـ عمل الأحداث في الجزائر اليوم

3 ـ أنواع العمل التي يمارسها الأحداث في الجزائر

4 ـ الآثار الإجتماعية لظاهرة عمل الأحداث

خلاصةالفصل

تمهيد

لقد أصبح الحدث اليوم مستغلا أشد استغلال في أغلب دول العالم خاصة منها الرأسمالية إلى درجة أنه أصبح يصارع من أجل البقاء والناتج عن الأزمات الصامتة الناجمة عن الفقر والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين، كما أصبح مستغلا في عدة نشاطات اقتصادية رسمية أو غير رسمية في كثير من الدول، كالعمل في بعض الورشات الصناعية والمحلات التجارية مقابل أجور زهيدة وأخطار كبيرة على صحته الجسمية أوالنفسية، وقد انتشرت ظاهرة عمل الأحداث في الجزائر بطريقة يمكن ملاحظتها في أي مكان فنجدهم في الشوارع يتاجرون في بعض الأشياء البسيطة، في المقاهي يعملون كنادلين أو في حضائر السيارات، كما نجدهم حتى يمارسون مهنة التسول نتيجة لعدة ظروف اجتماعية قاسية تمر بها الأسرة الجزائرية اليوم، خاصة بعد التحولات الإقتصادية التي طرأت.

أولا: عمل الأحداث في العالم

1 ـ لمحة تاريخية

تميزت ظاهرة عمل الأحداث في فترة ما قبل الثورة الصناعية بأوروبا بارتباط الأسرة بالأرض « فكانت هذه الأخيرة تستعين بأبنائها من أجل تحقيق معاشها» [1] غير أن ظهور الثورة الصناعية بأوروبا حول مجرى الظاهرة وغير من طبيعتها لتصبح أكثر كثافة وانتشارا، وهذا لارتباطها بعامل التصنيع، فقد كان أرباب العمل يستعينون بالأطفال لسببين رئيسيين:

أولهما التطور الملحوظ للتصنيع وسرعة انتشاره حتّم الأمر على أرباب العمل في أن يستعينوا بالأطفال للقيام بمختلف النشاطات.

السبب الثاني هو أن «عمالة الأطفال عمالة رخيصة ولا تشكل عبئا اقتصاديا كبيرا عند التوظيف من حيث الأجور والإلتزامات، بينما توفر نفس الإنتاجية التي توفرها [1] عمالة الكبار مقابل أجور أقل بكثير» [1].

---

(1) مسعد عبد السلام حبيب، **مشاكل العمل والعمال**. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص.84.

ومع حدوث مختلف التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على المستوى العالمي خلال القرن العشرين، ومع اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، تكثفت الظاهرة في هذه الأخيرة كنتيجة لتلك الأوضاع.

2 ـ مظاهر عمل الأحداث في العالم

عرفت ظاهرة عمل الأحداث في العالم انتشارا ملحوظا خاصة في دول العالم الثالث، وحتى في دول العالم المتقدم، فالذين يشتغلون في العمل في الدول المتقدمة هم في الغالب من أصول دول متخلفة، « ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك ما يقارب مليون طفل من أصل مكسيكي يعملون بها» [(2)].

إن الظاهرة تأخذ طابعا منظما، حيث أن هناك منظمات اقتصادية ورجال أعمال يشغلون آلاف الأحداث والمراهقين في المصانع والحقول، فحسب احصائيات لمكتب العمل الدولي لسنة 1996م فإن هناك ما يقارب 250 مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين 5 و 14 سنة يعملون اليوم في العالم، بينما احصائيات عام 1979م فإن عدد الأطفال العاملين لهذه الفئة كان 52 مليون طفل [(3)].

لكن هذه الإحصائيات لا يمكن اعتبارها صحيحة مائة بالمائة لأن الفئة غير المصرح بها من قبل الحكومات هي في ارتفاع كبير جدا أي الأحداث الذين يعملون موسميا، ظرفيا ومؤقتا.

في مناطق عديدة من العالم وفي كثير من الأنماط الإجتماعية العادة تفرض أن تخصص أعمال للذكور وأعمال للإناث، فيفضل الذكور على الإناث في بعض الأعمال لأنهم أكثر قوة وأقل تعرضا للأخطار في الشارع وفي مكان العمل، وبهذا يستخدم الذكور في بعض الأعمال الشاقة كالحرث، نزع الأعشاب الضارة، البذر، الغرس وجمع المحاصيل، كما

---

(1) إبراهيم خليفة، **علم الإجتماع والسكان**، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 1984، ص 135.

(2) (B.I.T), **Travail: magazine de l' O.I.T.** N°= 18, 1996 , Genève, P.7.

(3) (B.I.T), IBID, P.7.

يستخدمون في المناجم وفي بعض المصانع، أما الإناث فتقمن ببعض النشاطات في بيوت عائلات غنية كالطبخ، الخياطة، التنظيف أو الإعتناء بالأطفال الصغار والرضع، لكن الوضع

يتغير ويختلف حسب العادات الموجودة، ففي بعض الأحيان العمل في الشارع يخصص للذكور فقط لأن الإناث لا يجب عليهن العمل في الشارع وتتعرضن للمخاطر، كما قد يكون في أحيان أخرى العمل في الشارع مفتوح للذكور والإناث لكن لكل منهما عمله الخاص، فالأولاد يبيعون الجرائد مثلا ويمسحون الأحذية، أما الإناث فيعملن في الدعارة وهذا في كثير من دول العالم.

في إفريقيا على سبيل المثال وكنتيجة للفقر والحروب المنتشرة فإن هناك حسب تصريحات المدير العام لمكتب العمل الدولي "ميشال آنسان" Michel Hanssenne ما يقارب 80 مليون طفل في ميادين عمل مختلفة.[1] وهذا في تصريح له خلال ندوة دولية عقدت بعاصمة أوغندا سنة 1998م.

3 ـ بعض الأمثلة عن ظاهرة عمل الأحداث في العالم

إن ظاهرة عمل الأحداث منتشرة في جميع أنحاء العالم لكن بطرق متفاوتة حيث أنها منتشرة بصفة خاصة في بلدان العالم الثالث أين ينتشر الفقر، ففي مصر وعلى سبيل المثال نجد الأحداث يشكلون مصدرا مهما من مصادر الدخل في الأسرة، فنجدهم يشاركون في نشاطات مختلفة كحفر القنوات وحرث الأرض وحصد المحاصيل الزراعية، وتتزايد أهمية دور الأحداث إذ أنهم ينتقلوم من دور المساعد في بداية الأمر إلى أن يصبحوا عنصرا أساسيا من عناصر العملية الإنتاجية.

في المجتمع المصري لا يعد هذا العمل الذي يمارسه الأحداث نوعا من "عمالة الأطفال" «Child labour» بل يعتبر نوعا من عمل الأطفال child work الذي لا يحمل دلالات تشير عن وقوع استغلال للأطفال.

---

(1) (B.I.T), **Travail: magazine de l' O.I.T.** N°=23, 1998, Genève, P. 11.
« وطالما أن كل طفل من أطفال المدارس في ريف مصر يعتبر عمليا من العمال الموسمين في فترة الحصاد فإن عمالة الأطفال في الريف يقصد بها الأطفال الذين يعملون بصفة دائمة في الزراعة» **(1)**.

وحسب الكثير من آراء علماء الإجتماع فإن الظروف الإجتماعية التي ينشأ فيها الحدث لها دور هام في مستقبله ودوره في المجتمع ومن هذه الظروف المستوى المعيشي للأسرة حيث أن « وضع العائلة من الناحية الإقتصادية هو بيت القصيد في إرسال الطفل لسوق العمل بدلا من المدرسة وهو ما أكدته مختلف الأبحاث حول هذا الموضوع، فقد تأكدت الأطروحة القائلة بأن الفقراء هم الذين يرسلون أطفالهم إلى سوق العمل بدلامن المدرسة»[2]، وهذا لمساعدة الأسرة في جلب دخل جديد لموجهة صعوبة الحياة ومتطلبات العيش، ففي دراسة أقيمت في مصر حول عينة من أرباب الأسر والسبب الذي يدفعهم لإرسال أبنائهم للعمل كانت نسبة 90% من الإجابات تقول بأن السبب هو احتياج الأسرة للمال (أنظر الجدول رقم (2).

في تركيا كمثال آخر تعتبر الظاهرة محل الدراسة نقطة اهتمام كبير من قبل عدة منظمات حيث أن نسبة الأحداث العاملين ترتفع مع ارتفاع عدد السكان حيث يشارك الأحداث في النشاطات الزراعية، واليوم ومع تفاقم ظاهرة النزوح الريفي اصبح الأطفال يعملون حتى في الورشات والمصانع رغم الأخطار الكبيرة التي يتعرضون لها، كحوادث العمل والساعات الطويلة التي يعمل فيها الطفل والأجور المنخفضة التي يتلقاها، كل هذه الظروف قد تجبره على ترك المدرسة وهذا في كثير من الحالات.

« بالنسبة لعدد الأطفال العاملين المسجل سنة 1994م في تركيا فقد كان 4 ملايين طفل يتراوح سنهم بين 6 و14 سنة، 72% منهم يذهبون إلى المدرسة في نفس الوقت و28% هم غير متمدرسين» [3]، وحسب احصائيات لمكتب العمل الدولي فإن من بين هذه النسبة من الأطفال العاملين هناك نسبة 26% هم مستخدمون في القطاع الزراعي والصناعي والتجارة والخدمات وحوالي 74% منهم يعملون في المنازل.

(1) د.أحمد عبد الله، **الأطفال الكادحون (ظاهرة عمل الأطفال في مصر)**. مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية، القاهرة، دار الطباعة المتيزة، 1995، ص 19.

(2) د.أحمد عبد الله، **الأطفال الكادحون (ظاهرة عمل الأطفال في مصر)**. مرجع سابق، ص 19.

(3) (B.I.T), **Travail: magazine de l' O.I.T.** N°=20, 1997, Genève, P 11.

والهند التي تعتبر ثاني أكبر دولة في العالم من حيث الكثافة السكانية بعد الصين، هي ضمن الدول التي تعرف أكبر انتشار لظاهرة عمل الأحداث، فقد دلت احصائيات اليونيسيف على أنه « من مجموع 175 مليون طفل هناك ما يقارب ربع العدد أي 45 مليون

يلتحقون بالمدارس ومن 130 مليون الباقية نجد ما بين 50إلى 60 مليون طفل هم في ميادين عمل مختلفة دون الذهاب نهائيا إلى المدارس» [1].

إن غالبية الأطفال العاملين بالهند ينتمون إلى الطبقات الأكثر فقرا أو إلى أقليات عشائرية، فهم يعملون في ظروف جد صعبة ما بين 12 إلى 16 ساعة مقابل أجور ضئيلة جدا، وكعينة على ذلك « نجد عملهم لدى مؤسسات خاصة بصناعة السجاد وهذا مقابل أجرة يومية تقدر بـ ثلاثين سنتا فقط في حين تساهم هذه الصناعة في الإقتصاد الهندي بمبالغ يقدر مجموعها 584 مليون دولار سنويا» [2].

4 ـ اتفاقيات حقوق الطفل

لقد تم تبني الحقوق العالمية للطفل من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 تشرين الثاني عام 1959م في إعلان دعته "إعلان حقوق الطفل" وقد صنف في عشر مبادئ أساسية:

المبدأ الأول: «...يحق لكل الأطفال التمتع بهذه الحقوق دون أي استثناء أو تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر له أو لأسرته».

المبدأ الثاني: « يجب أن يكون للطفل حق التمتع بوقاية خاصة وأن تتاح له الفرص والوسائل وفقا لأحكام القانون وغير ذلك لكي ينشأ من النواحي البدنية والروحية والإجتماعية على غرار طبيعي وفي ظروف تتسم بالحرية والكرامة ... ».

المبدأ الثالث: « يجب أن يكون للطفل منذ ولادته الحق أن يعرف بإسم وبجنسية معينة ».

---

(1) Thay Delitraz, **Enfants au travail, (La situation d'enfants dans le monde)**, N°=107, L'UNICEF, 1992, P P 8,9.

(2) Liza Krug, Les enfants dàbord (travail des enfants). N°=3,L'UNICEF,, 1995,P.1.

المبدأ الرابع: « يجب أن يتاح للطفل التمتع بمزايا الأمن الإجتماعي وأن يكون له الحق في أن ينموا وينشأ في صحة وعافية وتحقيقا لهذا الهدف يجب أن تمنح له الرعاية والوقاية ولأمه أيضا قبل ولادته وبعدها، وينبغي أن يكون للطفل الحق في التغذية الكافية والمأوى والرياضة والعناية الطبية»

المبدأ الخامس: « يجب توفير العلاج الخاص والتربية والرعاية التي تقتضيها حالة الطفل المصاب بالعجز بسبب إحدى العاهات»

المبدأ السادس: « ولكي يكون للطفل شخصية كاملة متناسقة يجب أن يحضى قدر الإمكان بالمحبة والتفاهم...ويجب أن لايفصل الطفل عن والديه في مستهل حياته إلا في حالات استثنائية وعلى المجتمع والسلطات العامة أن تكفل المعونة الكافية للأطفال المحرومين من رعاية الأسرة، ولأولائك الذين ليست لديهم وسائل رغد العيش...»

المبدأ السابع: « للطفل الحق في الحصول على وسائل التعليم الإجباري المجاني على الأقل في المرحلة الإبتدائية، كما يجب أن تتيح له هذه الوسائل ما يرفع له مستوى ثقافته العامة ويمكنه أن ينمي قدراته...على أن تقع أكبر تبعة في هذا الشأن على عاتق والديه ومن الواجب أن تتاح للطفل فرصة للترفيه عن نفسه باللعب والرياضة...»

المبدأ الثامن: « يجب ايضا أن يكون للطفل المقام الأول للحصول على وقاية والإغاثة في حالة وقوع الكوارث»

المبدأ التاسع: « يجب ضمان الوقاية للطفل من كافة ضروب الإهمال والقسوة والإستغلال وينبغي أيضا أن لايكون معرضا للاتجار به بأي وسيلة من الوسائل ومن الواجب أن لا يبدأ استخدام الطفل قبل بلوغه سنا مناسبة»

المبدأ العاشر: « يجب أن تتاح للطفل وسائل الوقاية من الأعمال والتدابير التي تبث في نفسه أي نوع من التمييز من الناحيتين العنصرية أو الدينية وأن تتسم تنشئته بروح التفاهم والتسامح والصداقة بين كافة الشعوب...وأن يشعر شعورا قويا بأن من واجبه أن يكرس كل ما يملكه من طاقة ومواهب لخدمة إخوانه في الإنسانية» *

لقد تواصلت الجهود من أجل احترام هذه المبادئ التي تضمن للطفل حقوقا مشروعة ، ففي سنة 1990م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان عالمي يتضمن

---

* جان شازال، ترجمة ميشال أبي الفاضل، **حقوق الطفل**. بيروت، منشورات عويبدات، 1983، ص 13.

"اتفاقية حقوق الطفل"، التي شاركت فيها 72 دولة، وقد جاءت هذه الإتفاقية كنتيجة للوضعية السيئة التي أصبح عليها الطفل في العالم وقد جعلت هذه الإتفاقية كل المبادئ العشرة لسنة 1959م ملزمة التطبيق من قبل الدول المصادقة عليها، لكن رغم هذه الجهود الدولية تبقى حقوق الطفل مهضومة ومهملة من قبل الحكومات خاصة في دول العالم الثالث، فعلى سبيل المثال نجد أن ظاهرة استغلال الأطفال في الكثير من الميادين مثل الأعمال المتعبة أصبحت

منتشرة، فهناك حسب بعض التقديرات 200 مليون طفل في العالم مستغلون في النشاطات الإقتصادية، وهذا ما دفع بالمنظمة العالمية للشغل (O.I.T) لإبرام الاتفاقية الـ 138 التي ركزت على عمل الأطفال، ومن أهم ما جاء فيها:

المادة 1: على كل عضو معني بهذه الإتفاقية السارية المفعول أن يباشر في اتباع سياسة وطنية تهدف إلى الإلغاء الفعلي لتشغيل الأطفال والرفع التدريجي للسن الذي يسمح لهم بالشغل أو في عمل في مستوى يسمح للمراهقين ببلوغ كامل نموهم الجسدي والعقلي

المادة2، الفقرة 3: إن السن الأدنى المخصص للعمل لا ينبغي أن يقل عن السن الذي ينتهي عنده التمدرس الإجباري ولا حتى في سن 15 سنة على أي حال

المادة 3، الفقرة 1: إن السن المقبول للعمل بكل أنواعه الذي بطبيعته أو بالظروف التي ينجز فيها قابل بأن يعرض للخطر صحة المراهقين أو أمنهم أو أخلاقهم لا ينبغي أن يقل عن 18 سنة ...

لقد وقعت على هذه الإتفاقية 46 دولة فقط منها الجزائرعلى عكس اتفاقية حقوق الطفل 1990م التي وقعت عليها 72 دولة، وهذا دليل على أن مضمون الإتفاقية الأخيرة لا يناسب مصالح الكثير من دول العالم التي لا تزال إلى اليوم تهمل كل الحقوق المشروعة للطفل.

صادقت الجزائر في 23 ديسمبر 1992م على ميثاق حقوق الطفل مما ترتب عليه تبعات على مستوى التشريعات الجزائرية في هذا المجال، وكمثال على ذلك جاء في المادة 314 من قانون العقوبات: كل من ترك طفلا أو عاجزا غير قادر على حماية نفسه بسبب حالته البدنية أو العقلية أو عرضه للخطر في مكان خال من الناس...يعاقب لمجرد هذا الفعل بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات... *

كما جاء في المادة 55 « أن لكل المواطنين الحق في العمل ويضمن القانون أثناءه الحق في الحماية والنظافة، والحق في الراحة ، كما تنص المادة 59 على أن ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لم يستطيعوا القيام به والذين عجزوا عنه نهائيا مضمونة، وهذا بما فيهم الأطفال » *.

ثانيا: عمل الأحداث في الجزائر

1 ـ نبذة تاريخية عن عمل الأحداث في الجزائر

اختلفت مظاهر عمل الأحداث في الجزائر بحسب ظروف كل مرحلة زمنية، ففي الفترة الإستعمارية ارتبطت الظاهرة بالظروف العامة التي سادت البلاد والمتميزة بالضغط الإستعماري ووجود فوارق واسعة بين المعمرين ومختلف فئات المجتمع الجزائري.«ففي الأرياف نجد من الأطفال من كانوا يساعدون عائلاتهم في النشاطات الفلاحية أي خدمة قطعة الأرض الصغيرة التي يمتلكونها أو بالعمل في المساحات الواسعة التي يمتلكها المعمرين» [(1)].

أما في المدن فلم يكن تقريبا اختلاف في الظروف المحيطة بالعمل الطفولي، الإختلاف الوحيد يكمن في نوعية العمل، فالأحداث القاطنين بالمدن ارتبطت أعمالهم بطبيعة المدن المختلفة عن الريف، فانتشرت ظاهرة بيع الجرائد أو مسح الأحذية وزجاج السيارات أو نقل مشتريات المعمرين من الأسواق إلى بيوتهم.

وهكذا ارتبطت الظاهرة في هذه الفترة بخصائص هذه الأخيرة، غير أنه وفي الفترة التي تلت الإستقلال الوطني حدثت عدة تغيرات وعلى عدة مستويات، فبدأ التفكير في البرامج الإقتصادية التي تهدف إلى عمليات التنمية الإقتصادية ورفع المستوى المعيشي، بالإضافة إلى ظهور سياسة التعليم المجاني والتي سمحت لفئات واسعة من الأطفال بالإلتحاق بالمدارس عكس ما كان عليه في فترة الإستعمار، حيث لم يكن يلتحق بالمدارس إلا أبناء المستوطنين وفئة قليلة من الجزائريين الذين سمحت لهم الظروف.

---

* وزارة العدل، **قانون العقوبات**. الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1991، ص 105.

(1) عبد اللطيف بن آشهو، **تكون التخلف في الجزائر**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 135.

غير أنه وفي فترة ما بعد الإستقلال وبتمركز التصنيع بالمدن والمراكز الحضرية الكبرى وما تلاه من انتقال عشوائي للعائلات الريفية صوبها، ظهر شكل جديد من أشكال عمل الأحداث وهو المرتبط بالظروف السيئة للعائلات المستقرة بالضواحي، فمن آثار هذه الهجرة على الأسر النازحة نجد لجوء الأحداث من أبنائها إلى ميادين العمل المختلفة كالمتاجرة ببعض المواد الإستهلاكية أو بيع التبغ، وهذا في شوارع وأزقة المدن وضواحيها.

2 ـ عمل الأحداث في الجزائر اليوم

لقد عرفت ظاهرة عمل الأحداث في الجزائر توسعا كبيرا جدا وذلك تزامنا مع التغيرات الإقتصادية والإجتماعية الجارية نتيجة لتطبيق مخططات صندوق النقد الدولي والتي من أهمها برنامج إعادة الهيكلة الإقتصادية وما تبعه من خوصصة للمؤسسات وتصفية عدد كبير من المؤسسات العمومية وتسريح العمال بنسب كبيرة جدا، إضافة إلى رفع الدولة لدعمها للمواد الإستهلاكية الأساسية والذي نتج عنه ارتفاع مذهل للأسعار ومه انخفاض المستوى المعيشي إن لم نقل افتقار فئات واسعة من المجتمع الجزائري.

إن الكثير من المفكرين الإجتماعيين قد أكدوا بأن للفقر آثار سلبية على المجتمع منها انتشار ظواهر الفساد والإنحراف، فقد « ترتفع نسبة القتل بسبب الضيق المالي» [1]، كما قد ترتفع نسبة السرقة والاعتداءات، كما تنتشر ظاهرة تسرب الأطفال من المدارس بسبب عدم القدرة على التكيف المدرسي والتي تنتج تزايد أعداد الأطفال والأحداث المطلوبين في سوق العمل كما هو ملاحظ اليوم في الجزائر في المناطق الحضرية خاصة حيث نرى أعداد كبيرة من الأطفال أغلبيتهم تحت سن السادسة عشر غزوا كل الأمكنة من أجل بيع التبغ والسجائر.

«مجرد صندوق صغير وبعض علب السجائر كافية لأن يغادر الطفل مقاعد الدراسة ليتجه إلى عالم البزنسة» [2].

إن عدد الأحداث العاملين في الجزائر يتزايد من يوم لآخر، البعض يعمل وهو مازال يدرس، والبعض الآخر توقف عن الدراسة نهائيا وتفرغ للعمل. إما بتشجيع من

---

(1) عبد العزيز هنا، **البطالة والعمالة الكاملة.** مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1952، ص 95.
(2) مريم زيتوني، **جريدة الشرق الجزائري.** من 23 إلى 30 ديسمبر 1995، العدد 199، ص 3.

المجتمع، أو من قبل والديه، فحسب اللجنة الجزائرية ضد تشغيل الأطفال* وفي نداء لها يوم 1996/02/08 فإن هناك ما يقارب 3 ملايين طفل جزائري يستغلون في وظائف هشة مؤقتة ومناسباتية.

أما رسميا أي الإحصائيات المصرح بها في المؤسسات الرسمية فإن الظاهرة منعدمة تقريبا والجدول التالي يوضح ذلك: [1]

جدول رقم (3): تطور ظاهرة عمل الأ{طفال في الجزائر حتى سنة 1987م.

السنة	1966	1977	1987

مجموع الأطفال	1527903	2069504	2393226
عدد الأطفال العاملين	58055	10194	6995
نسبة عمل الأطفال	%3.80	%0.50	%0.29

ومن هذا الجدول نلاحظ أنه ومن الإحصائيات المقدمة نسبة الأحداث العاملين في الجزائر في انخفاض إلى أن وصلت تقريبا إلى الإنعدام سنة 1987م، ويمكن أن يفسر هذا الإنخفاض بمرسوم إجبارية التعليم الذي تبنه الجزائر بعد الإستقلال، كما يمكن إرجاعه إلى نوعية العمل الممارس والمتميز بالخفاء أحيانا أي غير مصرح به لا من قبل الأولياء ولا من قبل الأحداث لأنها «تعتبر مسألة شرف عند العائلات الجزائرية» [2]، كما أن هذا العمل الممارس هو في الغالب ظرفي وموسمي حيث يعمل الحدث كمساعد للعائلة، هذه المساعدة لا تعتبر عملا عند العائلات، بل تعتبر واجبا بالنسبة للإبن بأن يساعد أسرته في أوقات فراغه من المدرسة وفي العطل المدرسية.

في الجزائر نلاحظ أن عمل الأحداث هو من اختصاص الذكور أكثر من الإناث، وهذا منذ الإستقلال نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري، فالإحصائيات المصرح بها والمتوفرة لدينا تبين ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور ظاهرة عمل الأحداث في الجزائر

---

* أسست هذه اللجنة في 29 نوفمبر 1995 بالجزائر.

(1) Musette Saib : **Bilan de la demande social d'emploi**. C.R.E.A.D, Alger, 1988, P

(2)IBID, P 35.

حسب الجنس من 1966إلى 1985م: [1] (معدل العمل)

جدول رقم (4): تطور ظاهرة عمل الأحداث في الجزائر حسب الجنس

السنة		1966	1977	1985
العمر (سنوات)	الجنس			
9-5	ذكور	1.24	0.11	0.11
	إناث	0.58	0.03	0.07
	المجموع	0.92	0.07	0.09
14-10	ذكور	6.01	0.86	1.62
	إناث	1.56	0.12	0.15
	المجموع	3.89	0.50	0.90

المجموع 5-14	ذكور	3.79	0.50	0.81
	إناث	1.09	0.08	0.11
	المجموع	2.49	0.29	0.47

من الجدول السابق نلاحظ أن الفئة الثانية من العمر هي الأكثر انتشارا لظاهرة العمل (10-14 سنة) خلال كل الفترة المدروسة، أما من ناحية الجنس فإن الذكور هم الأكثر مطلوبين في سوق العمل من الإناث.

3 ـ أنواع العمل التي يمارسها الأحداث في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر منذ الإستقلال توسعا كبيرا في ظاهرة النزوح الريفي إلى المناطق الحضرية، وهذا راجع إلى قلة النشاطات الإقتصادية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى الفقر الذي مس فئات اجتماعية واسعة خاصة في الأرياف، الأمر الذي جعل من عمل الأبناء الصغار ضرورة حتمية عند العائلات الريفية خاصة وأن نسبة التمدرس في الأرياف هي أقل من المناطق الحضرية، ومنه جعل هذا خاصية العمل بالقطاع الفلاحي هي الغالبة وهذا بين سنة 1966 و1984م حيث «كان هنالك 70 من 10 أحداث عاملين هم في قطاع الفلاحة سنة 1966، وفي سنة 1984 أصبحوا 8 من 10» [(2)].

أما اليوم ومن نتائج دراسة استطلاعية للميدان حول عينة متكونة من 50 حدثا

(1) Musette Saib,OPCIT.
(2)IBID, P 39.

عاملا، أخذت هذه العينة من مدرستان إحداهما مدرسة ريفية والأخرى حضرية، بغية معرفة أنواع العمل الممارسة توصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم رقم (5): أنواع العمل الممارس من قبل الأحداث حسب القطاعات

نوع العمل	التكرار	النسبة المئوية
تجارة	38	%76
حرف	6	%12
خدمات	3	%6
فلاحة	3	%6
المجموع	50	%100

ومنه نلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد هذه العينة ينشطون في الأعمال التجارية مثل بيع السجائر والفول السوداني والحلويات والجرائد وحتى الألبسة أحيانا، وهذا بنسبة 76%، أما النسبة المتبقية فهي موزعة حسب القطاعات الأخرى كالحرف أي في بعض الورشات الصناعية خاصة النجارة وهذا بنسبة 6%، و3% ينشطون في قطاع الخدمات حيث نجدهم في المقاهي والمطاعم كنادلين أو في حضائر السيارات أو في وسائل النقل، أما النسبة المتبقية فهي نسبة الأحداث المشتغلين في قطاع الفلاحة والمقيمون بالأرياف، وفي هذا الصدد فإن هذا النوع من الأعمال مرتبط بطبيعة النشاط الإقتصادي في الريف القائم أساسا على ارتباط العائلات الريفية بالأرض «وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والإستهلاك» [1].

كما نجد في الجزائر نوعا آخر من الأعمال التي يمارسها الأحداث وهي أعمال البادية والتي تعتبر تجمعا معهودا لسكان الصحراء يدعون بالبدو، ونشاطاتهم تعتمد أساسا على التنقل ورعي الأغنام، إذ يستعينون بأبنائهم الأحداث في هذه النشاطات فنجد مثلا عند البدو "الطوارق" أن الإبن لدى بلوغه سن الخامسة يدفع مع إخوته لتعلم رعي الأغنام كما أن دخوله سن السادسة يعتبر انتقالا من داخل المخيم إلى حياة أكثر شمولية «تتميز بتعلم

---

(1) محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 89.

تفصيل ملابسه والتحكم في صناعة الأشياء من الجلود» [1].

كما سبق وأن ذكرنا فإن الجزائر اليوم تعرف انتشارا كبيرا للفقر والبطالة خاصة في المناطق الريفية، الأمر الذي زاد من حدة النزوح الريفي إلى المناطق الحضرية، وانتشار البيوت القصديرية في المدن الحضرية الكبرى، كل هذا كان له الأثر الكبير على ظاهرة عمل الأحداث وتنوعها وظهور انواع جديدة واختفاء أنواع أخرى، فمثلا «مسح الأحذية ظاهرة قد اختفت، وظهرت مهنة عامل بالمنزل أو رعاية الصغار بالنسبة للإناث، وبيع مختلف المواد بالنسبة للذكور، كما يمكن أن نجدهم أي الذكور في بعض المؤسسات الصناعية الخاصة غير الرسمية» [2].

إن دراسة العوامل المؤدية بالأحداث إلى الحياة العملية تستلزم تحقيقا معمقا، ذلك لأن هذه العوامل معقدة، كما أنه لا تتوفر لدينا أي معطيات كمية عن ظاهرة وحتى كيفية.

4 ـ الآثار الإجتماعية لظاهرة عمل الأحداث

إن ظاهرة عمل الأحداث مثلها مثل الكثير من الظواهر الإجتماعية الدخيلة على المجتمع الجزائري لها آثار على عدة مستويات أولها الحدث نفسه الذي يجد نفسه في بيئة جديدة ألا وهي بيئة العمل والتي هي في غالب الأحيان تتمثل في الشارع حيث يكون علاقة بأفراد لا خيار له في انتقائهم، «فهناك أنواع معينة من الأعمال تعرض من يمارسها للتعرف على أنماط كثيرة من الناس كالعمل في الأماكن العامة والمقاهي ومحلات تناول الخمور والمخدرات وتجارة الأرصفة وغيرها، ولا شك أن مثل هذه المهن تتيح المجال للأحداث لتعلم فنون الجريمة والإحتيال وخاصة إذا كان هؤلاء الأحداث بعيدين عن رقابة الأسرة» [3].

إن الحدث ينشأ بالشكل السليم في حالة ما إذا راعى المحيطون به قدراته الجسمية وإمكاناته الذهنية، ففي حالة ما إذا توجه إلى سوق العمل نتيجة لأي ظرف من الظروف، قد يتسبب ذلك في وقوع خلل في تنشئته الإجتماعية، خصوصا ـ كما ذكرنا سابقا ـ إذا كان نوع العمل يفرض عليه شكل من أشكال الإنحراف، كالإلتفاف حول رفاق السوء،

---

(1) محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري.** نفس المرجع السابق، ص 176.

(2) Musette Saib,OPCIT. P 41.

(3)علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون.** بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، 1982، ص 80.

أو تعاطي التدخين، ففي دراسة قام بها باحث فرنسي "Louise Biron" سنة 1977م في كندا على عينة من الأحداث المتمدرسين وربط في هذه الدراسة بين ظاهرة العمل وظاهرة الإنحراف وجد أن «هناك نسبة كبيرة من المنحرفين هم يعملون في المساء بعد أوقات الدراسة أو في نهاية الأسبوع» [1].

إن الحدث في الحياة العملية قد يتعرض لعدة أخطار حسب مكان العمل فهو أحيانا يكون مرغما على العمل في أماكن قذرة تعرضه للأمراض ومختلف الإصابات، وبما أنه يعمل في أغلب الأحيان بطريقة غير قانونية فإنه لا يتمتع بأي حماية أو ضمان في حالة إصابته بأي حادث من حوادث العمل، فمثلا الطفل الذي يعمل في قطاع الفلاحة يتعرض لعدة أخطار، كالتعرض لحرارة الشمس، الرياح، المبيدات الكيميائية، أما الذي يعمل في ميدان الصناعة

يتعرض لأخطار أخرى ناتجة عن الآلات المعقدة التي لا يستطيع الحدث استعمالها جيدا مما يعرضه حتى لإعاقة أو أي إصابة، «فالأطفال الذين يعملون في صناعة السجاد في الهند مثلا يتنفسون طوال اليوم الغبار المتناثر من القطن مما يؤدي بهم إلى عدة أمراض تنفسية» [2].

كما أن الحدث الذي يعمل في الشارع قد يضطر إلى البقاء في الشارع ساعات طويلة، الشيء الذي قد يعيقه في متابعة دراسته وربما يؤدي به الأمر حتى إلى التسرب من المدرسة، ومن جهة أخرى يجد الحدث نفسه محروما من اللعب الذي يعتبر نشاطا جد مهم في نمو شخصيته.

أما تأثير هذه الظاهرة على مستوى الأسرة فيتجلى في ناحيتين، الأولى إيجابية، باعتبار أن الأبناء العاملين يعتبرون موردا ماليا إضافيا يساعد الأسرة على توفير مختلف المصاريف خصوصا في مثل حالات الأسر ذات المداخيل المحدودة أو الفقيرة كما نراه اليوم في الجزائر، حيث انخفضت القدرة الشرائية بنسبة كبيرة جدا مما أثر على الدور الطبيعي للأسرة كمؤسسة اجتماعية، أما الناحية الثانية فهي سلبية، باعتبار أن الأسرة في هذه الحالة قد تجد نفسها في مواجهة قيم جديدة يأتي بها الحدث من الشارع، هذه القيم هي في غالب الأحيان مبنية على أسس مادية اكتسبها الإبن من الربح السريع الذي يتلقاه مقابل أعماله

(1) Maurice Cusson, delinquants pourquoi. Canada, 1981 ; P 187.
(2) Mendeilevitch, Le travail des enfants. Bureau international du travail, Genève, 1980, P.37.

ونشاطاته التجارية، كما قد تجد الأسرة نفسها في صراعات ومشاكل أخرى خاصة إذا تسبب العمل في النحراف الإبن الحدث.

تمثل الظاهرة موضوع الدراسة نتيجة لتراكم مجموعة من الأسباب وتهيئ بعض الظروف التي تصيب النسق الأسري، ومنه المجتمع ككل، فالإنتشار الواسع للظاهرة ما هو إلا دلالة على فشل الأسرة والمجتمع على حد سواء في توفير ظروف مناسبة لنشأة الأطفال بشكل سليم كما أن الظاهرة تعد مؤشرا من مؤشرات التخلف الإجتماعي والإقتصادي، وتذهب كثير من الآراء إلى أن ظاهرة الأطفال باعة السجائر والفول السوداني والجرائد "انحرافا اجتماعيا" فهذا أحد كبار المسؤولين في جهاز الشرطة يقول «إن مطاردة هؤلاء الأطفال والشباب لا يسبب أي إحراج مادمنا نحميهم وننقذهم من الإنحراف، زيادة على أن مثل هذه التجارة ممنوعة قانونيا» [1].

كما أن انتشار مثل هذه الظاهرة يمثل مظهرا مشوها للعمران والتحضر وبالتالي يعطي صورة سيئة عن شكل المدينة وتقاليدها.

(1) م.إيغا نومان، **(شباب أطفال وبزنسة).** مجلة الوحدة، العدد 614، أفريل 1993، ص 23.

خلاصة الفصل

إن ظاهرة عمل الأحداث هي تلك الظاهرة التي يمارس من خلالها الحدث أي الشخص الحديث السن أي عمل أو مهنة أو نشاط أو وظيفة أو حرفة تعود بالضرر على صحته البدنية والنفسية وحتى العقلية أحيانا، ولقد أصبحت هذه الظاهرة منتشرة بطريقة ملفتة للنظر خاصة في دول العالم المتخلف، و كانت موجودة في الماضي نتيجة لظروف خاصة ، ففي أوروبا مثلا انتشرت بكثرة بعد الثورة الصناعية نتيجة كثافة التصنيع حيث تحتم الأمر على أرباب العمل بالاستعانة بالأطفال نظرا لعمالتهم الرخيصة.

أما اليوم فنجد أن الظاهرة أخذت مجرى آخر حيث أصبح الطفل وفي كثير من دول العالم مصدرا مهما من مصادر الدخل، حيث وصلت تقديرات مكتب العمل الدولي إلى أن

عدد الأطفال العاملين قد بلغ 250 مليون طفل في العالم، وفي افريقيا وصل عددهم إلى 80 مليون طفل في ميادين عمل مختلفة، و كمثال على هذه الظاهرة نأخذ المجتمع المصري الذي لا يعتبر عمل الأحداث خاصة في الريف نوعا من الاستغلال، كما أن تركيا هي ميدان آخر لهذه الظاهرة حيث يشارك الأحداث في النشاطات الزراعية، والهند التي تعتبر ثاني أكبر دول العالم من ناحية الكثافة السكانية العالم هي من أكثر دول العالم التي تعرف انتشارا لهذه الظاهرة حيث نجد أن، مساهمتهم في صناعة السجاد هي قوية والتي تعتبر من المصادر التي تساهم مساهمة كبيرة في الإقتصاد الهندي.

ولهذا فقد تم تبني حقوق الطفل العالمية والتي تمنع استغلال الطفل قبل بلوغه سنا مناسبة، ففي سنة 1990م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي الذي تضمن اتفاقية حقوق الطفل والتي طالبت بالرفع التدريجي للسن الذي يسمح للطفل بالعمل، حيث نصت على أن السن الأدنى المخصص للعمل لا ينبغي أن يقل عن السن الذي ينتهي عنده التمدرس الإجباري ولا حتى في سن 15 سنة على أية حال، وقد صادقت الجزائر على ميثاق حقوق الطفل مما ترتب عليه تبعات كثيرة على مستوى حقوق الطفل في التشريعات الجزائرية.

لقد عرفت الظاهرة في الجزائر في فترة ما قبل الاستقلال حيث كان الأطفال يعملون كمزارعين في بعض النشاطات الفلاحية كنوع من المساعدة، كما كانوا يعملون حتى في مساحات واسعة عند المعمرين الفرنسيين، هذا بالنسبة للريف، أما في المدن فقد انتشرت ظاهرة مسح الأحذية وبيع الجرائد ومسح زجاج السيارات ...، أما بعد الاستقلال وبتطبيق مبدأ التعليم الإجباري على الجميع تظافرت الجهود للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت اليوم تعرف توسعا كبيرا نتيجة تغير الأوضاع الإقتصادية، والإتجاه نحو اقتصاد السوق الذي أدى إلى زيادة رقعة الفقر والذي بدوره يؤدي إلى تزايد أعداد الأطفال المطلوبين في العمل.

إن الأحداث العاملين في الجزائر أصبحوا ينشطون خاصة في التجارة كبيع السجائر والجرائد وإعادة بيع بعض السلع، بالإضافة إلى أن هناك نسبة منهم ناشطة في الحرف أو الفلاحة والرعي أو في بعض الخدمات، وهذه الأعمال لها آثار وخيمة على مستوى الطفل نفسه وعلى المجتمع ككل، حيث يجد الطفل نفسه في الشارع مع أفراد لا خيار له في انتقائهم، الأمر الذي قد يؤدي به إلى الانحراف في كثير من الأحيان، كما أن صحته لا تتحمل الجهد المضني والمدة الطويلة وقد يتعرض للإصابة بعدة أمراض ناتجة عن ظروف العمل القاسية.

الفصل الثالث

ظاهرة عمل الأحداث وعلاقتها بضعف المستوى المعيشي للأسرة

تـمهـيد

أولا: البطالة كعامل من عوامل ضعف المستوى المعيشي للأسرة

1 ـ البطالة في الجزائر قبل الأزمة

2 ـ : برامج إعادة الهيكلة الإقتصادية وآثارها الإجتماعية والإقتصادية

3ـ: آثار البطالة على الأسرة والمجتمع

ثانيا: عمل الأحداث وعلاقته بضعف المستوى المعيشي للأسرة

خلاصةالفصل

تـمهـيد

تعد الأسرة المسؤول الأول عن تلبية حاجات الإبن الحدث المادية، فقد يجد هذا الأخير نفسه في أسرة متكاملة اقتصاديا تستطيع أن توفر له كل الظروف الملائمة للعيش كاللباس والغذاء والمسكن اللائق والترفيه، كما قد يجد نفسه في أسرة تعجز عن تلبية متطلباته الأساسية بسبب خلل على المستوى الإقتصادي لها، كأن يتعطل رب الأسرة عن العمل، الأمر الذي ينعكس حتما على مواقفه واتجاهاته (الحدث)، كممارسة بعض الأعمال التي تعود عليه بالربح المادي، هذه الأعمال التي تتمثل في التجارة في بعض المواد أو العمل في بعض الورشات، إلى غير ذلك من النشاطات التي تهدف إما لمساعدة الأسرة ماديا أو تلبية حاجاته.

أولا: البطالة كعامل من عوامل ضعف المستوى المعيشي للأسرة

لقد شغلت البطالة اليوم العديد من الباحثين والدارسين لعلم الإجتماع وعلم النفس الإجتماعي نظرا لأهميتها وخطورتها على على مستوى الفرد والمجتمع، خاصة بعدما أصبحت تتوسع تدريجيا لتشمل فئات واسعة من المجتمع، فكما هو معروف فإن الإنسان مجبر على العمل من أجل العيش وتلبية مختلف حاجاته المادية، وتزداد هذه الضرورة خاصة إذا كان هذا الإنسان رب أسرة، فيصبح دوره هنا هو التكفل بأفراد أسرته وتلبية كل ما تحتاج إليه من استقرار نفسي ومادي واجتماعي، أما إذا فقدت الأسرة مصدر العيش وتعرض رب الأسرة إلى البطالة، فينتج عن ذلك آثار سلبية عديدة تعود عليه وعلى أسرته، ففي الجزائر اليوم ارتفعت نسبة البطالة إلى مستويات عالية وذلك لعدة أسباب سنتعرض لها بعد تقديم لمحة عن ظاهرة البطالة قبل الأزمة الإقتصادية.

أولا: البطالة في الجزائر قبل الأزمة

لقد اختارت الجزائر بعد الإستقلال نموذجا تنمويا يرتكز أساسا على الإقتصاد المخطط، هدفه الإستراتيجي على المستوى البعيد هو القضاء على البطالة، عن طريق خلق مناصب عمل جديدة، إلا أنه وفي الفترة الممتدة من سنة 1962 و1965م أي مباشرة بعد خروج الإستعمار الفرنسي وجدت الجزائر نفسها أمام أوضاع اجتماعية واقتصادية متدهورة، «ازدادت حدتها مع الغياب التام لكل توجيه أو تقدير واضح وحازم من طرف حكومة الدولة

المستقلة» [1]، كما تميزت هذه المرحلة بالصراع على الحكم مما زاد من توتر وضعية التشغيل، فانتشرت الفوضى في الإقتصاد الجزائري، وكثر التردد حول إعطاء الأهمية للصناعة أو للزراعة، الأمر الذي زاد من حدة البطالة، «فشهدت الجزائر غداة الإستقلال مغادرة حوالي 900 ألف فرنسي والذي أدى إلى ترك حوالي 300 ألف إطار وموظف وعامل مؤهل لمناصبهم» [2]، والسبب في ذلك هو عجز الحكومة الجزائرية على ملئ المناصب الشاغرة لقلة الإطارات والموظفين والعمال المؤهلين آنذاك، حيث أن معظم اليد العاملة الجزائرية لم تكن مؤهلة لاستخلاف الموظفين والإطارات الفرنسية، «فبلغت نسبة البطالة آنذاك حوالي 30%من سكان المدن الناشطين وحوالي مليونين بطال في الأرياف»[3].

لقد كانت هذه الفترة عبارة عن مرحلة انتقالية ترتيبية بدأت الجزائر من خلالها التحضير لأول مرحلة تخطيطية والتي تبنت سياسة التصنيع وعرفت 3 مخططات تنموية، المخطط الثلاثي (1967-1969)، ومخططين رباعيين (1970-1973) و (1974-1977)، «وقد كان هدف هذه المرحلة هو خلق أكبر عدد من مناصب الشغل عن طريق برنامج طويل الأجل يهدف إلى إنشاء أكثر من مليون منصب عمل جديد، إلى غاية 1980، أي معدل 100 ألف منصب سنويا» [4].

لقد كان الهدف من ذلك هو امتصاص البطالة، حيث كان توجيه الإستثمارات إلى القطاعات المنتجة هو السبيل لذلك، ومنه فقد عرفت وتيرة التشغيل نموا متزايدا، «فقد سمحت هذه الظروف بتشغيل 65% من مجمل السكان الناشطين في المرحلة الممتدة بين 1967و1977» [5]، إلا أنه ونتيجة لنقص التأهيل الذي كانت تعاني منه اليد العاملة

---

(1) Dahmani, Ahmed, **(Algérie et l'épreuve, économie et politique des réformes).** 1980-1997, , Paris, 1999, P 20.

(2) Mustafa Boutefnouchet : **Les travail en Algérie**. E.N.A.P, 1984, P 32.

(3) **Ruvue Algérienne du travail**. 1964, sans autre refer.

(4) Erement Marc, **Indépendance politique et lebiration économic, un quert de sièle du développement en Algérie**. 1962-1985, E.N.A.P, O.P.U, Alger, 1986, P 42.

(5) Boutefnouchet Mustafa, Les travaillés en Algérie. E.N.A.P, Alger, 1984, P 59.

الجزائرية أدى إلى ارتفاع عدد البطالين في هذه الفترة، «والذي بلغ في نهاية سنة 1977 بـ 22% من المجموع الأفراد القادرين على العمل» [1].

وبعد ذلك جاءت المرحلة الثانية (1980-1990) والتي تتميز بدورها بفترتين خماسيتين تتمثلان في المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) حيث تختلف هذه المرحلة عن سابقتها من حيث الأهداف والمميزات، فنجد من أهدافها الأساسية إزالة الإختلالات في المجال الإقتصادي والإجتماعي الملاحظ من خلال المخططات السابقة، وقد كان قطاع البناء في هذه الفترة ذو أهمية كبيرة، حيث كانت له حصة الأسد في خلق مناصب العمل بالإضافة إلى قطاع الصناعة. إذا فقد تميزت فترة (1980-1984) بوتيرة سريعة لإنشاء الوظائف حيث وصل معدل تغطية السكان الناشطين الإضافيين إلى 92.20%، ويعود ذلك أساسا للطاقة المالية للبنك، وللأحوال الإقتصادية الملائمة، فإعادة توجيه الإستثمارات لصالح الهياكل القاعدية الإقتصادية والإجتماعية عمل على تنشيط القطاعات التي تمتص عدد كبير من الأيدي العاملة وخاصة غير المؤهلة، فاستطاع المخطط الخماسي الأول تقليص معدل البطالة من17.9%سنة 1979م إلى16.41% سنة 1984م.[2].

أما مرحلة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) فقد تميزت بحالة من التدهور الكبير في الظروف الإقتصادية والإجتماعية خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات من جهة وتدهور قيمة الدولار من جهة أخرى، حيث وصلت أسعار البترول سنة 1986م إلى 10دولارات للبرميل الواحد، «ومنه انخفضت مداخيل الصادرات إلى 36% سنة 1986م و42% سنة 1988م» [3].

ونتيجة لهذه الأوضاع تبنت الدولة سياسات إصلاحية جديدة، تنتقل من خلالها من اقتصاد ريعي غير مستقر إلى اقتصاد مستقر، وتمثلت هذه الإصلاحات في إصدار قوانين استقلالية المؤسسات العمومية، وتخفيض قيمة الدينار، ومنه رفعت الدولة لدعمها المالي

(1) O.N.S Propective, 1962-1991, Revue statistique N°=35, P 18.
(2) **Revue Algérienne du travail** : N°=17, Mars 1987, Ministère du travail.
(3) Dahmani, Ahmed, (Algerie et l'épreuve, économie et politique des réformes). 1980-1987, L'harmatton, Paris, 1999, P 83.

للمؤسسات، كما عرفت من جهة أخرى بعض المؤسسات العمومية حلها وإفلاسها مع بداية التسعينات، الأمر الذي أدى إلى فقدان أعداد هائلة من العمال لمناصب عملهم، وذلك عن طريق التسريح، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض معدلات خلق مناصب العمل.

إذن نستطيع القول أن مشكل البطالة في هذه المرحلة عرف ارتفاعا مستمرا خاصة مع بداية تطبيق برامج إعادة الهيكلة الإقتصادية، والتي سنتعرض إليها.

ثانيا: برامج إعادة الهيكلة الإقتصادية وآثارها الإجتماعية والإقتصادية

يأتي تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الجاري في أغلب البلدان السائرة في طريق النمو كنتيجة مباشرة لأزمة المديونية، وتهدف هذه البرامج في أغلبها إلى استرجاع التوازنات الكبرى للإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك إصلاحات على الهياكل الإقتصادية، ولا يقتصر برنامج التعديل الهيكلي على المجال الإقتصادي فحسب، وإنما يكتسي أيضا بعدا اجتماعيا حتى وإن كان ضمنيا، ومن ثم يجعل المجتمعات التي تتبناه تمر بمرحلة انتقالية وتتمثل هذه المرحلة بالإنتقال من نظام إقتصادي مخطط إلى اقتصاد السوق وهي في العادة عملية تعرف بدايتها ولا يمكن تحديد نهايتها بدقة بسبب طبيعة الظواهر المتكررة.

غالبا ما يعرف التعديل في مذهب المؤسسات المالية الدولية بأنه مرحلة تسبق الإنتعاش الإقتصادي غير أن التجارب الحقيقية للتعديل الهيكلي لا تؤيد هذا الحكم، ومن ثم يبدوا الغموض المرتبط بمسألة العلاقة الضمنية بين التعديل والنمو علما بأنه لم يثبت بأن التعديل يؤدي بالضرورة إلى الإنعاش. [1].

لقد عرف الإقتصاد الجزائري علامات أزمة خانقة مع منتصف الثمانينات، وفي نهاية هذه العشرية كشفت التحاليل بواسطة المتغيرات التقليدية للإقتصاد الكلي (العجز في المالية العامة والمدفوعات الخارجية والتضخم السريع للكتلة النقدية والتقدير المبالغ فيه لصرف الدينار) أن الإقتصاد الجزائري يعاني من عدة اختلالات كان من الواجب حلها ومعالجتها، وقد انكشفت هذه الإختلالات جليا إثر انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمية سنة 1986م، الأمر الذي أدى إلى الركود الإقتصادي، والذي نتج بدوره عن

---

(1) المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع تقرير تمهيدي حول الآثار الإقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي.** الدورة 12، 1998، 109-110.

الإختلافات الشديدة، وزادت من حدته الضغوط الخارجية، فشرعت الجزائر بعد خمس سنوات في تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي والذي تم التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي.

لقد كانت لإعادة برامج إعادة الهيكلة الإقتصادية آثار سلبية كبيرة على المجتمع، أهمها الإنتشار الواسع لظاهرة تسريح العمال ومنه البطالة والتي كان أول ضحاياها العمال

غير المؤهلين، والذين اقتربوا من سن التقاعد، حيث بقيت نسبها في ارتفاع مستمر منذ سنة 1985م، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (6): تطور نسبة البطالة من سنة 1985 إلى 1996م [1].

السنة	1985	1986	1989	1991	1994	1995	1996
نسبة البطالة	%16	%18	%19.1	%21	%24.4	%28	%28.3

لقد أصبحت البطالة حقيقة ملموسة منذ سنة 1994م عندما اضطرت المؤسسات للجوء إلى مخططات التعديل الهيكلي، وقد كان المنفذ الأخير في هذا المجال هو تقليص مناصب العمل عن طريق تسريح العمال أو إحالتهم على التقاعد المسبق. [3].

وبتفشي البطالة، انتشرت أيضا ظاهرة عدم استقرار الشغل حيث كان العمل الدائم إلى غاية السنوات الأخيرة هو القاعدة السائدة، بينما أصبح اليوم أقل تنظيما وصارت الوظائف ذات الأجل المحدد تشكل الصبغة الرئيسية لعقود العمل.

بالإضافة إلى ما يترتب عن البطالة من حالات الإفقار، فإنها تؤدي إلى الإقصاء الإجتماعي وإضعاف التلاحم الإجتماعي، ويعود تفاقم البطالة أساسا إلى إجراء التعديل حيث يبين التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط C.N.E.A.P حول "الأسر" أنه في سنة 1998م بلغت نسبة البطالين الذين سبق أن اشتغلوا وشملتهم هذه الإجراءات 45%، وتتمثل الأسباب التي أوردها البطالون محل الدراسة بشأن إحالتهم على البطالة في التسريح (10%) من الحالات وتقليص العمال (11%) وغلق الورشات (11.4%) وحل الوحدات (10.1%)، أما الذهاب الإرادي وانخفاض مستوى

(1) C.R.E.A.D,Les **cahiers du créade**, N°= 46-47, 1998-1999, Alger, P 44.

(2) المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998**.الدورة 13 ماي 1999، ص 37.

الأجور فلا يمثلان سوى (12.6%) و (11.7%) على الوالي، من أسباب البطالة المصرح بها في هذا التحقيق [1].

ومن الآثار الإجتماعية التي خلفتها برامج التعديل الهيكلي أيضا افتقار فئات واسعة من المجتمع، وذلك بعد انخفاض القدرة الشرائية، حيث اشترط هذا البرنامج رفع الدولة عن دعمها للأسعار، فارتفعت معظم أسعار السلع ذات الإستهلاك الواسع، كالخبز الذي ارتفع

سعره من 1.50دج إلى 2.50دج إلى 4دج سنة 1994، إلى أن وصل سعره سنة 1996م إلى 8 دج، أما الحليب فقد ارتفع سعره من 4 دج إلى 8 دج سنة 1996 و 20 دج سنة 1998 [2] إلى أن وصل اليوم إلى 25 دج.

كما أن العلاج الذي كان إلى وقت قريب مجانيا للكل منذ سنة 1974م أصبح اليوم غير ذلك، وحتى أسعار الأدوية أصبحت اليوم محلا للمضاربة بالإضافة إلى أمراض جديدة مثل الكوليرا والتيفوئيد.

وحسب دراسة أجريت سنة 1997م على أساس معطيات التحقيق حول مستويات المعيشة لسنة 1995م فإن القدرة الشرائية لمداخيل العمال الأجراء في الفترة الممتدة بين 1986-1994م انخفضت بأكثر من 45%، ونتيجة لذلك فإن افتقار الأجراء أصبح واضحا إذ يصنف 13% من الأجراء أرباب الأسر في فئات العائلات الفقيرة جدا، كما أن ظهور فقراء جدد مع بداية التسعينات ينتمون إلى الطبقات الوسطى يعد ظاهرة مستجدة تضفي على الفقر ميزات جديدة [3].

إذن وكما هو معروف فإن مشكلة الفقر تنتج عنها مشكلات اجتماعية أخرى أكثر خطورة منها، كظهور الآفات الإجتماعية المتعددة كالإجرام، وأول من يتأثر بتدهور المستوى المعيشي للأسرة هو الطفل، فنجد أن الفقر يؤثر سلبا على مدة التمدرس، حيث تتجلى الفوارق بين الفقراء وغير الفقراء، الإناث والذكور، الأرياف والمدن، ابتداءا من الطور الثانوي، ففي سنة 1995م بلغت نسبة التمدرس الإجمالية في التعليم الثانوي 76%،

---

(1) المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع تقرير تمهيدي حول الآثار الإقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي.** الدورة 12، 1998، ص 106.

(2) عبد العزيز هنا، البطالة والعمالة الكاملة. مرجع سابق.

(3) المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية. الدورة 12، 1998، ص 109-111.

لكن بفارق 9 نقاط بين الفقراء (65%) وغير الفقراء (74%) [1].

كما يجب أن نشير إلى أنه هناك فرق بين الفقر والتفاوت الإجتماعي والإقتصادي، حيث أن الفقر يفترض عدم المساواة بينما العكس لا يكون دائما صحيحا، إذ يمكن لمجتمع أن يحتوي على فوارق اجتماعية واقتصادية عميقة دون تفشي الفقر في أوساطه بالضرورة، وكخلاصة على ما ذكرنا سابقا، فإن لبرنامج التعديل الهيكلي آثارا عادت بالسلب على

المجتمع، وهذا ما نراه جليا حيث الإنتشار المتزايد للنشاطات الإقتصادية غير الرسمية، كظهور ظاهرة عمل الأحداث، والذي يبدوا أنه نتيجة لضعف حركية الشغل المنظم.

غير أن هذه الظاهرة (النشاطات الإقتصادية غير الرسمية) ذات الطابع المؤقت والعابر لا يمكنها أن تشكل حلا، لكونها لا تخص النشاطات المنتجة فحسب بل أنها تشمل أساسا النشاطات التجارية المختصة في إعادة بيع السلع بالجملة أو التجزئة، وفي غياب سياسات فعالة للشغل، تسارعت وتيرة انتشار القطاع غير الرسمي، حيث يتغذى كم هائل من الشباب والأحداث غير الناشطين والبطالين والمقصيين من المنظومة التربوية، حيث يتراوح عدد المتسربين من المدرسة بين 400 و600 ألف تلميذ سنويا، الشيء الذي أدى إلى انتشار ظاهرة خروج الأطفال والأحداث إلى سوق العمل من بابه الواسع [2].

ثالثا: آثار البطالة على الأسرة والمجتمع

لقد كانت مشكلة الفقر نقطة اهتمام عدة دراسات وكانت لها أهمية كبرى في تطور النظريات الإجتماعية خلال القرن 19م في أوروبا، حيث كان الإعتقاد في ذلك الوقت أن سبب الفقر هو كسل الإنسان نفسه وعدم رغبته في العمل خاصة مع المساعدات المالية التي كانت تقدمها الكنيسة للأشخاص الفقراء.

وفي الجزائر اليوم، أصبحت ظاهرة الفقر نتيجة مباشرة لظاهرة البطالة التي مست فئات واسعة من المجتمع، فأثر البطالة المباشر لا يكون له أهمية إذا كانت مدة التعطل قصيرة، ويكون بمقدور العامل أن يأخذ عدته ويعمل حسابه للغد، «أما إذا امتد به العطل

---

(1)نفس المرجع، ص.39.

(2) المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الآثار الإقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي.** الدورة 12، 1998، ص 106.

لمدة طويلة فقد يفقد ميزة التعود على العمل وإتقانه، كما يكون لها فعل ضار على مواهبه العقلية والفنية وعدم اعتماده على نفسه خصوصا إذا وجد العاطل في التأمين على البطالة وسيلة للعيش» [1]، أما إذا لم يجد هذا التأمين فقد تعرض أسرته لليأس والفساد وينخفض مستواه المعيشي.

إن البطالة في الجزائر يعاني منها حاليا أكثر من 2.3 مليون شخص* وتعود أسبابها عموما إلى غلق الوحدات الإقتصادية والورشات وتسريح العمال من المؤسسات بسبب

تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وبانتشار البطالة تكثر حالات الإفقار، كما تؤدي إلى الإقصاء الإجتماعي، واختفاء التلاحم والتضامن الإجتماعي.

إن فقدان العديد من العمال لمناصبهم بعد مدة طويلة من الخدمة، ظاهرة تنعكس مباشرة على التوازن النفسي للشخص المسرح وتجره في كثير من الأحيان إلى الإنتحار، التصدع الأسري والأمراض العقلية والجرائم والسرقة، ففي الماضي لم نكن نرى رجالا ونساءا وحتى أطفالا يتسولون في الشوارع والساحات العامة من أجل العيش، كما أن المصابين بالأمراض العقلية أصبحنا نراهم يتجولون في الشوارع بكل حرية [2]، وحتى نبين أكثر خطورة تعطل الإنسان على العمل خاصة إذا كان رب أسرة يجب استعراض الفوائد التي تعود عليه وعلى المجتمع من العمل وهي : [3]

- الإحساس بالطمأنينة والآمان
- معرفة وضعيته الإجتماعية بين جماعته وفي مجتمعه
- الإطمئنان على سريان مستقبله في مجراه الطبيعي

ومنه فإذا فقد الفرد عمله فإنه يفقد إشباعه لهذه الحاجات، فيفقد ثقته بنفسه، ويشعر بالدونية، ويفقد الطمأنينة والآمان، مما ينعكس على قيمته واتجاهاته ومنه على أسرته في شكل عدوانية، كما يمكن أن يؤدي هذا الإنعكاس إلى انزوائه وانطوائه على نفسه، وأحيانا إلى امتهان الأنماط السلوكية الإجرامية عسى أن تمكنه من إخفاء فشله في الحياة.

---

(1) عبد العزيز هنا، **البطالة والعمالة الكاملة**. مرجع سابق.
* المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية**. الدورة 12، 1998، ص 109-111.

(2) C.R.E.A.D,**Les cahiers du créade**, N°= 46-47, 1998-1999, Alger, P 44.

(3) زيدان عبد الباقي، **علم الإجتماع المهني**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص 322.

إن مجموع الدراسات حول هذا الموضوع تجمع على تبني سلسلة متعاقبة من ردود الفعل على البطال جراء فقدان عمله وهي: الصدمة الأولى التي يمر بها البطال والتي تتميز بالحركية حيث يكون مفعما بالتفاؤل والحيوية، ويقوم بكل جهوده ليحصل على عمل، ثم تأتي المرحلة الثانية حيث تخفق كل محاولاته فيأتي التشاؤم فالوحدة ثم الإنطواء [1].

بالإضافة إلى أثر البطالة على مستوى الفرد، فإنها تتجاوز ذلك إلى مؤسسة اجتماعية رئيسية ألا وهي الأسرة والأدوار الإجتماعية لأفرادها، حيث أنه وكما هو معروف فإن رب الأسرة في النظام التقليدي هو الذي يعيلها اقتصاديا، وتدعم سلطته داخل أسرته

باستقرار مدخوله، فيكون محترما وذو مكانة قوية، أما إذا فقد عمله وأصبح بطالا، فسيفقد تدريجيا سلطته سواءا كان ذلك على زوجته أو على أبنائه، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات [2].

فنجد من نتائج هذه الظاهرة خروج المرأة إلى سوق العمل، وحتى الأبناء الصغار يصبحون في بعض الأحيان مصدرا للرزق دون أن يكون لرب الأسرة أي مانع على ذلك، كما نستطيع أن ندرج هنا ظاهرة التصدع الأسري التي أصبحت متزامنة مع ارتفاع نسب البطالة عند أرباب الأسر.

رابعا: عمل الأحداث وعلاقته بضعف المستوى المعيشي للأسرة

إن الحالة الإقتصادية للأسرة من الموضوعات التي يهتم بها كل من علم الإقتصاد وعلم الإجتماع، ويقصد بها تلك الشروط والأوضاع التي يعيشها الفرد أو الجماعة والتي يتوقف عليها تحديد مقدار السلع التي يتمكن من شرائها وبالتالي مستوى معيشته، ويرى إحسان البقلي في كتابه "التخطيط والإدارة في الإقتصاد المنزلي" أن المستوى المعيشي المرتفع هو كل ما تسعى الأسرة لتحقيقه، لكن له شرط أساسي في قياسه وهو مقدار الفائدة الحقيقية التي تجنيها الأسرة ومقدار الرفاهية الفعلية والرقي التي يتوفر لها نتيجة ما تستهلكه من بضائع وخدمات [3].

فالأسرة تعتمد على عدد من المقومات الأساسية التي تمكنها من القيام بدورها

---

(1) Aldheri (ISA), **Vécu et devenir des chômeurs de longue durée**. Document, travail, emploi, la documentation Française, Paris, 1992, P

(2) Enrico Pigliese, **Socio-économie du chomage**. L' harmattan,Paris, 1996, P 126.

(3) إحسان البقلي، **التخطيط والإدارة في الإقتصاد المنزلي**. مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1964، ص 65.

كمؤسسة اجتماعية، فهي تحتاج إلى دخل اقتصادي يوفر لها الأمن والإستقرار ويضمن لها المسكن والملبس والمأكل، كما يوفر لها الخدمات الصحية ويعينها على تخطي العقبات التي تمر بها، فمن أدوار الأسرة تلبية الحاجات لأفرادها خاصة الصغار منهم (الأحداث)، وهذا الدور لا ينتهي مع دخولهم المدرسة، بل يبقى مستمرا إلى أن يصل الحدث إلى مرحلة الرشد، وإذا وقع أي خلل على المستوى المعيشي للأسرة فسوف ينعكس ذلك على أفرادها، حيث يؤكد محمود حسن أن فقدان القدرة على الكسب من العوامل التي تخلق التوترات في العلاقات الأسرية والتي تؤثر حتما على أفرادها [1].

إن تدني المستوى المعيشي للأسرة والذي يقصد به الفقر يؤثر تأثيرا واضحا على الحدث، فمن جهة يخلق له صعوبات تربوية متعددة، وسوء في التغذية وعدم القدرة على تلبية حاجاته ومستلزمات الدراسة، ومن جهة أخرى قد يكون الدخل المحدود للأسرة مصدر احباط للحدث بسبب عجزها، الأمر الذي قد يدفع به إلى سوق العمل لامتهان بعض النشاطات التجارية أو الحرفية.

فحسب "ميوزات صايب" "Musette Saib" باحث من مركز البحوث في الإقتصاد والتطوير C.R.E.A.D، فإن الأحداث العاملين في الجزائر يأتون من عائلات فقيرة حيث الحاجات الأساسية من صحة وسكن وتعليم وتغذية غير كافية، فالعائلات الفقيرة تجد نفسها مجبرة على استعمال كل طاقاتها البشرية العاملة من أجل تعويض النقص في الدخل وهنا يصبح عمل الإبن الحدث عبارة عن شيء مهم، خاصة مع زيادة توسع المراكز الحضرية التي شجعت على هجرة الأيدي العاملة نحوها لضمان الأمن المادي، فأصبح الأحداث في الشوارع بدلا من المدارس يمارسون بعض النشاطات التجارية [2].

«إن وضع العائلة من الناحية الإقتصادية هو بيت القصيد في إرسال الطفل لسوق العمل بدلا من المدرسة، وهو ما أكدته مختلف الأبحاث حول هذا الموضوع، فقد تأكدت الأطروحة القائلة بأن الفقراء هم الذي يرسلون أطفالهم إلى سوق العمل بحثا عن دخل أكبر لمواجهة متطلبات العيش» [3].

---

(1) محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**. دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص 70.

(2) Musette Saib, **Bilan de la demande social d'emploi**. G.R.E.A.D, 1988, 2eme partie: La demande d'emploi des enfants, (5-14 Mars), P 37.

(3) د.أحمد عبد الله، **الأطفال الكادحون: (ظاهرة عمل الأطفال في مصر)**. مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية، القاهرة، دار الطباعة المتميزة، 1990، ص 19.

ففي دراسة عن عمل الأطفال في مدابغ مصر القديمة سنة 1993م تم استجواب أرباب أسر الأطفال العاملين حول أسباب إرسال أطفالهم إلى العمل، فكانت أجوبة 90% منهم في احتياج الأسرة للمال [1].

وكمثال آخر على ذلك نأخذ التغيرات التي وقعت على الأسرة الإنجليزية في عصر الثورة الصناعية، ففي استقصاء تجريبي قام به ماركس على هذه التغيرات التي جاءت نتيجة تأثير المصنع فقد «نقصت الأجور إلى المستوى الذي تحتم التحاق الجميع بالعمل حتى يتمكنون

من المعيشة فأصبحت المرأة مضطرة للعمل وحتى الطفل الذي تعتبر عمالته رخيصة أقحم في هذا العمل» [2].

لقد أصبحت ظاهرة عمل الأحداث في الجزائر وفي إفريقيا عامة مرتبطة بثلاث عوامل رئيسية، أولها ارتفاع مستويات الفقر، ثم الإنفجار الديمغرافي فتراجع نسبة التمدرس، فحسب تقرير لمكتب العمل الدولي سنة 1998م فإن الفقر أصبح من الآفات التي تهدد مستقبل الطفل وترمي به في سوق العمل [3].

إذن فلضعف المستوى الإقتصادي للأسرة تأثير واضح ومباشر على هذه الأخيرة وعلى عملية التنشئة الإجتماعية لأفرادها خاصة منهم الأحداث، حيث تقابل معظم متطلباتهم ورغباتهم بالرفض، فلا يجد أمامه سوى البحث عن أي وسيلة لتحقيق هذه المتطلبات كاللجوء للعمل حتى وإن كان ذلك على حساب المدرسة، كما قد يعمل الحدث ونتيجة للظروف الإقتصادية الصعبة بغرض مساعدة أسرته التي تشجعه على العمل في كثير من الأحيان، لأنها تحتاج إلى موارد دخل أخرى، وربما تأمره، فالحاجة المادية تحرم الكثير من الأسر من المشاركة الإجتماعية الفعالة، حيث تصبح الأسرة لا تهتم إلا بسد عجزها المادي والبحث عن أي مورد دخل جديد.

في الجزائر اليوم، وإذا أخذنا بعين الإعتبار سلم الإحصائيات الرسمية عن ظاهرة عمل الأحداث، فسوف نقول بأن الظاهرة غير موجودة، وذلك نتيجة لصمت السلطات المعنية من جهة ولنوع الأعمال التي يمارسها الأحداث والمتميزة بالمؤقتة وغير الرسمية من جهة أخرى، كما أن هذه الإحصائيات لا تقوم على قواعد متينة، بل تعتمد على تصريحات أرباب

---

(1) د. أحمد عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 19.
(2) سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص 390.
(3) (B.I.T), **Travail: magazine de l' O.I.T.** N°=23, 1998, Genève, P. 09.

الأسر الذين لا يصرحون بعمل أبنائهم، حيث يعتبرونه عيبا، وأحيانا أخرى لا يعتبرونه عملا بل يعتبرونه مساعدة فقط، وحسب الباحث Musette فإن النسبة الحقيقية تقدر بعشر مرات أعلى من الإحصائيات الرسمية [1]

(1) Musette Saib, **Bilan de la demande social d'emploi**. C.R.E.A.D, 1998, Alger, P 37.

خلاصة الفصل

إن لتدني المستوى المعيشي للأسرة (الفقر) تأثير واضح ومباشر على هذه الأخيرة وعلى عملية التنشئة الإجتماعية للحدث، حيث يخلق صعوبات تربوية عديدة من عدم القدرة على تلبية مستلزمات الدراسة، كما قد يكون ذلك عامل احباط للحدث مما ينعكس على نفسيته وعلى تصرفاته مع وسطه الإجتماعي، وهناك عدة عوامل قد تؤثر على المستوى المعيشي

للأسرة كتعطل رب الأسرة عن العمل مثلا لأي سبب من الأسباب، هذا التعطل يؤدي به إلى فقدان الكثير من الامتيازات بين أفراد أسرته، فالبطالة هي ظاهرة قد تلقي بظلالها على الكثير من الأسر كما هو معروف اليوم في الجزائر، الشيء الذي أدى بالحكومة الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى تبني عدة برامج تنموية كانت تهدف إلى التقليص منها إلى أبعد حد، إلا أن الظاهرة اليوم استفحلت خاصة مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي التي زادت من انتشار الفقر وضعف القدرة الشرائية للمواطن، بالإضافة إلى زيادة نسب التسرب المدرسي، حيث وجد الطفل نفسه وفي كثير من الأحيان مضطر لترك مقاعد الدراسة من أجل العمل لمساعدة أسرته ماديا و التي كانت ضحية للبطالة والفقر.

إن ضعف المستوى المعيشي للأسرة له عدة تبعات على مستوى الابن الحدث، حيث يخلق له عدة صعوبات وسوء في التغذية وعدم قدرة أسرته على تلبية حاجاته ومستلزمات الدراسة، الأمر الذي يدفع به إلى سوق العمل لسد العجز الحاصل على مستوى الأسرة أو تلبية حاجاته الشخصية، فالكثير من آراء الباحثين الإجتماعيين تؤكد أن الأحداث العاملين يأتون في أغلب الأحيان من أسر فقيرة حيث الحاجات الأساسية من صحة وسكن وتغذية غير كافية.

الفصل الرابع المحيط الأسري والمدرسي وعلاقته بظاهرة عمل الأحداث

تـمهـيـد

أولا: الوسط الأسري وعلاقته باظاهرة عمل الأحداث

1 ـ دور الأسرة في عملية التنشئة الإجتماعية

2 ـ الأسرة الجزائرية والتغير الإجتماعي

3 ـ الحدث في إطار العلاقات الأسرية

4 ـ عمل الأحداث وعلاقته بالتصدع الأسري

ثانيا: الوسط المدرسي وعلاقته بعمل الأحداث

1ـ دور المدرسة في عملية التنشئة الإجتماعية

2 ـ عوامل التأخر الدراسي

3 ـ عمل الأحداث وعلاقته بالتسرب المدرسي

خلاصة الفصل

تمهيد

تعد الأسرة أكثر المؤسسات الإجتماعية أهمية، فهي البيئة الإجتماعية الأولى التي يتلقى فيها الطفل أول إحساس بما يجب ولا يجب القيام به، فالأبوان ينشئان الطفل وفق المعتقدات والأفكار والقيم التي يؤمنان بها، ويشمل أسلوب التربية حتى العواطف.

والأسرة المتصدعة عاجزة عن توفير ما يحتاج إليه الطفل من استقرار نفسي، وقد تكون عاجزة حتى عن توفير الإستقرار المادي له، هذا ما قد يؤثر في سلوكه واتجاهاته ومواقفه في المستقبل، لأن الإبن الحدث في مثل هذه المرحلة يحتاج إلى أسرة كاملة مكونة من أب وأم وإخوة تسودها علاقات طيبة بين أفرادها.

أما المدرسة فتلعب إلى جانب الأسرة دورا فعالا في تشكيل شخصية الطفل وسلوكه العام، وفيها يختلط بعدد كبير من الأطفال من مختلف البيئات الإجتماعية، فهي استمرار لعملية التطبيع الإجتماعي التي تلقاها الطفل في البيت، لكن هناك اختلاف واضح بين مجتمع البيت ومجتمع المدرسة، فالثاني أكثر اتساعا وأسرع تأثرا بالتغيرات الإجتماعية، فإذا كان هناك تعاون بين الأسرة والمدرسة فيمكن الإطمئنان على احتمال نجاح الأحداث في الدراسة، وفي المدرسة يتلقى الحدث المعلومات والمعارف التي يحتاجها عند بلوغه، ويتم فيها تقييم مستواه عن طريق الإختبارات البيداغوجية والتي يتقرر بها نجاحه أو فشله، لكن إذا فشل الحدث في دراسته نتيجة لبعض العوامل فإنه قد يكره الوسط المدرسي، وقد يصل به الأمر إلى الخروج منه مبكرا أو كما نسميه التسرب المدرسي، هذا الأخير قد يؤدي به إلى نتائج مضرة كالدخول إلى سوق العمل في سن مبكرة.

أولا: الوسط الأسري وعلاقته باظاهرة عمل الأحداث

إن أهم مؤسسة اجتماعية أقامها الإنسان لاستمرار حياته وتنظيمها هي الأسرة التي تعتبر أهم المؤسسات الأخرى، حيث لا يكون لهذه الأخيرة استمرار إلا باستمرار الأسرة، وهي تقوم بعدة وظائف تميزها، حيث تسهر على نمو الطفل نموا اجتماعيا، وهذا عن طريق التفاعل بداخلها، فالسمات الأولية للسلوك الإجتماعي لدى الفرد ترجع إلى المرحلة الأولى من حياته وإلى علاقاته بأفراد أسرته، واتجاهات هؤلاء الأفراد وأنماط سلوكهم، وتعمل

هذه العلاقة على تطبيع الطفل وتنشئته على الخصائص والسمات الإجتماعية السائدة في الأسرة.

1 ـ دور الأسرة في عملية التنشئة الإجتماعية

إن التنشئة الإجتماعية الأولى للطفل تبدأ داخل الأسرة، فعن طريقها يكتسب اللغة والعادات والاتجاهات وكيفية الحكم على الصحيح والخطأ، وتنسيق حركاته وأساليب إشباع حاجاته الأساسية كما تتشكل أنماط سلوكه وتتبلور شخصيته المتمركزة حول ذاته إلى شخصية اجتماعية [1].

«والأسرة لا تمثل وحدة اجتماعية منفصلة وإنما هي تشتق ثقافتها من قيم وعادات والتقاليد وأنماط السلوك بل ومقومات حياتها بشكل عام من علاقتها بالمجتمع الخارجي» [2].

فالفرد في مرحلة طفولته لا يكون خاضعا لتأثير جماعة أخرى بقدر ما يكون خاضعا لأسرته، فهو سهل التأثر وشديد القابلية للإستهواء، وقليل الخبرة وضعيف الإرادة حيث أن خبرة الطفل وحياته مع والديه تعتبر من أهم الدروس التي تؤدي على تمتين الروابط الوجدانية بين الطفل وأسرته. «فيتوقع الطفل أن تقوم الأسرة بإشباع حاجاته الجسمية والنفسية والإجتماعية والعقلية وفي هذه الجماعة الأولية أي الأسرة يكتسب المعلومات والمعارف الأولية عن العالم وعن الناس الذين يعيشون من حوله وهو يستقبل المنبهات المختلفة ويشارك في حياة الأسرة، ويمارس اتخاذ القرارات، ينمي أساليب التصرف والسلوك في المواقع المختلفة» [3]، فأسلوب التنشئة في الأسرة هو ذلك الأسلوب الذي تبديه الأسرة للطفل لتنميته وتهذيبه وتكوين أفكاره، فالأبوان ينشئان إبنهم الحدث وفق العادات والمعتقدات والأفكار والإتجاهات الثقافية التي يؤمنان بها، وهو ينهل من هذه المعتقدات طالما ظلت الأسرة دائرة الإتصال الوحيد في حياته.

---

(1) ميشيل دبابنة ونبيل محفوظ، **سيكولوجية الطفولة**. دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمّان، 1984، ص 71.
(2) زيدان محمد مصطفى، **النمو النفسي للطفل والمراهق**. منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، 1972، ص 263.
(3) محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**. دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 234.

ولهذا فإن الأبوان قد يدركان أولا، خطورة التنشئة الإجتماعية العقائدية للطفل الصغير، وذلك لعمق أثرها في تكوين عقله وأفكاره التي سيكبر ويعيش بها ويدافع عنها، ولا

يقف أسلوب التربية عند امتصاص الطفل لتوجيهات الأبوين العقلية فحسب، ولكنه يمتد ليشمل العواطف أيضا، فالطفل يمتص أسلوب الوالدين لمواجهة المشاكل، لهذا كان استقرار شخصية الطفل وارتقائه يعتمد كل الإعتماد على ما يسود الأسرة من علاقات مختلفة تحكمها نوعية التنشئة الإجتماعية لهؤلاء الأبناء ونوعية التغيرات التي تطرأ عليها.

رغم هذه الأهمية التي تتميز بها الأسرة إلا أنه لا نستطيع دراستها بعيدا عن العوامل الخارجية الأخرى (الوسط الإجتماعي)، والذي قد يعمل في كثير من الأحيان على تخريب ما تلقنه الأسرة للطفل من مبادئ وقيم، وقد يؤدي به حتى إلى مخاطر الإنحراف إن لم يكن للأسرة دورا في مراقبة إبنها،فكما يرى شولمان Shulman «فإن الأسرة في المجتمع الحديث تلعب دورا كبيرا في تنشئة الأحداث ورعايتهم وحمايتهم من مخاطر الإنحراف، كما تعمل الأسرة أيضا على تدريب الأحداث وتنمية العلاقات الإجتماعية لديهم، ونقل القيم الروحية كما تعمل الأسرة أيضا على تدريب الأحداث وتنمية العلاقات الإجتماعية لديهم ونقل القيم الروحية والأخلاقية إليهم» [1].

لكن إذا حدث وأن أصبح اهتمام الأسرة منصبا على الأمور المادية فقط ووقع إغفال للعلاقات الضرورية بين أعضائها، خاصة بين الآباء والأبناء يجعل الأحداث يبتعدون شيئا فشيئا عن الجو الأسري، ليجدوا أنفسهم بين أحضان المحيط الخارجي والذي يتمثل في الشارع، ليقعوا فريسة للإنحراف بكل أنواعه، فيتأثرون بالأنماط المختلفة للسلوك السائد في المجتمع، لكن كلما زاد تكامل الأسرة نجحت في تحصين أعضائها خاصة الأحداث منهم من التأثيرات الضارة والناشئة من الوسط الإجتماعي أو رفاق السوء.

2 ـ الأسرة الجزائرية والتغير الإجتماعي

إن التغير الإجتماعي هو كل تحول ماكرو أو ميكروسوسيولوجي يحدث في مجتمع ما، خلال فترة ما، يؤثر على مختلف بنياته وأنساقه نتيجة لعدة عوامل متباينة كالعامل الإقتصادي والثقافي والتكنلوجي.

إن الدراسات الخاصة بالأسرة الجزائرية محدودة بل ونادرة، وبالأخص تلك التي تتناول العلاقات الأسرية وبناء الأسرة وتغير وظائفها والمشكلات التي تتعرض لها، وقد قسم مصطفى بوتفنوشت تطور الأسرة الجزائرية إلى مراحل، مرحلة ما قبل الإستعمار، مرحلة

الإستعمار، مرحلة ما بعد الإستعمار، حيث كانت الأسرة الجزائرية قبل الإستعمار أسرة ريفية يقوم أفرادها بالنشاط الزراعي جماعيا نظرا للعلاقات القرابية والتماسك الموجود في العائلة الواحدة والتي تعيش في أحضانها عدة أسر تحت سقف واحد، أي ما يعرف بالدار الكبيرة القائمة على السلطة الأبوية المطلقة، بينما كانت للمرأة سلطة أقل من سلطة الرجل، إذ كان يتعلق دورها بالدرجة الأولى بالإنجاب ورعاية الأبناء وتدبير شؤون البيت، أما بعد الإستعمار ونتيجة لسياسته الموجهة لتخريب بنية المجتمع حدثت في المجتمع الجزائري تغيرات مست تلك العلاقات القرابية القوية التي تربط أفرادها، عن طريق فرض نظام الخماسة، أي يصبح الفلاح الجزائري أجيرا عند المستعمر بعد الإستيلاء على أراضيه، هذا ما أدى إلى تفكك أعضاء الدار الكبيرة بسبب الهجرة إلى المناطق الأقل اضطهادا وعنفا، وبالتالي أصبح الفرد يقوم بالعمل المأجور الذي انعكس بالضرورة على الأسرة من حيث البنية الوظيفية.

وبعد استرجاع الإستقلال وتحديد المصير انطلقت عمليات البناء والتشييد، فاتسعت العملية التنموية للبلاد خاصة في المدن خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية زادت من زحف اليد العاملة الريفية إلى المدن، وبالتالي إهمال الأراضي الزراعية طلبا للعمل المأجور، ويرى علماء الإجتماع أن تغير الحياة من الريف إلى الحضر له أثر عميق على الأسرة من حيث البناء والسلطة والزواج والإنجاب والوظائف التقليدية للأسرة كالضبط الإجتماعي، ففي المدينة تتوفر المؤسسات الصناعية والتجارية التي تستخدم الفرد على أساس القدرة والكفاءة فقط، دون الأخذ بعين الإعتبار صلة القرابة والجنس والسلالة، كما أن إقامة الفرد في مكان معين أصبح متعلقا بمكان فرص العمل، عكس الحال في الريف أين يرتبط بقطعة أرضه وبمجاله الإجتماعي الخاص، «الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثم إلى تقلص حجمها من كونها أسرة ممتدة تتعدد أجيالها إلى أسرة محدودة العدد غالبا ما تقوم على الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما» [1].

ومن حيث السلطة في الأسرة الجزائرية في النظام التقليدي، كانت ترتبط بالقيم

---

(1) السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 90

والعادات والتقاليد، وكان يتمتع بها كبار السن دون غيرهم، أما اليوم وخاصة بعد الإنتقال من الحياة الريفية إلى المناطق الحضرية، أصبحت السلطة مرتبطة بالوضع الإقتصادي والمركز الإجتماعي أين تقلصت سلطة الأب، خاصة مع ظهور قيم جديدة في المجتمع كخروج المرأة

للعمل والذي سمح لها بممارسة سلطات أوسع مقارنة بما كانت عليه في النظام التقليدي، «فالأب الجزائري من المسيطر والمهيمن داخل الأسرة أصبح يعني مكانة أكثر عدالة ومساواة بين أبنائه، من متسلط أصبح ديمقراطي، مدفوعا بذلك بالتغيرات التي تحدث على المستوى السوسيواقتصادي والسوسيوسياسي، والسوسيوثقافي من جهة، ومن جهة أخرى بالمكانة الجديدة التي أصبح يحتلها الأبناء الراشدين كمواطنين لا كأبناء تابعين للأسرة التي يحكمها الأب» [1].

كما أن للإبن في البنية الأسرية للنظام التقليدي كان يعتمد دائما على الأب في كل شيء، أما في البنية الإجتماعية الجديدة أصبح الإبن نظريا حرا من وصاية أبيه، قادرا على إبداء رأيه الحر، لأنه وفي كثير من الأحيان أصبح ينافس الأب اقتصاديا وماليا وثقافيا لكنه لا يظهر ذلك لتجنب الصراعات، وهذا خاصة بعد الإستقلال، حيث أصبح للإبن في الأسرة مكانة لم يكن يتمتع بها من قبل، حيث أصبح يلعب دور المواطن العامل الذي يساهم في التطور الوطني، هذا الدور الذي جعله داخل أسرته في موضع قوة يسمح له بتنظيم مستقبله لوحده **(2)**.

أما بالنسبة للأم في الأسرة النووية، أصبحت تحتل مكانة اقتصادية أكثر أهمية، حيث أصبحت تعمل في كل الميادين تقريبا، وحتى وإن لم تعمل فأصبحت تسير أكثر فأكثر ميزانية البيت بكل حرية وتشارك في قرارات الأسرة، «وبصفة عامة، مكانة الأم في الأسرة المعاصرة ذات امتيازات أكثر مقارنة بمكانة الأم في الأسرة التقليدية» [3].

إذن فتحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي أصبح واضحا بعد نزوحها إلى الوسط الحضري الذي يختلف عن الوسط الريفي، أي من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي تلعب فيه علاقات القرابة دورا أساسيا ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الإقتصاد الصناعي والتجاري، وتشير الكثير من الدراسات أنه وبعد هذه الحركة بدأت الأسرة الجزائرية في فقدان بنيتها الممتدة، يصل

---

(1) Mostafa boutefnouchet, **La famille Algérienne**. S.N.E.D, édition et e déffusion, Alger, 1980, P 222.
(2) Mostafa boutefnouchet, **La famille Algérienne.OPCIT**, P 223.
(3) I.B.I.D, P 225.

عدد أفرادها على أكثر من 40 فردا لتصبح على شكل أسرة زواجية أو نووية، علما أن هذا الشكل والذي انتشر خاصة في المراكز الحضرية يتميز بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزواجية الجزائرية بين 5 إلى 7 أفراد [1].

إن التغير الذي شهدته الأسرة الجزائرية يرجع إلى عوامل اجتماعية واقتصادية مست بنيتها ووظائفها، وبالتالي بدأت تفقد الأسرة المعاصرة بشكل واضح أهم الوظائف التي كانت تقوم بها، وفي هذا يقول وليام اجبرن «إن مأساة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها» [2]، وأهم هذه الوظائف التي تقلصت هي:

ـ الوظيفة افقتصادية: حيث كانت العائلة الجزائرية تمتاز باكتفاء اقتصادي ذاتي، حيث تستهلك جزء مما تنتجه من خيرات وتبدل الباقي مقابل قيمة مالية، أما الأسرة الحالية أصبحت وحدة مستهلكة فقط تعتمد بالدرجة الأولى على ماتنتجه المصانع.

ـ الوظيفة التعليمية: حيث كانت الأسرة تقوم بتعليم الذكور خاصة الزراعة، وتعليم البنات الشؤون المنزلية، وكان يتعلم الأطفال شؤون الدين والشرع في الزوايا والكتاتيب، كما كان يسند للأسرة مهمة تعليم أفرادها الصلاة والصوم، أما حاليا ظهرت مؤسسة تعليمية أخرى عصرية تعلم أصول الدين ومختلف التخصصات العلمية، خاصة بعد انتهاج ديمقراطية التعليم ومجانيته.

ـ وظيفة التنشئة: والتي تتمثل في تشكيل الفرد عن طريق ثقافة معينة حتى يتمكن من مسايرة هذه الثقافة، فتعتبر الأسرة أول بيئة يتلقى فيها الفرد مختلف الأدوار حسب الجنس، حيث أنه في المجتمع الجزائري تقوم البنت بمساعدة الأم في شؤون المنزل من طبخ وتنظيم وعناية اخوتها لتعدها لدورها كربة بيت، بينما يساعد الذكر أبيه، ونتيجة للتغير الإجتماعي تغيرت وظائف وأدوار كل فرد، فتداخلت وتكاملت.

ـ وظيفة منح المكانة: فالمصدر الذي يستمد منه الفرد في الماضي مكانة اجتماعية هو الإشارة إلى اسم العائلة التي ينتمي إليها، أي أن المكانة الإجتماعية كانت تورث، أما الأسرة الحالية تحدد مكانة كل فرد وفق الكفاءة والفعالية والمستوى التعليمي.

ـ وظيفة الحماية: حيث كانت الأسرة تقوم بالحماية الجسدية والنفسية والإقتصادية، إلا أنها بدأت تفقد هذا الدور نتيجة لظهور مؤسسات تحمي الفرد، مثل المؤسسات الصحية،

---

(1) السويدي محمد، نفس المرجع السابق، ص 89.

(2) سناء الخولي، **التغير الإجتماعي و التحديث**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 211.

مؤسسات الضمان الإجتماعي، الملاجئ إلى غير ذلك من المؤسسات.

ـ وظيفة الترفيه: كانت الوظيفة الترفيهية تقوم بها الأسرة أو عدة أسر من خلال تبادل الزيارات، لكن فقدت حاليا هذه الوظائف وظهرت مؤسسات اجتماعية تعمل على تحقيق

التكامل والمساعدة بين الأفراد من الناحية الترفيهية وظهور الحدائق العمومية ومراكز التسلية والترفيه.

3 ـ الحدث في إطار العلاقات الأسرية

يتشكل إطار العلاقات الإجتماعية على أساس التركيب التنظيم الإجتماعي للأسرة ومراكز أفرادها وسنهم وأدوارهم، ويتحدد وضع الطفل ودوره وتتحدد ملامح شخصيته الإجتماعية من خلال إطار العلاقات الأسرية، فاختلاف أنماط العلاقات بسبب السن والجنس والمركز والدور الإجتماعي لأفراد الأسرة ينعكس في أساليب الإتصال بينهم، فمثلا هناك الإحترام القائم على أساس السن ويتمتع به الذكور أكثر من الإناث، كما يوجد هناك الإحترام القائم على أساس المركز الإجتماعي، والطفل يتأثر بالعلاقات الأسرية إما بالإيجاب أو بالسلب.

تعتبر العلاقات الأسرية أهم العوامل المحددة لإستقرار الأسر، لما لها من تأثير واضح وملموس على تماسك الأسرة واتزانها أو اضطرابها وتفككها، ونقصد بالعلاقات الأسرية شبكة العلاقات القائمة داخل الأسرة والتي تتفرع إلى أربعة أنواع، وهي علاقة الزوج بزوجته، علاقة الأب بأبنائه، علاقة الأم بأبنائها، ثم تأتي علاقة الأبناء بعضهم ببعض، تلك العلاقات كلما قويت ودعمت كانت نتيجة أسر قوية ومتماسكة ينتشر فيها الحب ويعم فيها الخير ويظهر على أفرادها علامات السعادة والرضى، أما إذا ضعفت تلك العلاقات وأهملت واضطربت، فسوف يترتب عنها أسر ضعيفة ينتشر فيها البغض والكراهية ويعم فيها الحقد والأنانية، ويظهر على أفرادها التعاسة وعدم الرضى، الأمر الذي يدفعهم وخاصة منهم الأحداث إلى تجنب الجو الأسري والخروج إلى الشارع، ثم تظهر المشكلات الأسرية التي تهدد كيان الأسرة بالإهتزاز وقد تؤدي بعا إلى التفكك والإنهيار، ولذلك تم تحديد معنى الأسرة بأنها اتحاد بين اثنين رجل وامرأة وأولادهما.

الواضح أن أهم نوع من أنواع العلاقات المكونة لهذه الشبكة هو علاقة الزوج بالزوجة، فكلما كانت هذه العلاقة متينة، كلما أصبح جو الأسرة مجالا نفسيا مريحا للأبناء الأحداث، وبالتالي ينجح أفراد الأسرة في أداء وظائفهم وكلما كانت هذه العلاقة سيئة كانت النتيجة على الأبناء أسوأ، حيث أثبتت الاحصائيات بأن عددا كبيرا من الأطفال غير الأسوياء ينتمون إلى أسر مفككة، ساءت فيها العلاقات بين الزوجين وأن كثيرا من الأطفال الأسوياء

ينتمون إلى أسر متماسكة، قويت فيها العلاقات القائمة بين الزوجين، إذ أن وضع الطفل في أسرة تعاني من الخلاف بين الأبوين سيكون حتما التوتر والحيرة، كما أنه يشعر بالاهمال وعدم الرغبة فيه أو عديم القيمة وهنا سوف تكون النتيجة حتما انحراف هذا الطفل.

أما العلاقة الثانية وهي علاقة الأب بأبنائه فهي العلاقة التي يشعر بها الطفل من خلالها بالأمن والإستقرار النفسي حيث يمثل الأب السلطة الضابطة والمثل الأعلى، وكلما كانت علاقة الأب بأبنائه قوية متينة كلما شب الأطفال في صحة نفسية جيدة، أما إذا ساءت تلك العلاقة وشعر الإبن الحدث بكراهية أبيه له أو تفضيل بعض الإخوة عليه فيشعر بالسلبية والكراهية لأبيه والغيرة على إخوته فتسوء حالته النفسية وتهتز شخصيته، وعندئذ تنعكس تلك الأعراض على الأسرة وتسبب لها الإضطراب وقد تهددها بالإنهيار.

أما علاقة الأم فيعتبرها الكثير من علماء النفس الإجتماعي بأنها قاعدة النظام التربوي ومركز التنشئة الإجتماعية للفرد [1]، لأن الطفل منذ ولادته يقضي معظم وقته مع أمه أكثر من أي فرد آخر فهي التي تلبي حاجاتهم وتقوم بالدور الأكبر في تنشئتهم وأي ضعف في العلاقات بينها وبين أبنائها، سيصيبهم بأضرار بالغة، وسيشعرون بكراهيتها ويعبرون عنها في حينها، وتظهر آثارها على الأسرة، فيما بعد عن طريق الإنتقام من المجتمع، أما النوع الأخير من العلاقات فهي علاقة الإخوة بعضهم ببعض، فهو محصلة الأنواع الأخرى، فحب الآباء لبعضهم وترابطهم فيما بينهم يزرع الحب بين الأبناء ويصبح الإخوة متحابين متآلفين ومتعاونين.

والجو الأسري الآمن المطمئن الذي يسوده الحب وتنتشر فيه المودة والعطف ويرى فيه الأبناء المثل العليا والقدوة الحسنة سيصبح تربة صالحة لنمو النبت الأخضر فيصح عوده، وعندئذ نجني ثمرة طيبة من أسرة متماسكة متزنة وقوية الروابط.

---

(1) Medhar, Slimane, **Tradition contre développement**. E.N.A.P, Alger, 1992, P 45.

4 ـ عمل الأحداث وعلاقته بالتصدع الأسري

تعتبر الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع وهي من الجماعات الثابتة نسبيا بالنسبة لجماعات الأخرى، لذا فلها تأثير كبير على شخصية الفرد، خاصة في السنين الأولى من حياته، ومن هنا يمكن القول أن الإستقرار الأسري يساهم بدرجة كبيرة في الإستقرار النفسي والإجتماعي للحدث، فالجو الأسري له انعكاس على شخصيته، لأن الشخصية السوية هي تعبير عن حسن العلاقات الأسرية بين الوالدين أنفسهم وبين الوالدين والأبناء فيما بينهم، مما يدل على وجود الراحة والإطمئنان في الأسرة، أما الأحداث الذين يعيشون في أسر مضطربة حيث تسود العلاقات الأسرية السيئة، تؤثر تأثيرا سلبيا على الحدث، مما يسبب له اضطرابات تعوقه على آداء واجباته المدرسية، فيصبح من فئة المنحرفين وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى تخلفه المدرسي، ففي بعض الأحيان تقتضي بعض ظروف الحياة إحداث تغير في الشكل الطبيعي للأسرة التي تتكون في العادة من أب وأم وأولادهما، هذا التغير يكون إما بغياب أحد الوالدين بالطلاق أو بالنزاع أو بسبب الوفاة أو غيابهما معا، وهذا ما يسمى بالتصدع الأسري، وفي كثير من الأحيان يجد الحدث نفسه تحت رعاية زوجة الأب في مكان الأم أو زوج الأم محل الأب.

«وقد دلت كل الدراسات السيكولوجية والإجتماعية كما دل واقع الحياة على أن مثل هذا التكوين غير الطبيعي يستتبعه في أغلب الأحوال اضطرابات داخل الأسرة تأخذ صورا وأشكالا مختلفة وأن تأثيرها على الأطفال بصفة خاصة يغلب أن يكون كبيرا» [1].

وإذا حاولنا تقصي أسباب الإضطرابات التي تحدث في الأسرة فسوف نرجعها إلى سببين رئيسيين، الأول يرجع إلى سوء الفهم والتقدير للموقف من جانب الوالدين، والثاني يرجع إلى تفاعل عوامل نفسية وتصارع قوى مختلفة لدى الحدث الصغير، إلا أن التقدير السليم من جانب الوالدين يمكن أن يخفف من هذا الصراع الذي يعانيه الحدث الذي وجد نفسه تحت رحمة زوجة أبيه أو زوج أمه، لكن مواقف الحياة تثبت أن زوج الأم أو زوجة الأب نادرا ما يقدران مواقفهما كمثل زوجة الأب التي في أغلب الأحيان نجدها تتحيز على أبنائها أكثر من أبناء زوجها.

كما أنه توجد حالة أخرى وهي حالة الفتاة التي تغار في أغلب الأحيان من زوجة

---

(1) مختار حمزة، **مشكلات الآباء والأبناء.**

أبيها لأنها تريد أن تنافسها مع أبيها وتعتبرها عدوة لها لأنها أخذت مكان أمها، فتقارنها مقارنة سيئة مع أمها والتي أصبحت في ذاكرتها مثلها الأعلى، ومما يزيد الأمور تعقيدا وجود الأقارب

الأم المتوفاة، إذ أنهم يشجعون الأبناء على العصيان وإثارة المشاكل والمتاعب، ومن جهة أخرى فإن زوجة الأب تدرك دورها وصورتها التقليديين الشائعين عنها، فتشعر بالنقص وقد تعبر عن هذا النقص بعدوانية، وهكذا قد تؤدي تصرفاتها مع إبن الزوج إلى اضطرابات انفعالية تأخذ بالحدث إلى مجرى حياة أخرى تجعله يهرب من جو الأسري وملأ صراعاته النفسية بربط علاقات في الشارع مع رفاق في أغلبهم رفاق سوء، وإذا أنجبت زوجة الأب طفلا فإن الأمر يزداد سوءا، لأنها في هذه الحالة سوف تمتنع عن رعايتها لأبناء زوجها، بحجة رعاية إبنها، ومن المعتاد في مثل هذه الظروف أن نرى الأطفال يتأخرون في الشارع ويقضون ساعات طويلة فيه يتعلمون من خلاله نشاطات جديدة كالعمل في بعض المجالات التجارية لإعادة الإعتبار لشخصيته واحساسهم بالطمأنينة.

كما أن تأثير الطلاق على الحدث كبير، «ففي دراسة مبكرة لـ "وليام جود" سنة 1956م ودراسة أخرى لـ"إيفان نادي" سنة 1957م ناقشا فيها الإفتراض القائم على أن تأثير الطلاق على الأطفال يكون سلبيا (...) فقد وجد مثلا أن غالبية الأمهات أظهرن قلقا واضحا فيما يتصل بالأضرار المحتملة التي يمكن أن تقع على أطفالهن» [1].

أما الظروف المنزلية الطبيعية والتي يقصد بها الأسرة التي تتكون من أب وأم حقيقيان وأولادهما المباشرين والذين يعيشون عيشة جماعية وتحت سقف واحد، وفي حالة من التوافق الإجتماعي المتكامل، فإذا اختل هذا التوافق بسبب الكراهية أو سوء الفهم أو الطلاق وبالتالي يخضع الطفل لزوجة أبيه أو زوج أمه أو أحد الأقرباء تصبح ظروفه الإجتماعية غير طبيعية [2].

فمما لا شك فيه أن غياب أحد الوالدين بصفة دائمة له تأثير واضح على تربية الحدث وتوجيهه، لأن الأسرة المتصدعة عاجزة عن القيام بمسؤولية تربية الأبناء وإشباع حاجاتهم، حيث ينشأ الحدث في مثل هذه الأسر في جو من القلق وعدم الشعور بالأمان والثقة، وهذا ما يؤثر على مستقبله فيما بعد، فحسب محمد جعفر في كتابه الأحداث المنحرفين يرى أن

---

(1) سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية، بيروت، ، ص.287.

(2) زيدان عبد الباقي، **علم الإجتماع المهني أو اجتماعيات المهن**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص.30.

الإنفصال أو الطلاق أو الهجرة بين الزوجين تخلق آثارا سلبيا على الأبناء فقد يضطرون نتيجة لذلك على ترك الدراسة والبحث عن عمل لمساعدة أسرهم.

«فقد أثبتت دراسات عديدة أن 70% إلى 90% من الأحداث المنحرفين أتوا من بيوت شابها التناقض وعدم الإنسجام والإضطراب بين علاقات أفرادها، والدراسة التي قامت بها وحدة بحوث الجريمة والأحداث في جمهورية مصر العربية أثبتت أن أغلب أسر الأحداث الأسوياء أكثر قربا إلى التاكمال في نسقها البنائي والوظيفي من أسر الأحداث المشردين» [1].

إن الوالدين هما المسؤولين عن إشباع حاجات الطفل المادية والتصدع الأسري قد يحول دون ذلك لعدم وجود التكامل والتوازن داخل الأسرة، في مثل حالة غياب الأب عن الأسرة إما بالطلاق أو الوفاة، فسوف تفقد هذه الأخيرة مصدر العيش، فيجبر الإبن الحدث على الخروج إلى العمل، عن طريق تخصيص أكبر وقت ممكن من فراغه في البحث عن أي نشاط يعوض به دخل الأب كبيع بعض المواد الغذائية وبعض الأشياء البسيطة التي لا تكلفه كثيرا ولا تعيقه على التنقل بها من مكان لآخر.

ثانيا: الوسط المدرسي وعلاقته بعمل الأحداث

تعد المدرسة المؤسسة الإجتماعية الثانية في الأهمية بعد الأسرة، فهي تشكل للطفل الإتصال الأول بمجتمعه، إذن فهي مرحلة حساسة، حيث يصادف الطفل في مجتمع المدرسة أفراد غير أفراد أسرته وسلطة غير سلطة والديه، فالمدرسة حقل التجربة الأول الذي يفقد فيه الطفل الإطمئنان العاطفي الذي تعود عليه، حيث أن المدرسة مجتمع الغرباء هي مجتمع أوسع يمثل بيئة جديدة ذات علاقات وصلات وقوانين جديدة، ويجد الطفل نفسه مطالبا بواجبات لم يألفها في منزله، مما يضطره إلى التضحية بكثير من الإمتيازات التي كان يتمتع بها في الجو الأسري، فبينما كان في البيت يحتل مكانة متميزة يصبح في المدرسة مجرد فرد عادي، معرض للعقاب والثواب على أساس القواعد التي تسير بها المدرسة، فعليه أن يقوم بكل واجباته، وأن يتقيد بالنظام العام وآداب الحديث وعدم مقاطعة الغير والتعامل مع الغير دون أنانية، فالمدرسة هي نموذج للمجتمع الواسع سيستقبل الطفل فيما بعد.

---

(1) علي محمد جعفر،**الأحداث المنحرفون**. المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص..62

1 ـ دور المدرسة في عملية التنشئة الإجتماعية

«يذهب "بياجيه" إلى أن أبرز أثر للمدرسة الإبتدائية في مجال التنشئة الإجتماعية للطفل، القضاء على ما يتسم به الطفل من تمركز حول الذات Ego - Centrisme نتيجة للعلاقات الأسرية» [1].

فالطفل في هذه السن يتسم بأنانية كبيرة، يهمل مشاعر الغير وحاجاتهم، لا يخضع إلا لحاجاته ورغباته، إلا أن دخوله إلى الجو المدرسي يضطره إلى التخلي عن تصرفاته المتمركزة حول ذاته وإلى التعامل مع زملائه الند للند، وإلى الخضوع إلى التقاليد المدرسية وللنظام لأول مرة في حياته، «فالبيئة الإجتماعية المدرسية أكثر تباينا واتساعا من البيئة المنزلية، وأشد خضوعا للتطورات المجتمع الخارجي من البيت وأسرع تأثرا واستجابة لهذه التطورات وهي بهذا تترك آثارها الفردية على اتجاهات الأجيال المقبلة وعاداتهم وآرائهم» [2].

وتحتل المدرسة دورا رائدا في العملية التربوية والتنشئة الإجتماعية، حيث تقوم بالوظائف التالية:

أ ـ تدعيم المعتقدات والإتجاهات والقيم الحميدة التي أخذها الطفل في البيت.

ب ـ كما تستطيع أن تمحوا بعض العادات السيئة التي تكونت لدى الطفل من البيت، وتعلمه طرق التفاعل الإيجابي مع الغير، وتكوين علاقات اجتماعية سوية مع الآخرين، كما يمكن للمدرسة أن تخفف على الطفل ما يعانيه من أسرته إذا كان في هذه الأخيرة صراعات أو تصادمات حيث أنه قد يجد نفسه في صراع مع نفسه، ومن خلال النشاطات التربوية الهادفة قد ينسى كل ما يجري في أسرته ولو لظرف مؤقت.

إن المدرسة ليست نظاما اجتماعيا معزولا، بل هي جزء من نظام اجتماعي أكبر وهو المجتمع، ومنه فهي تحمل علاقة مع هذا النظام الكبير، حيث أن المدرسة تعتبر المرآة التي تعكس الحياة النقية للمجتمع، كما أنها تزوده بالأفراد الذين تكونهم وتدربهم للإنضمام إليه، كما تستطيع المدرسة بما لها من امكانيات أن تلعب دورا فعالا في النهوض بالمجتمع كإثارة وعي الناس بالمشاكل التي تعوقهم على التقدم والتخطيط لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

---

(1) زيدان محمد مصطفى والسمالوطي نبيل، **علم النفس التربوي.** دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، 1985، ص 27.

(2) السيد فؤاد البهي، **الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة.** دار الفكر العربي، مصر 1968، ص 327.

كما لا ننسى أن ننبه إلى أنه يجب أن يكون هناك تعاون بين الأسرة والمدرسة عن طريق التفاهم والإنفاق، وتحديد الأهداف التربوية، حيث أن كلا من الأسرة والمدرسة لا تستطيع وحدها أن تحقق التربية الشاملة، وبما أن نمو الفرد عملية مستمرة، فإنه من الواجب

تعاونهما في إتاحة فرص نمو وتنوعها بحيث تتفق وقدرات الطفل واستعداداته التي تحددها مراحل نموه المختلفة، كما أنه يجب أن تكون الأسرة على اتصال مع المدرسة لتفادي الصراع بين القيم الملقنة في كل منهما حتى لا يحدث التصادم، فيرى محمد مصطفى زيدان أن «علاقة الأسرة والمدرسة لا تسير دائما في الإتجاه الإيجابي، فكثيرا ما يتعرض الطفل في المدرسة الإبتدائية لتأثير بيئتين مختلفتين، الأولى بيئة المدرسة والثانية بيئة المنزل، وكثيرا ما تجد مؤثرات هاتين البيئتين في تعارض بحيث تضعف إحداهما وتتلاشى أمام الأخرى لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق بينهما» [1].

والمدرسة تضم نماذج متعددة من التلاميذ يمثلون بيئات ومستويات اجتماعية ونماذج سلوكية مختلفة، هذا ما استوجب توفر الشروط الملائمة في المدرسة وفي القائمين بالعملية التعليمية والتربوية، حيث أن أي إهمال سواء على مستوى البرامج المقررة للتلاميذ أو على كفاءة المسؤولين (أساتذة وإداريين) ينعكس بالسلب على المستوى التعليمي للتلاميذ، كما أن التجديد ضروري في البرامج لمسايرة التغير الإجتماعي والتطور الطارئ في المجالات المختلفة، وفي الجزائر عملت الحكومة منذ الإستقلال على تعميم التعليم ومجانيته، حيث حدث ارتفاع ملحوظ في عدد الملتحقين بالمدارس (أي الذين هم في سن التمدرس (من 6إلى 15 سنة)، لكن رغم هذا التحسن في عدد الملتحقين بالمدارس، إلا أن عدم توافق البرنامج التعليمي مع اهتمامات الطفل والحياة الخارجية، صعب من هذه العملية حيث يجد الطفل نفسه أمام كم هائل من المعلومات عليه استيعابها، وهذا لمدة ساعات طويلة تشعره بالملل، حيث أنه إضافة إلى ذلك كثيرا ما تكون الصرامة والعقاب الأسلوب المنتهج لدى المعلمين والإداريين، وهذا ما يجعل الطفل ينفر من الجو المدرسي ويجد صعوبة في التكيف معه.

«والتربية الحديثة تنادي بوجوب جعل مجتمع المدرسة مجتمعا يتأثر بالمجتمع الخارجي ويؤثر فيه كي تتهيأ الفرص الكافية للأطفال للعيش حياة اجتماعية تقارب الحياة الإجتماعية خارجها إلى حد كبير من أجل إكسابهم السلوك الإجتماعي والمفاهيم والمعايير

(1) زيدان محمد مصطفى والسمالوطي نبيل، **علم النفس التربوي.** دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، 1985، ص 27.

والأخلاق الإجتماعية» [1].

فعلى مدى سنوات دراسته يتعلم الطفل ويكتسب معظم الطرق والعادات والقيم التي تدخل في تكوين شخصيته، فدور المدرسة يتلخص في تربية الأطفال ليصبحوا راشدين يساهمون في أنشطة المجتمع الذي ينتمون إليه، كما تسهل اندماجهم في الحياة الإجتماعية،

فالمدرسة ليست منعزلة عن الهيكل الإجتماعي بمختلف بنياته فهي في الواقع حلقة في السلسلة الإجتماعية ولا تكتمل وظيفتها إلا إذا تآزرت معها جهود المؤسسات الإجتماعية الأخرى المتصلة بها كالأسرة والجماعات التي يكونها الأطفال في الأحياء والشوارع ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، والتي تلعب دورا هاما في توجيه اهتمام الطفل، ويقول تركي رابح في كتابه أصول التربية والتعليم «...وينبغي على مدارسنا أن تعمل على تعريف طلابها تعريفا واضحا بالمجتمع الذين يعيشون فيه، وهذا يشمل تكوين المجتمع وقوانينه ونظمه السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية إلى غير ذلك، كما يشمل أيضا التعرف على مشاكل هذا المجتمع والعوامل التي تؤثر فيه، أي المطلوب من المدرسة أن تعطي تلاميذها صورة حية وديناميكية لواقع هذا المجتمع» [2].

2 ـ عوامل التأخر الدراسي

يعد التأخر الدراسي مشكلة تربوية ونفسية واجتماعية واقتصادية، اهتم بها علماء الإجتماع التربوي وعلماء النفس التربوي خاصة، لما لها من خطورة على مستقبل الطفل، وهي مشكلة موجودة في كل فصل تقريبا أين نجد دائما مجموعة من التلاميذ عاجزين عن مسايرة واستيعاب ما يقدم لهم في المدرسة من قواعد ومناهج ودروس، وفي كثير من الأحيان تتحول هذه المجموعة إلى مصدر شغب لما تعانيه من مشاعر النقص والإحساس بالعجز عن مسايرة الزملاء وتأكيد الذات.

إذن يعتبر التلميذ متأخرا دراسيا إذا لوحظ عليه تأخرا في تحصيله الدراسي بالنسبة للمستوى المنتظر من التلاميذ العاديين في مثل سنه سواءا كان ذلك راجعا لعوامل داخلية تتعلق به وبقدراته أو بعوامل خارجية كالأسرة والمجتمع الخارجي، ويظهر هذا التأخر في أشكال عديدة، حيث يمكن أن يكون تأخرا عاما في كل المواد المدروسة، وقد يكون تأخرا خاصا في عدد محدود من المواد، وإذا رجعنا إلى عوامل التأخر الدراسي لوجدناها متعددة ومتداخلة [1].

(1) تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد ابن باديس**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 294.

(2) تركي رابح، **أصول التربية والتعليم**. الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 374.

وبعض هذه العوامل مؤقت وبعضها دائم ويمكن تصنيفها في الحالات التالية:

أ ـ العوامل الذاتية: ونجد أولها الذكاء حيث أثبتت الكثير من الدراسات أن نسبة الذكاء المنخفظة تؤدي إلى تأخر دراسي عام. ومن الدراسات المشهورة على 700 متأخرا من

الذكور والإناث وجد "برت" أن معامل الإرتباط بين نسبة التحصيل العام ونسبة الذكاء هي 0.74، كما أوضحت هذه الدراسة أن أعلى المواد الدراسية ارتباطا بالذكاء هي مادة الحساب والإنشاء وأقلها هي الخط ثم الرسم،[1]، كما أن هناك عامل آخر وهو العامل الفيزيولوجي للتلميذ كالإعاقة الحسية أو العاهات أو ضعف في البنية العامة، فالتلميذ الذي له ضعف في أي حاسة من الحواس كالسمع والبصر مثلا، فقد يجد صعوبات كثيرة تعيقه عن مسايرة الدروس باستمرار، أضف إلى ذلك التأثير النفسي الذي تتركه هذه الإعاقة، خاصة إذا قارن نفسه مع غيره من التلاميذ، نفس الشيء بالنسبة للعاهات المتعددة والتي يمكن أن تصيب التلميذ كصعوبة النطق أو العيوب في الكلام، حيث تحول دون التعبير الصحيح، الأمر الذي يشعر التلميذ بالنقص فيعتقد أنه موضع لتفحص الآخرين، فيصاب بعقدة لينقص اهتمامه بالدراسة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تحصيله، وهنا يتجلى دور المدرس كمربي حيث من الواجب عليه أن يقوم بدور فعال لإدماج هذا التلميذ في جماعته عن طريق المشاركة في كل النشاطات وأن يجنبه مواقف التي تظهر ضعفه أمام غيره من التلاميذ.

ومن العوامل المؤثرة أيضا في التحصيل الدراسي تلك المتعلقة بشخصية التلميذ كالإهمال في آداء الواجبات المدرسية، أو تأجيل القيام بها، الملل وعدم الإهتمام داخل القسم، عدم الثقة بالنفس كالإعتقاد بالعجز وعدم فهم المواد الدراسية مسبقا، «إذن فالتحصيل الدراسي لتلميذ ما يتوقف على مستواه العقلي وحالته النفسية والجسمية» [2].

ب ـ العوامل الخارجية: أي العوامل الخارجة عن الفرد ذاته كالوضعية في الأسرة أو في المدرسة، حيث نجد أن كفاءة المعلمين في القيام بنقل المعلومات إلى التلميذ لها دور في تحصيله الدراسي، فضعف التدريس خاصة في المراحل التعليمية الأولى، يؤدي إلى عدم إتقان التلميذ للمادة المدروسة مما يجعله كارها لتلك المادة، كما أن الجو الإجتماعي المدرسي الذي

---

(1) يوسف مصطفى القاضي وآخرون، **الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي**. دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1981، ص 400.

(2) Robert, Lavon, **Vocabulaire**. P.U.F, Paris, 1973, P 594.

يتيح للتلميذ الفرص لإشباع حاجاته وإشعاره بالتفوق والنجاح يزيد من الثقة بالنفس ويجعله متحمسا ومفعما بالأمل، أما إذا كان هناك اضطراب في العلاقات بين المعلم والتلميذ أو بين التلميذ وزملائه فسوف يؤدي به إلى الصعوبة التكيف مع هذا الوسط الأمر الذي ينعكس مباشرة على تحصيله الدراسي.

أما العوامل الأسرية فنجد أهمها ضعف المستوى الإقتصادي للأسرة، حيث تعتبر الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للأسرة أحد العوامل التي لها تأثير فعال على الحياة الدراسية للأبناء، سواء في الإلتحاق بالمدرسة أو في مواصلة الدراسة، حيث أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة وطيدة بين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية والنتائج الدراسية، وقد تمثلت المتغيرات المعتمد عليها في هذه الدراسة في الدخل ونوعية المسكن، المستوى التعليمي والمهنة حيث أكدت على أنه لا وجود مجال للشك في وجود أكبر نسب للتخلف المدرسي في الصفوف الدنيا للسلم الإجتماعي [1]، وبالتالي تدهور الوضعية الإجتماعية والإقتصادية للأسرة قد يدفع أفرادها إلى الإهتمام بالبحث عن عمل لرفع مدخولها وتحسين ظروفها المعيشية أكثر من اهتمامها بالدراسة، وتدعيما لهذه الفكرة، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن بعض الأوساط الإجتماعية هي أكثر تدهورا من غيرها لأن الأولياء لم تتح لهم الفرصة للدراسة و إذا أتيحت لهم لم تتجاوز الصف الرابع، الوالد هو غالبا بدون عمل، والوالدة لا تعمل خارج المنزل، كما يمكن أن تتواجد الأسرة في منطقة منعزلة أين ينشأ الطفل دون احتكاكه بأترابه، وبمجرد التحاقه بالمدرسة الإبتدائية تبدأ أعراض التخلف الدراسي تظهر فيه في العديد من المستويات أكثر من غيره من التلاميذ [2].

بالإضافة إلى ذلك فإن اتجاهات الآباء السلبية نحو المدرسة والمتمثلة في إهمالهم لأبنائهم وانشغالهم بأعمال أخرى يحول دون مراقبة الأبناء وتشجيعهم، هذا وقد يحقق بعض الآباء نجاحا اقتصاديا كبيرا رغم أنهم أميون، وبالتالي لا تمثل المدرسة لهم شيء له قيمة، وسرعان ما يمتص الأبناء هذا الإتجاه الذي ينعكس مباشرة على تحصيلهم الدراسي بالسلب، وربما يخرج من المدرسة نهائيا، بما نسميه بالتسرب المدرسي والذي يدفع بالتلميذ إلى الحياة العملية في كثير من الأحيان، وهذا ما سنتعرض له.

---

(1) Jean Carlos Tdesco, **Analphabetisme et depedition scolaire en Amérique Latin**. U.N.I.S.C.O, B.I.E, Suisse, 1990, P 5.

(2) Louse, Pedmault, **Votre enfants et l'école : pour résoudre les defficultes de votre enfant en milieu scolaire**. Les édition de l'homme, Canada, 1983, P 96.

3 ـ عمل الأحداث وعلاقته بالتسرب المدرسي

إن الحدث الفاشل دراسيا قد لا يكمل مسيرة تعليمه فيتقهقر عن زملائه ويلجأ إلى ترك دراسته، وهنا يجد نفسه في حالة من الحرمان التربوي، هذه الحالة تؤدي لافتقار الطفل

إلى الخبرات المنظمة الهادفة إلى نموه من قبل مؤسسة مسؤولة في الدولة وهي المدرسة، فالتسرب المدرسي يسبب خللا في عملية التنشئة الإجتماعية، هذه الأخيرة التي تبدأ من الأسرة وصولا إلى المدرسة، فالدراسة بالنسبة للحدث هي العامل الذي يسمح له بمواجهة مختلف الاحتمالات التي يواجهها في مستقبله، كما أنها قد تكسبه سمعة ومكانة اجتماعية راقية.

في الجزائر ازدادت نسبة الالتحاق بالمدارس من 6 إلى 15 سنة من 47.20% سنة 1966م إلى 70.40%سنة 1977م إلى 97.86% سنة 1987م إلى أن وصلت سنة 1998م إلى 83.05% أي انخفضت بنسبة 15% من سنة 1987 إلى 1998م [1]، ومن جهة أخرى نجد أن نسب التسرب المدرسي مرتفعة أيضا وهذا ما نلاحظه اليوم عند الأحداث، حيث يصل بهم الأمر نتيجة للفشل في الدراسة إلى الخروج من المدارس نهائيا، فحسب تقرير للمجلس الإقتصادي والإجتماعي سنة 1999م فقد تفاقمت نسب التسرب المدرسي خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث أنه يوجد أكثر من 500.000 تلميذ يطردون كل سنة بدون شهادات أو مؤهلات، وهنا نذكر بالمعدل المذهل المقدر بـ: 95% من التسربات هي بين الأساسي والثانوي [2].

تلعب الامكانيات الذهنية للحدث والمعاملة التي يتلقاها في المدرسة دورا كبيرا نجاحه أو فشله في الدراسة، فضعف مستوى التحصيل الدراسي للحدث إذا لم يتدارك بمتابعة كافية من قبل أسرته، ودروس تقوية في المواد التي يضعف فيها تحصيله، ينعكس ذلك على نفسيته فيصبح متهاونا تؤثر فيه أبسط المواقف، وقد يتغيب عن الدراسة أو ينقطع عنها فتضعف لديه كل رغبة أو حافز للنجاح في الدراسة، فيظهر مللله وكسله في مراجعة دروسه، مما يعرضه أكثر لتوبيخ المعلم ولتعليقات الزملاء في المدرسة الشيء الذي يجعل من احتمال

---

(1) O.N.S, 1998, Evolution du taux de scolarisation de la population agée de 6-14 ans.

(2) المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، (مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999)، الجزائر، 2000، ص.11.

رسوبه من المدرسة كبيرا، ومن نتائج خروج الحدث من المدرسة توجهه المبكر وتدريجيا للحياة المهنية، فحسب تقرير صحفي بجريدة الخبر فإن « أغلب الأطفال العاملين بنسبة 90% من المسرحين من النظام التعليمي أو أجبروا على التخلي عن الدراسة» [1].

إن التسرب المدرسي مرتبط ارتباطا كبيرا بالتحصيل الدراسي (بضعفه) الشيء الذي يؤثر على استمرارية الحدث في الحضور للدراسة، حيث تكون مواظبته مضطربة مما

يسبب له صعوبات في استيعاب دروسه المقررة فيصبح متأخرا عن زملائه في الدراسة، «فلقد أكدت دراسات مختلفة على أن تغيب التلميذ عن المدرسة وعدم انتظام مواظبته يتحملان المسؤولية الكبرى في التخلف المدرسي فيما يقل عن 10% من حالات التخلف»[2].

قد يكون للوالدين دورا في نجاح ابنهم أو فشله في الدراسة فقد يكون تشجيعهما للأبناء على العمل أكبر من تشجيعهما على الدراسة، فالتلميذ إذا نشأ في أسرة أمية لا تهتم بمواظبته على الدراسة ولا تعتني بأدائه لواجباته ولا تهيئ له جوا صالحا يساعد على استدراك دروسه فيكون من التلاميذ المتأخرين دراسيا، أو حتى من المتسربين ويقول هنا صايب ميوزيت في هذا الصدد أن « الأطفال المطرودين أو الذين غادروا مقاعد الدراسة لا يجدون أمامهم سوى الدخول إلى سوق العمل » [3].

ويتأثر رأي الوالدين بتوجه أبنائهم الأحداث للعمل بمجموعة من العوامل كالمستوى المعيشي والحالة الإقتصادية للأسرة وكذا بمستواها الثقافي والتعليمي الذي يحدد مدى وعيها بأهمية التعليم والدراسة، وكذا بما هو سائد في المجتمع من قيم واتجاهات.

كما يتأثر الحدث إضافة إلى وسطه الأسري ورأي واتجاهات والديه بوسطه المدرسي الذي يشمل المنظومة التربوية بأكملها بما فيها من تلاميذ، إداريين، معلمين وعمال وبرامج، فرغم ما سجلته المدرسة الأساسية في الجزائر من إيجابيات حيث شهد طبع الكتب المدرسية زيادة كبيرة كما أصبحت اللغة العربية هي اللغة التدريسية الرسمية، وارتفعت نسبة المعلمية الجزائريين، إلا أنه سجلت عدة نقائص كالأخطاء الكبيرة في طباعة الكتب والاهتمام بالكم أكثر من النوع، كما أن المعهد التربوي الوطني أصبح غير قادر على تحمل كل أعباء

---

(1) عبد العالي رقاد، (الأطفال في الجزائر) جريدة الخبر، العدد 1632، 1996/03/26، الجزائر، ص.11.

(2) نعيم الرفاعي، الصحة النفسية، دراسة في سيكولوجية التكيف، المطبعة الجديدة، دمشق، 1972، ص.ص.445-446.

(2) Saib, Muzette, Bilan de la demande social de l’emploi, C.R.E.A.D, Alger, 1988, P.42.

المنطومة التربوية من انجاز للكتب والوسائل التربوية التي تحتاجها المؤسسات التعليمية والتلاميذ، والمشاكل الناتجة عن البحث والدراسة والتأليف والطبع والتوزيع، كما أن شهادة التعليم الأساسي فقدت من أهميتها حيث لم يعد لها تأثير في الانتقال إلى الثانوي، كما أصبح الانتقال من السنة السادسة إلى السابعة شبه آلي، فوصلت نسبة المنتقلين إلى السنة السابعة إلى ما يقارب 100% في بعض الأحيان وهذا حسب احصائيات لوزارة التربية لسنة 1987م، هذا ما أثر سلبا على مستوى التلاميذ ودرجة استيعابهم حيث اكتظت الأقسام مما زاد من عناء

المعلم إضافة للبرنامج المكثف والملقى على عاتقه والملزم بإنهائه. ويقول مصطفى زيدان في هذا الصدد «...أن نسبة 21.21% لديهم أقل من 45 تلميذ هذا في حين أن الأغلبية المقدرة بـ 43.21% لديهم في القسم الواحد ما بين 45 إلى 50 تلميذا، وهذا العدد يعتبر كبيرا جدا ولا يساعد على إتمام العملية التربوية بالنجاح المطلوب بل يهدد بإجهاض مجهودات المجتمع في هذا السبيل، هذا علاوة على نسبة 13.63% لديهم أكثر من 50 تلميذ في القسم»[1].

ومن هنا يجد التلميذ الجو غير مناسب في المدرسة فيضعف تحصيله، وإذا كان ضعف التحصيل هذا مرتبطا بعوامل أخرى، كضعف المستوى المعيشي للأسرة فسوف يتجه الحدث للعمل في الشارع أو بعض الورشات بدلا من الدراسة، وهناك بعض الحالات التي يحس فيها الحدث المتسرب من المدرسة أنه نجح في حياته خارج المدرسة، ويفسر سعد عبد الرحمن ذلك بقوله «... وقد يحدث هذا للعديد من الأسباب ضمنها أسباب اقتصادية كما يحدث في بعض المناطق الريفية فيدفع بعض الآباء بأبنائهم للعمل دون الدراسة من أجل الكسب، وقد ينطلق الطفل للعمل اليدوي ويتقنه بكل مهارة » [2].

إن التحصيل الدراسي يمكن أن يكون ضعيفا كما يمكن أن يكون عاليا وهذا يتوقف على التلميذ وحالته الإجتماعية والأسرية وقدراته العقلية. «فهناك بعض الأسباب الإجتماعية التي تؤدي إلى تأخر التلميذ دراسيا، ففي بعض الأحيان يضطر التلميذ للتغيب عن المدرسة حتى يتسنى له أن يعمل لمساعدة أسرته الفقيرة، وبطبيعة الحال فإن هذا التلميذ لن

---

(1) محمد مصطفىزيدان، التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص.254.

(2) هالة حلمي، (طفلي يكره المدرسة.لماذا؟)، مجلة العربي. الكويت، العدد 443، جانفي 1995، ص.203.

تتوفر له ظروف ملائمة لاستذكار دروسه في المنزل» [1].

ونحن نعلم أن استنتاجات الكثير من الآراء أن لجوء الحدث المتمدرس إلى الحياة العملية سيكون عائقا مباشرا لدراسته وسيكون مصيره التسرب ن المدرسة نهائيا، «وتظهر أعراض التأخر الدراسي غالبا في المرحلة الوسطى أي بين السنة الثالثة والخامسة في المدرسة الجزائرية ... ومن بين علامات هذه المشكلة عجز التلميذ عن التحصيل الدراسي في كل المواد، أو في بعضها فإما أن يفشل تماما أو يكون آخر الناجحين في الامتحانات، وقد يصحب ذلك وهن نفسي عام أو إهمال للواجبات و الفروض المدرسية»[2].

(1) الطيب محمد عبد الطاهر، التلميذ في التعليم الأساسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1915،ص. 74.
(2) نفس المرجع السابق، ص.4.

خلاصة الفصل

تعد الأسرة والمدرسة من أهم المؤسسات الإجتماعية التي لها بصماتها الواضحة على شخصية الطفل وميوله واتجاهاته المستقبلية، فالأسرة أولا هي الجماعة الأولى التي يتصل بها الطفل أين يتلقى تنشئته الإجتماعية عن طريق التفاعل بداخلها فحياة الطفل وخبرته مع والديه تعتبر من أهم الدروس التي تؤدي إلى تمتين الروابط الوجدانية بين الطفل وأسرته خاصة إذا كانت هذه الأسرة تتمتع بالإستقرار والطمأنينة والعلاقات الطيبة بين أفرادها.

أما إذا حدث وأن تعرضت هذه الأسرة لظروف جديدة طارئة كتغيب أحد الوالدين عن البيت إما بطلاق أو نزاع أو وفاة أو كما نسميه بالتصدع الأسري فسوف يكون له تأثيرا سلبيا على

الحدث، فقد يفقد الراحة النفسية والمودة التي تعود عليها خاصة إذا دخل فرد جديد إلى هذه الأسرة كزوجة الأب أو زوج الأم، فهنا وكما دلت عليه ظروف الحياة سوف يصبح هذا الطفل في حالة صراع مع هذا الفرد الجديد ومع نفسه وتتسع الاضطرابات إلى الحد الذي يضطر الطفل إلى الهروب من جو الأسرة إلى جو أكثر أمانا وراحة، وقد يجد هذه الراحة في الشارع فيتعلم بعض النشاطات التجارية من بعض أترابه، ويجد فيها تعويضا عن ما يعانيه في أسرته، كما تشعره بنوع من الاستقلالية.

كما أن للجو المدرسي أثر بالغ على تربية الطفل باعتبار المدرسة ثاني المنظمات الإجتماعية في الأهمية بعد الأسرة، فهي الإتصال الأول له بمجتمعه أين يصادف أفراد غير أفراد أسرته وسلطة غير سلطة والديه، فيجد نفسه مضطرا للتضحية بكثير من الامتيازات التي تعود عليها في الأسرة، وتلعب المدرسة عدة وظائف كتدعيم المعتقدات والاتجاهات والقيم التي أخذها الطفل من البيت وتعليم السلوكات الإيجابية، وهذا عن طريق التدريب وهناك بعض الحالات أين يجد الطفل نفسه غير قادر على التكيف مع هذا الوسط الجديد بسبب عدة عوامل متداخلة ترجع إما للمدرسة نفسها كتنظيم أو للأسرة أو الطفل في حد ذاته، الأمر الذي قد يؤثر على تحصيله الدراسي، فيجعله من المتأخرين في الصف، خاصة إذا لم يجد هذا الطفل الإعانة اللازمة من قبل المعلمين، وكما نعرف فمن نتائج التأخر الدراسي تسرب الطفل من المدرسة في سن مبكرة وهذا يشكل له خطورة كبيرة.

على مستوى التنشئة الإجتماعية، فماذا سيكون مصيره إذا ترك مقاعد الدراسة؟ من المؤكد أنه سوف يبحث عن أي وسيلة لملأ فراغه وإثبات ذاته، كالبحث عن عمل خاصة إذا كانت أسرته تعاني من الفقر، فسوف يكون هذا بتشجيع من قبل الأولياء في كثير من الأحيان، فالطفل الفاشل في الدراسة نجده يبحث عن أي وسيلة لتوظيف طاقاته الفكرية فلا يجد أمامه سوى خيار العمل في أي مجال من المجالات.

الفصل الخامس

تحليل البيانات العامة للعينة

تمهيد

أولا: توزيع أفراد عينتنا حسب السن

ثانيا: المستوى التعليمي للوالدين عند الأحداث العاملين

ثالثا: توزيع العينة حسب وضعية الوالدين تجاه العمل

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب نوع المنطقة الجغرافية:

خلاصة الفصل

تـمهـيد

إن كل باحث اجتماعي له قواعد منهجية يتبعها وخطوات يعتمد عليها في سيرورة بحثه، ومن هذه الخطوات اختيار العينة وفق المواصفات التي تخدم موضوع دراسته، هذه المواصفات قد يتحصل عليها ويصنفها ضمن عدة بيانات. تتخصص كل واحدة في موضوع محدد، كخصائص العينة مثلا والتي صنفناها نحن ضمن البيانات العامة حول العينة.

أولا: توزيع أفراد عينتنا حسب السن

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية (سنوات)	التكرار	النسبة المئوية
10 - 8	19	%15
13 - 11	56	%47.5
16 - 14	45	%37.5
المجموع	120	%100

لقد قسمنا من خلال جدولنا هذا، الفئات العمرية إلى ثلاثة فئات ثنائية والمبينة في الجدول حيث نلاحظ أن أكبر فئة هي من 11 ـ 13 سنة والتي مثلت نسبة 47.5%، ثم تليها الفئة 14 - 16 سنة والتي مثلت نسبة 37.5%، وفي الأخير تأتي الفئة من 8 ـ 10 سنوات والتي شكلت نسبة 15% من مجموع العينة.

ومن هنا نستطيع أن نستنتج أنه من مجموع 120 حدثا عاملا فإن غالبية الأحداث العاملين تتراوح أعمارهم بين 11 - 16 سنة، لأنه في هذه السن يصبح الحدث قابلا للتأثر بما يحيط به في المجتمع الخارجي أكثر من أي سن أخرى، كما أن هذه السن تمثل مرحلة الدخول في المراهقة والمتميزة بإيقاظ الدوافع المهنية والرغبة في تغيير العالم من حوله وتحقيق المعارف المكتسبة هذا من جهة، كما أن هذه السن تعتبر بداية الخروج الحدث من الطور المدرسي الثاني إلى الطور المدرسي الثالث، أين يكون معرضا في بعض الأحيان إلى الرسوب

المدرسي أو حتى التسرب المدرسي. ولا نهمل قدرة الحدث على آداء أي عمل، ففي هذه السن يكون قادرا على العمل أكثر من الفئة العمرية 8 - 10 سنوات وهذا بالنظر إلى طاقته العضلية والفكرية. (ونقصد بالقدرة على العمل هنا في بعض الأنواع فقط من الأعمال لا كلها كالتجارة مثلا).

ثانيا: المستوى التعليمي للوالدين عند الأحداث العاملين

أ - جدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب

المستوى التعليمي للأب	التكرار	النسبة المئوية
أمي	60	%50
يعرف القراءة والكتابة	17	%14.66
ابتدائي	20	%16.66
متوسط	16	%13.33
ثانوي فما فوق	7	%5.83
المجموع	120	%100

يعتبر المستوى التعليمي للوالدين من المؤشرات التي تتوقف عليها الكثير من الإتجاهات والمواقف التي تتكون لدى الطفل، حيث أنه وكما هو معروف فإن الرصيد الثقافي للوالدين له بصماته على طريقة التربية الملقنة للأطفال وهذا في أغلب الأحيان، ولهذا فقد كان المستوى التعليمي لأولياء أفراد عينتنا مأخوذ بعين الإعتبار حيث يلاحظ من هذا الجدول أن أكبر نسبة من آباء الأحداث العاملين هم أميين بنسبة 50% في حين تمثل فئة الآباء الذين يعرفون القراءة والكتابة وذوي المستوى التعليمي الابتدائى على التوالي نسبة 14.66% و16.66%، ونلاحظ من هنا ذلك التقارب بين النسبيتين، وقد فرقنا بين هاتين الفئتين نظرا لوجود نسبة كبيرة من الذين يعرفون القراءة والكتابة لكنهم بدون مستوى تعليمي أي لم يدخلوا إلى المدرسة وإنما تعلموا في المساجد أو في الزوايا أو بأنفسهم وبمحض إرادتهم، كما نلاحظ من الجدول أن نسبة الآباء ذوي المستوى التعليمي المتوسط هي 13.33%، ونجد في المرتبة

الأخيرة الآباء ذوي المستوى التعليمي الثانوي فما فوق والتي مثلت نسبة 5.83% وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة مع الآباء الأميين.

ب ـ جدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأم

المستوى التعليمي للأم	التكرار	النسبة المئوية (%)
أمي	75	%62.5
تعرف القراءة والكتابة	12	%10
ابتدائي	13	%10.83
متوسط	11	%9.16
ثانوي فما فوق	9	%7.5
المجموع	120	%100

من هذا الجدول نستطيع أن نستنتج نفس الملاحظة التي لاحظناها في الجدول رقم () أي أن نسبة الأمية هي المرتفعة عند والدات الأحداث العاملين والتي بلغت 62.5% أي أعلى من مثيلتها عند الآباء أين مثلت 50%، ثم نجد مباشرة بعدها فئة الأمهات اللواتي تعرفن القراءة والكتابة وذوات المستوى الابتدائي على التوالي 10% و 10.83%، ونلاحظ هنا التقارب دائما بين النسبتين، في حين نجد نسبة 9.16% لديهن مستوى تعليمي متوسط، أما أقل نسبة دائما هي نسبة الأمهات ذوات المستوى الثانوي فما فوق والتي مثلت 7.5%، وإذ قارنا هذا الجدول مع سابقه نستنتج أن نسبة الأمية عند أولياء أفراد عينتا حوالي 56%، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بنسبة الأمية الإجمالية في الجزائر لسنة والتي قدرت بـ

ثالثا: توزيع العينة حسب وضعية الوالدين تجاه العمل

لقد أخذنا مهنة الوالدين من بين البيانات العامة حول أفراد عينتنا لما لها من دور في تحقيق مستوى معيشي يضمن للطفل ما يحتاج إليه من وسائل في مثل هذه المرحلة من

حياته ومهنة الوالدين أو وضعيتهم تجاه العمل تستطيع أن تكون عاملا فعالا مثلها مثل مستواهم التعليمي في تحديد مستقبل الطفل ومواقفه وحتى تنشئته الإجتماعية.

أ ـ جدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب وضعية الأب تجاه العمل (مهنة الأب)

وضعية الأب تجاه العمل (مهنة الأب)	التكرار	النسبة المئوية
تاجر	21	%17.5
موظف	4	%3.33
إطار	2	%1.66
عامل بسيط (مهني)	46	%37.5
متقاعد	8	%7.5
بطال	27	%22.5
متوفي	12	%10
المجموع	120	%100

إن متغير الفئة السوسيومهنية (C.S.P) بالمعنى الفرنسي لم يظهر إلا في الخمسينات بعد أبحاث ومجهودات كبيرة بمعهد الإحصاء والديمغرافيا الفرنسيين، وقد تطور وتغير في السنوات الأخيرة (1982م) وأصبح يشمل 7 فئات اجتماعية مهنية أولها فئة الفلاحين المشتغلين ثم الحرفيين والتجارة ورؤساء المؤسسات وتليها فئة الإطارات والمهن الثقافية العليا، وتأتي بعدها فئة المهندسين والإطارات التقنية للمؤسسات لتليها فئة المهن الوسيطة ثم فئة المستخدمين وأخيرا فئة العمال المهنيين، وقد حاولنا أ، نستعين بهذا القسم للفئات السوسيومهنية وتوصلنا إلى الجدول المبين أعلاه والذي أضفنا فيه فئة المتقاعدين والمتوفين، ونلاحظ من هذا الجدول أن أعلى نسبة هي العمال البسطاء (المهنيين) والتي تمثل 37.5%، وتليها مباشرة فئة البطالين التي شكلت نسبة 22.5% من آباء أفراد العينة، ثم تأتي نسبة 17.5% والتي تمثل فئة التجار.

كما لاحظنا أن حالة وفاة الأب شكلت نسبة لايستهان بها (10%) بالإضافة إلى حالات التقاعد (سن المعاش) بنسبة 7.5%، أما أدنى نسبة هي الإطارات والتي لم تمثل إلا نسبة 1.66%.

وبما أن مهنة الأب قد تلعب الدور الرئيسي في تحديد المستوى المعيشي للأسرة مع بعض المؤشرات الأخرى فسوف نعتمد في الفصول القادمة عليه في محاولة لتحديد هذا المستوى.

ب - جدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب وضعية الأم تجاه العمل

وضعية الأم تجاه العمل	التكرار	النسبة المئوية
تعمل	9	%7.5
لاتعمل	105	%87.5
متوفية	6	%5
المجموع	120	%100

لقد اختلف هذا الجدول عن الجدول السابق من حيث التقسيم السوسيومهني للفئات، حيث أنه ومن عينتنا الفئة الغالبة من الأمهات ماكثات في البيت وهي تمثل نسبة 87.5% من مجموع أفراد عينتنا لهذا فضلنا أن لا نحدد نوع العمل وإنما أن نحدد متغير العمل من عدمه، فلاحظنا كما ذكرنا سابقا أن النسبة القصوى من أمهات الأحداث العاملين لا تعملن، أما نسبة الأمهات العاملات فلم تتجاوز 7.5% من العينة، هذا بالإضافة إلى الأمهات المتوفيات والتي مثلت نسبتهن 5%، وإذا حاولنا تفسير هذا الجدول وتعليله فسنجد أن طبيعة المجتمع الجزائري هي التي تفرض ذلك حيث غالبية ربات البيوت ما كثات بالبيت والمعيل الأول للأسرة هو الأب الذي يضمن للأسرة كل ما تحتاج إليه لأداء وظائفها على أحسن وجه.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب نوع المنطقة الجغرافية:

لقد صنفنا نوع المنطقة الجغرافية أيضا من بين البيانات العامة التي تحتاج إليها في دراستنا هذه، وذلك لأهميتها على مستوى الحدث وعلى مستوى المجتمع بصفة عامة حيث أن الطفل في الريف يختلف عن مثيله في الحضر من نواحي عديدة، كما أن الأسرة الحضرية

والمجتمع الريفي عامة يختلف عن المجتمع الحضري، وفي دراستنا هذه فإن ميدان دراستنا هو في الغالب في بعض الأسواق المتواجدة بالبليدة والأسواق في غالب الأحيان متواجدة بمناطق حضرية، لكننا لانعرف أي شيء عن موقع مسكن الأحداث العاملين والذين يمثلون أفراد عينتنا ولهذا جاء الجدول التالي:

جدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب وضعية الأم تجاه العمل

نوع موقع السكن	التكرار	النسبة المئوية
موقع حضري	10	%8.33
موقع شبه حضري	59	%49.16
موقع ريفي	51	%42.5
المجموع	120	%100

من هذا الجدول نلاحظ أكبر نسبة من الأحداث العاملين في عينتنا يقيمون بمناطق شبه حضرية وبنسبة 49.16% ونقصد هنا بالمناطق شبه الحضرية أي المناطق القريبة من وسط المدينة (ضواحي) التي يكون النشاط الغالب فيها موزع بين القطاعات الأربعة بتقارب .

كما نلاحظ أن نسبة أفراد العينة الذين يقطنون بمناطق ريفية تمثل 42.5% من مجموع أفراد العينة وهي نسبة عاليةأيضا مقارنة مع نسبة المقيمين بالمناطق الحضرية والتي لم تمثل إلا 8.33% من أفراد العينة، وقد اعتمدنا في تقسيمنا هذا على النشاطات الاقتصادية الغالبة في المنطقة التي يسكن بها الحدث وبعد المسافة بين المنازل بالإضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى كنوع الحياةالاجتماعية وتوفر وسائل النقل والصحة والترفيه والخدمات الأخرى.

ففي منطقة البليدة نلاحظ تواجد عدة مناطق ريفية تحيط بالمدينة والتي تسمى أيضا (أحواش) يغلب فيها نشاط الزراعة، ويضطر فيها الأطفال إلى التنقل لمسافات طويلة للوصول إلى المدارس (مدارس ريفية)، كما أن هناك نسبة كبيرة من الأحداث يقومون بأعمال فلاحية عدة مساعدة لأسرهم كجني بعض المحاصيل والرعي.

خلاصة الفصل:

من عينتنا (الأحداث العاملين) تحصلنا على بيانات عامة وضحناها في جداول بسيطة أولها السن والتي وجدنا من خلالها أن الفئة العمرية الغالبة هي فئة من 11 - 13 سنة ثم المستوى التعليمي للوالدين أين وجدنا نسبة الأمية هي أعلى نسبة عند أولياء الأحداث العاملين في عينتنا.

ثم بعد ذلك وزعنا أفراد عينتنا حسب مهنة الآباء أو وضعيتهم تجاه العمل، حيث وجدنا أن أغلب آباء أفراد عينتنا هم عمال مهنيين أو بطالين.

أما الأمهات فأغلبهن ماكثات بالبيت، وفي الأخير أخذنا نوع موقع السكن ضمن البيانات العامة أين وجدنا توزيع أفراد العينة في معظمهم بمناطق إما شبه حضرية أو ريفية بنسب متقاربة.

الفصل السادس

تحليل بيانات الفرضية الأولى

تمهيد

أولا: محاولة لقياس المستوى المعيشي لأسر الأحداث العاملين

ثانيا: علاقة المستوى المعيشي للأسرة بدافع العمل

ثالثا: علاقة بطالة رب الأسرة بسبب خروج الحدث للعمل

رابعا: علاقة تعطل رب الأسرة عن العمل بموقف الوالدين من عمل ابنهم الحدث

خامسا: علاقة المستوى المعيشي للأسرة بتلبية حاجات الطفل

خلاصة الفصل

تمهيد

تعد الأسرة المسؤول الأول عن تلبية حاجات الحدث المادية، فإذا حدث أي خلل على المستوى المعيشي، كأن تعجز الأسرة عن إعالة أفرادها الصغار (الأحداث)، فإن ذلك ينعكس حتما على اتجاهاتهم، وقد يلجئون للبحث عن أي وسيلة لسد العجز كممارسة بعض النشاطات التي تعود عليهم بالربح، ومن بين حالات عجز الأسرة هذه نجد تعرض رب الأسرة للبطالة.

أولا: محاولة لقياس المستوى المعيشي لأسر الأحداث العاملين

إن الحالة الإقتصادية من الموضوعات التي يهتم بها علم الإقتصاد، و ويقصد بالحالة الإقتصادية تلك الشروط والأوضاع التي يعيشها الفرد أو الجماعة والتي يتوقف عليها تحديد مقدار السلع التي يتمكن من شرائها وبالتالي مستوى معيشتها.

إن المستوى المعيشي للأسرة يمكن أن يكون مرتفعا كما يمكن أن يكون منخفضا، ويرى كل من إحسان البقلي ودرية أمين أن «المستوى المعيشي المرتفع هو كل ما تسعى الأسرة لتحقيقه، لكن له شرط أساسي في قياسه وهو مقدار الفائدة الحقيقية التي تجنيها الأسرة ، ومقدار الرفاهية الفعلية والرقي الذي يتوفر لها نتيجة ما تستهلكه من بضائع وخدمات »[1].

ولما كان الجانب الأساسي من فرضيتنا الأولى يتركز على الوضع الإقتصادي للأسرة، فإننا قمنا بتصنيف الأحداث في ثلاث مستويات معيشية: المستوى الأعلى ـ المستوى المتوسط ـ المستوى الأدنى، وقد تم هذا التصنيف وفقا لجملة مؤشرات شملت:

- الدخل: ويمكن تحديد حجمه من خلال معرفة عدد العاملين في الأسرة والذي كان من بين المؤشرات، بالإضافة إلى ما يمكن أن يشكل مصدرا لعيش هذه الأسرة دون أن يعمل أي من أفرادها في الحصول عليه وذلك عن طريق حيازتها أو ملكيتها لوسيلة من وسائل الإنتاج (أرض، معمل، ورشة، محل، مسكن ...الخ)، غير أن معرفة ذلك لا يكفي، إذ لابد من معرفة الجانب الآخر، ونعني توزيع نفقات الأسرة على عدد أفرادها ،

(1) إحسان البقلي، **التخطيط والإدارة في التخطيط المنزلي**. مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1964، ص.68

حيث أننا حددنا مؤشر عدد الإخوة في الأسرة، فينبغي معرفة عدد المستهلكين فيها ، ويمكننا القول أنه كلما كان عدد العاملين في الأسرة كبيرا وعدد المستهلكين صغيرا كان وضعها المادي أفضل.

جدول رقم (13): العلاقة بين عدد أفراد الأسرة المستهلكين بعدد العاملين

عدد أفراد الأسرة العاملين / عدد أفراد الأسرة المستهكين	4 عمال	3 عمال	2 عمال	عامل واحد	بدون عمال	المجموع
5-3 أفراد	**%5.55** 1	**%5.55** 1	**11.11 %** 2	**%44.44** 8	**%33.33** 6	**%100** 18
8-6 أفراد	**-**	**%4.76** 2	**16.66 %** 7	**%50** 21	**%28.57** 12	**%100** 42
11-9 فردا	**%3.92** 2	**%7.84** 4	**%7.84** 4	**%50.98** 26	**%29.41** 15	**%100** 51
14-12 فردا	**11.11 %** 1	**%22.22** 2	**-**	**%44.44** 4	**%22.22** 2	**%100** 9
المجموع	**%3.33** 4	**%7.5** 9	**10.83 %** 13	**%49.16** 59	**%29.16** 35	**%100** 120

ربما لأول وهلة نستطيع أن نلاحظ أنه ليس هناك علاقة بين المتغيريين، لكن نحن قمنا ببناء هذا الجدول نظريا باعتبار عدد أفراد المستهلكين كمتغير مستقل قد يؤثر على عدد العاملين في الأسرة والهدف من ذلك هو محاولة قياس المستوى المعيشي للأسر بربط هذين المتغيرين، علما أننا قد صنفنا نسبيا الأسر إلى ثلاث مستويات:

ـ المستوى المعيشي الأعلى: أين نجد عدد العمال فيها يتراوح بين 3 إلى 4 عمال وعدد المستهلكين بين 3 إلى 5 أفراد.

ـ المستوى المعيشي الأدنى: كل الأسر التي لا تحتوي على عاملين + الأسر التي تحتوي على عامل واحد، وعدد أفرادها المستهلكين يتراوح بين 6 ـ 14 فرد + الأسر أين يكون عدد العاملين عاملين اثنين ويتراوح عدد المستهلكين بين 12 ـ 14 مستهلك.

ـ المستوى المعيشي المتوسط: هم باقي أفراد العينة.

ومن هذا الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة لدينا هي الأسر التي تحتوي على عامل واحد فقط وهي 49.16% وأكبر نسبة منها يتراوح عدد أفرادها المستهلكين من 9 إلى 11 فرد بـ 50.98%، ثم تليها نسبة 50% ويتراوح عدد أفرادها المستهلكين من 6 إلى 8 أفراد، في حين نجد أن الأسر التي يتراوح عدد أفرادها المستهلكين بين 3 - 5 و 12 - 14 فرد نسبتها متساوية بـ 44.45%.

أما الأسر التي لا يوجد فيها أي فرد عامل إلا الإبن الحدث فقد كانت نسبتها مرتفعة أيضا حيث قدرت بـ 29.16% موزعة بأكبر نسبة فيها عند التي يتراوح عدد أفرادها المستهلكين من 3 - 5 أفراد بـ 33.33% ثم تنخفض إلى 29.41% عند التي يترواح عدد أفرادها المستهلكين 9 -11، لتتراجع إلى 28.57% للأسر التي تحتوي على 6 - 8 مستهلكين، لتنخفض إلى 22.22% عند الأسر التي تحتوي على 12 - 14 مستهلك.

في حين نلاحظ أن الأسر التي تحتوي على فردين عاملين كانت نسبتها10.83% وكانت أكبر نسبة فيها عدد أفرادها بين 6 - 8 أفراد بـ 16.66% و 11.11% ويتراوح عدد أفرادها بين 3 - 5 أفراد لتنخفض إلى 7.84% أين يوجد من 9 إلى 11 مستهلكا.

بالنسبة للأسر التي وجدنا فيها عدد العاملين 3 أفراد فكانت نسبتها 7.5% فقط موزعة بـ 22.22% عند الأسر التي تحتوي على أفراد من 12–14مستهلك، لتنخفض إلى 7.84% أين يوجد من 9 - 11 مستهلكا لتنخفض أيضا إلى 5.55% للأسر ذات 3 - 5 مستهلكين لتصبح 4.76% للأسر ذات 6 - 8 مستهلكين.

وفي الأخير وبالنسبة للأسر التي تحتوي على 4 أفراد عاملين لم تتجاوز نسبتها 3.33% وكانت موزعة في أكبر نسبة عند الأسر أين يتراوح عدد المستهلكين من 12 - 14 فردا بـ 11.11% و 5.55% للأسر التي تحتوي على 3 - 5 مستهلكين في حين تنخفض إلى 3.92% عند الأسر فيها عدد المستهلكين من 9 - 11 فردا.

ومن هذا الجدول نستطيع أن نحدد نسبيا المستوى المعيشي لأسر الأحداث العاملين حسب معيار الذي وضعناه سابقا فنتوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (14): توزيع العينة حسب المستوى المعيشي حسب مؤشر عدد المستهلكين وعدد العاملين

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة
أعلى	2	%1.67
متوسط	32	%26.67
أدنى	86	%71.66
المجموع	120	%100

من هذا الجدول نلاحظ أن أكبر فئة من العينة يعيشون في مستوى معيشي أدنة بنسبة 71.66%، ثم تليها نسبة الأفراد الذين يعيشون في مستوى متوسط بنسبة 26.67%، وتأتي في الأخير وبنسبة ضعيفة ذوي المستوى المعيشي الأعلى (1.67%)

وتبقى هذه النسب مؤقتة إلى أن نربطها بمؤشرات أخرى تساعدنا على قياس المستوى المعيشي والتي اخترنا منها نوع المسكن وعدد الغرف، وبعد ربطنا لهذين المتغيرين توصلنا إلى الجدول التالي:

جدول رقم (15): علاقة عدد الغرف بنوع المسكن

عدد الغرف / نوع المسكن	غرفة واحدة	غرفتين	3 غرف	4 غرف	5 غرف	أكثر من 5 غرف	المجموع
منزل واسع (فيلا)	-	-	**%6.66** 1	**%6.66** 1	**%20** 3	**%66.66** 10	**%100** 15
شقة	-	**%40** 2	**%20** 1	**%40** 2	-	-	**%100** 5
منزل عادي	**%18.03** 11	**%13.11** 8	**%32.78** 20	**%29.50** 18	-	**%6.55** 4	**%100** 6
منزل قصديري	**%20.51** 8	**%64.10** 25	**%2.56** 1	**%5.12** 2	**%7.69** 3	-	**%100** 39
المجموع	**%15.83** 19	**%29.16** 35	**%19.16** 23	**%19.16** 23	**%5** 6	**%11.66** 14	**%100** 120

يلعب نوع المسكن إذا تظافر مؤشر عدد الغرف دورا هاما في تحديد المستوى المعيشي للأسرة ومن الجدول رقم ( ) نلاحظ أن أكبر فئة من أفراد عينتنا لديهم غرفتين بـ 29.16% وأكبر نسبة فيها نجدها عند الذين يسكنون بمنزل قصديري بـ 64.10%، ونقصد هنا بالمنزل القصديري* هو كل منزل مصنوع بالقصدير أو هو منزل عادي ومسقف بالقصدير أو مادة أخرى تشبهه أو كوخ، ثم تليها نسبة 40% من هذه الفئة يقطنون بشقة وتأتي في الأخير نسبة 13.11% يقطنون بمنزل عادي* (دار عرب).

في حين نجد أن فئة الأحداث الذين يسكنون بيوت تحتوي 3 غرف و4 غرف متساوية بـ 19.16%، الأولى أي 3 غرف موزعة بأكبر نسبة مقدرة بـ 32.78% عند الذين يقطنون بمنزل عادي ثم تليها نسبة 20% عند أصحاب الشقق.

أما الثانية أي 4 غرف فوجدنا أكبر نسبة فيها في الشقق بـ 40% و 29.50% في المنزل العادي (دار عرب).

المساكن التي تحوي غرفة واحدة نسبتها في عينتنا 15.83% موزعة بأكبر نسبة فيها المنزل القصديري بـ 20.51% لتنخفض إلى 18.03% في المنزل العادي.

بالنسبة للمساكن التي تحتوي على أكثر من 5 غرف فكانت نسبتها11.66%، واحتل فيها المنزل الواسع (فيلا) أكبر نسبة بـ 66.66% لتنخفض إلى 6.55% في المنزل العادي، وتنعدم في الأنواع الأخرى من المساكن.

أما المساكن التي تحوي 5 غرف فلم تتجاوز 5% واحتلت فئة المنزل الواسع أيضا فيها حصة الأسد بـ 20% لتنخفض إلى 7.69% في المنزل القصديري وتنعدم في الأنواع الأخرى من المساكن.

ومن هذا الجدول نستطيع أيضا أن نقيس المستوى المعيشي لأسر الأحداث العاملين ونقسمه مثل السابق إلى ثلاث مستويات:

المستوى الأعلى: أين نجد عدد الغرف من 5 فما فوق ونوع المسكن (فيلا).

المستوى الأدنى: حيث نجد عد الغرف واحدة فقط ونوع المسكن منزل عادي أو قصديري + غرفتين ونوع المسكن قصديري + 3غرف مع منزل قصديري + 4 أو 5 و أكثر من 5 غرف مع منزل قصديري.

المستوى المتوسط: وهو باقي الفئات.

ومن هذا المعيار استطعنا التوصل إلى المستويات التالية والتي تبقى نسبية:

جدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب مؤشر نوع المسكن وعدد الغرف

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة
أعلى	13	%10.84
متوسط	57	%47.5
أدنى	50	%41.66

المجموع	120	%100

ونلاحظ هنا وبعد إدخال هذا المؤشر أن نسبة المستوى المعيشي الأدنى قد انخفضت قليلا لتصبح 41.66%، حيث أصبح المستوى المعيشي المتوسط في المرتبة الأولى بنسبة 74.5%، والمستوى المعيشي الأعلى ارتفع ليصبح 10.84%، ودائما تبقى هذه النتائج خاصة بالمؤشرين السابقين.

هذا بالنسبة لمؤشر نوع المسكن وعدد الغرف، وهناك مؤشر آخر نستطيع أن نستدل به عن المستوى المعيشي ألا وهو عدد الأجهزة الكهرومنزلية التي تملكها الأسرة، والتي قسمناها في عينتنا إلى 9 أنواع وهي : المذياع ـ التلفاز ـ الثلاجة ـ الهوائي المقعر ـ السيارة ـ آلة الغسيل ـ الفديو ـ الحاسوب والهاتف، وبعد أن قمنا بتصنيفها وصلنا إلى الجدول التالي:

جدول رقم (17) توزيع أفراد العينة حسب عدد الأجهزة الكهرومنزلية التي تملكها الأسرة

عدد الأجهزة الكهرومنزلية	التكرار	النسبة المئوية
1 - 3 أجهزة	74	%61.66
4 - 6 أجهزة	37	%30.83
7 - 9 أجهزة	9	%7.5
المجموع	120	%100

ومن هذا الجدول نلاحظ أكبر نسبة من أفراد عينتنا لا تمتلك إلا من 1 - 3 أجهزة كهرومنزلية بـ 61.66% ونجد أغلب هذه الأجهزة التلفاز والمذياع والثلاجة.

ثم تليها الأسر التي تتراوح عدد الأجهزة لديها من 4–6 أجهزة التي بلغت نسبتها 30.83%، وفي الأخير نجد أقل نسبة وهي 7.5% تتراوح عدد الأجهزة لديهم بين 7 إلى 9 أجهزة.

وإذا حاولنا كما في السابق قياس المستوى المعيشي لأسر الأحداث العاملين انطلاقا من هذا المؤشر سوف نتحصل على:

جدول رقم (18): توزيع أفراد العينة حسب مؤشر عدد الأجهزة الكهرومنزلية

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة
أدنى	74	%61.66
متوسط	37	%30.84
أعلى	9	%7.5
المجموع	120	%100

ونلاحظ من هذا الجدول أن النسبة الأعلى من العينة تعيش في مستوى أدنى (61.66%) لتليها ذات المستوى المعيشي المتوسط (30.84%)، ثم في الأخير (7.5%) يعيشون في مستوى أعلى.

وأخيرا وإذا اعتمدنا على المؤشرات السابقة لقياس المستوى المعيشي عند أفراد عينتنا بصفة عامة تنحصل على الجدول التالي:

جدول رقم (19): توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي اعتمادا على المؤشرات الخمسة السابقة (عدد المستهلكين والعاملين، نوع المسكن وعدد الغرف، عدد الأجهزة الكهرومنزلية)

المؤشر الدال على المستوى المعيشي / المستوى المعيشي للأسرة	X1 (التكرار) عدد المستهلكين وعدد العاملين في الأسرة	X2(التكرار) نوع المسكن وعدد الغرف	X3(التكرار) عدد الأجهزة التي تمتلكها الأسرة	X المتوسط الحسابي لكل مستوى	النسبة
أعلى	2	13	9	8	%6.67
متوسط	32	57	37	42	%35

أدنى	86	50	74	70	%58.33
المجموع	120	120	120	120	%100

لقد تحصلنا على هذا الجدول اعتمادا على المقاييس سابقة الذكر، حيث وظفناها وقمنا بحساب عدد التكرارات لكل تصنيف من التصنيفات الثلاثة، وفي الأخير ومن أجل الحصول على قياس نسبي للمستوى المعيشي لعينتنا قمنا باستعمال المتوسط الحسابي الذي يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية، حيث أنه القيمة التي تتمحور حولها بقية القيم. إذا قمنا بحساب هذا المتوسط لتكرارات كل مستوى معيشي مستخلص من التصنيفات الثلاثة، وعلى أساس هذا المتوسط حسبنا النسبة المئوية والتي وجدنا من خلالها أن أكبر فئة من عينتنا تعيش في مستوى معيشي أدنى (58.33%)، لتليها نسبة 35% تعيش في مستوى معيشي، لتأتي في الأخير وبنسبة منخفضة الفئة ذات المستوى المعيشي الأعلى بنسبة 6.67

نستنتج أنه ونتيجة لعدم قدرة الأسرة في الحصول على مقدار معين من الدخل الكافي لسد الحاجات الأساسية، يلجأ الحدث لسد هذا العجز، كما يمكن له أن يتجه إلى العمل بغرض تلبية بعض الحاجات الشخصية له التي عجزت الأسرة عن تلبيتها له.

ثانيا: علاقة المستوى المعيشي للأسرة بدافع العمل

لقد تناولت الكثير من الدراسات ظاهرة عمل الأحداث وأسباب توجههم إلى سوق العمل، وقد تعرضنا إلى بعضها في السابق ووجدنا أن هناك من يعمل لمساعدة أسرته على تدبير عيشها، ومن يعمل لينفق على ذاته بتوفير بعض الأشياء التي تحتاج إليها كالأدوات المدرسية والملابس، كما أن هناك من يعمل لأنه فشل في حياته الدراسية، ولم يجد أمامه سوى الشارع، بالإضافة إلى من يعمل لتعلم صنعة أو حرفة لأنه يرى أن الدراسة لا تنفع خاصة مع الظروف الإقتصادية التي تمر بها الأسرة، ومن دراستنا الميدانية تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (20): توزيع العينة حسب سبب توجه الحدث إلى سوق العمل

سبب توجه الحدث إلى سوق العمل	التكرار	النسبة
لمساعدة الأسرة ماديا	62	%51.67

للإنفاق على الذات	31	%25.84
الفشل في الدراسة	4	%3.33
تعلم حرفة	23	%19.16
المجموع	120	%100

من هذه النتائج نلاحظ أن النسبة الكبرى من الأحداث يعملون من أجل مساعدة الأسرة ماديا (51.67%)، وتليها فئة الذين يعملون للإنفاق على الذات والذين مثلوا نسبة 25.84%، كما نلاحظ أن هناك نسبة 19.16% كان سبب توجههم للحياة العملية هو تعلم حرفة، في حين نجد فئة قليلة من عينتنا أرجعوا سبب توجههم للعمل إلى الفشل في الدراسة ونسبتهم 3.33%.

فبضعف المستوى المعيشي للأسرة تصبح الأسرة عاجزة عن تلبية أبسط الأشياء لأبنائها، وعن توفير الإستقرار المادي، فلا يجد الحدث هنا من حل سوى العمل، فالأسرة تعتمد على عدد من المقومات الأساسية التي تمكنها من القيام بدورها كمؤسسة اجتماعية، فهي تحتاج مثلا إلى دخل اقتصادي يوفر لها الأمن والإستقرار ويضمن لها المأكل والملبس والمسكن، كما يوفر لها الخدمات الصحية ويعينها على تخطي العقبات التي تمر بها، أما بالنسبة للأفراد الذين يعملون لتعلم حرفة فهم غير مجبرين على العمل وإنما تؤثر عليهم قيم اجتماعية جديدة ذات طابع مادي تجعلهم يفضلون تعلم أي حرفة أو مهنة لضمان مستقبلهم المادي على عكس الحدث الذي يعمل لمساعدة أسرته ماديا، فنجده يعمل مجبرا لسد العجز الذي تعاني منه أسرته الفقيرة.

ثالثا: علاقة بطالة رب الأسرة بسبب خروج الحدث للعمل

لقد أصبحت مشكلة البطالة في الجزائر ذات أهمية كبيرة نظرا إلى نسبتها المرتفعة والتي وصلت لغاية سنة 2001م إلى 40%، وهذا حسب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، ونحن نعلم جيدا ما للبطالة من آثار اجتماعية و اقتصادية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع، خاصة إذا كان هذا البطال هو رب أسرة أي لديه مسؤولية إعالة أسرته ومن دراستنا الميدانية وبعدما ربطنا متغير البطالة عند رب الأسرة بالسبب الذي يجعل الإبن الحدث يعمل فتوصلنا إلى الجدول التالي:

جدول رقم (21): علاقة بطالة رب الأسرة بالسبب الذي يعمل من أجله الحدث

سبب عمل الحدث / احتمال البطالة	مساعدة الأسرة ماديا	الإنفاق على الذات	الفشل في الدراسة	تعلم حرفة	المجموع
بطال	**%70.37** 19	**%11.11** 3	**%3.70** 1	**%14.81** 4	**%100** 27
غير بطال	**%46.23** 43	**%30.10** 28	**%3.22** 3	**%20.43** 19	**%100** 93
المجموع	**%51.66** 62	**%25.83** 31	**%3.33** 4	**%19.16** 23	**%100** 120

من هذا الجدول نلاحظ أن الفئة الكبرى من الأحداث يعملون لمساعدة الأسرة ماديا، وأكبر نسبة فيها هي 70.37% يعاني فيها رب الأسرة من البطالة مقابل 46.23% أين نجد أرباب الأسر عمال أو لديهم دخل شهري، في حين نجد أن الأحدث الذين صرحوا بأنهم يعملون للإنفاق على الذات والتي بلغت نسبتهم 25.83% كانت أعلى نسبة فيهم 30.10% لا يعاني رب أسرتهم من البطالة و11.11% منهم بطال، أما بالنسبة للذين يعملون لتعلم حرفة والذين بلغوا 19.16% فكانت أكبر نسبة منهم أيضا لا يعاني رب أسرتهم من البطالة (20.53%) مقابل 14.81% يعاني رب الأسرة من البطالة، وفي الأخير تنخفض نسبة الذين صرحوا بأنهم يعملون نتيجة للفشل في الدراسة إلى 3.33% موزعة بتقارب بـ 3.70% لديهم آباء بطالون و 3.22% آبائهم غير بطالون.

ومن هذا الجدول نستنتج العلاقة التي تربط البطالة بسبب توجه الحدث للعمل حيث أنه أكبر نسبة من الأبناء يعملون لمساعدة الأسرة ماديا نجد الأب في أسرهم بطال، ومنه نستنتج الأثر المباشر للبطالة على مستوى المعيشي للأسرة والذي يعبر عنه مؤشر دافع العمل. فالحدث الذي يعمل من أجل مساعدة أسرته ماديا تكون حتما أسرته عاجزة عن رعاية أبنائها وتوفير دخل ملائم لاستمرارها، لأنه في هذه الحالة يكون مجبرا و في بعض الأحيان يكون عمله بأمر من والديه، أما الحدث الذي يميل للعمل دون ضغط أو أمر من أي طرف، أي يعمل وهو راض عن عمله، كالذي يعمل بهدف تعلم صنعة أو نتيجة لفشله في الدراسة فنجد أن أكبر نسبة من آبائهم غير بطالين، رغم أن نسبة البطالة عند أرباب الأسر في عينتنا قد بلغت 22.5%.

إن تدنى المستوى المعيشي للأسرة والذي نقصد به الفقر يؤثر تأثيرا واضحا على الحدث حيث يخلق صعوبات تربوية متعددة وسوء في التغذية وعدم القدرة على تلبية الحاجات ومستلزمات الدراسة، وقد يكون الدخل المحدود للأسرة مصدر فشل للحدث في كل ميادين حياته.

إن تعطل رب الأسرة عن العمل قد يخلق في بعض الأحيان الأخرى نوعا من التصدع الأسري وقد يكون سببا في عدة خلافات، وثمة فارق بين رب الأسرة المتعطل ونسبة المتعطل، فالمتعطل هو ذلك الشخص الذي يخلوا عن العمل تماما في فترة من الزمن طالت أو قصرت، في حين أن شبه المتعطل هو ذلك الذي لا يجد عملا كافيا كغيره من العمال وذلك لأن الوسط الذي يعمل فيه لا يحتاج في انتاجه إلى وقت طويل، أو يتولى أعمالا

إضافية صغيرة يصبح بعد الفراغ منها متعطلا مثل الطائفة الأولى [1].

(1) زيدان عبد الباقي، **علم الإجتماع المهني**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص.312.

رابعا: علاقة تعطل رب الأسرة عن العمل بموقف الوالدين من عمل ابنهم الحدث

جدول رقم (22): العلاقة بين تعطل رب الأسرة عن العمل بموقف الوالدين من عمل الابن الحدث

موقف الوالدين من عمل الابن الحدث / احتمال البطالة	يأمران	مشجعان	موافقان	غير موافقان	محايدان	المجموع
بطال	**%44.44** 12	**%29.62** 8	**%22.22** 6	**%3.70** 1	**-**	**%100** 27
غير بطال	**%48.38** 45	**%10.75** 10	**%24.73** 23	**%5.37** 5	**%10.75** 10	**%100** 93
المجموع	**%47.5** 57	**%15** 18	**%24.16** 29	**%5** 6	**%8.33** 10	**%100** 120

قد تحدث في بعض الأحيان ظروف طارئة للأسرة تجعلها تبحث عن أي مصدر من مصادر العيش، ففي بعض الحالات يتعطل رب الأسرة عن العمل إما مجبرا أو إراديا، وفي حالات أخرى قد تكون دخل هذه الأسرة معرضا للتذبذب والانخفاض، الأمر الذي بها للإستعانة بموارد جديدة لسد هذا الانخفاض، بتشغيل أطفالها والذي يعتبر دعما ماديا لها، وهنا قد يكون الوالدين إما آمران لابنهما بالخروج إلى سوق العمل، وقد يكونان مشجعان أو موافقان له دون أي ضغط.

كما قد يكون موقفهما بالرفض أو الحياد وهذا متعلق بعدة عوامل قد تؤثر في هذا الموقف كتعرض رب الأسرة للبطالة وبالتالي تعرض دخلها للإنخفاض بالإضافة إلى عوامل أخرى كالمستوى الثقافي للوالدين الذي يلعب دورا هاما في إرسال أبنائهم الأحداث إلى الحياة العملية.

ومن الجدول السابق، نلاحظ أن أكبر فئة من الأولياء يأمرون أبنائهم بالعمل، أي أن الطفل في هذه الحالة يعمل مجبرا ولا خيار له ونسبتها وصلت إلى 47.5%، وقد كانت موزعة بالتقارب أعلاها 48.38% أين لايعاني رب الأسرة من البطالة و 44.44% منهم رب الأسرة بطال.

وبالمقابل وبعدها مباشرة تأتي فئة الأحداث الذين يعملون بموافقة من والديهم دون إبداء أية معارضة بنسبة 24.16% أعلى نسبة فيها هي 24.73% أين رب الأسرة غير بطال، و 22.22% بطال، في حين تأتي الفئة الموالية وهي فئة الأحداث الذين يعملون بتشجيع من الأولياء بـ 15%، وهنا نوضح الفرق بين الموافقة والتشجيع حيث أن الموافقة هي عبارة عن رأي أو موقف ضمني لا يكون فيه الوالدين معارضان ولا يكونان مشجعان بطريقة علنية أما التشجيع فهو عبارة عن موافقة بالتحفيز دون أمر.

بالنسبة لفئة الأحداث الذين يعملون بحياد من قبل الوالدين كانت نسبتهم 8.33%، وكانت أعلى نسبة فيها عند الأسر أين رب الأسرة غير بطال، في حين منعدمة عند حالات أين يعاني رب الأسرة من البطالة، أما في الأخير فنجد أن أقل نسبة وهي 5% من الأحداث العاملين يعملون دون موافقة من قبل الوالدين، أي أن الوالدين في هذه الحالة يرفضان هذا العمل لكن الابن يعمل إما في الخفاء دون أن يعلن عن نشاطه أو يخرج من المدرسة دون علم الوالدين ليمارس بعض النشاطات التجارية، وهذه النسبة توزعت بـ 5.37% أين نجد رب الأسرة غير بطال و 3.70% بطال.

ومن هذا الجدول نستنتج أن رأي الوالدين في خروج ابنهم الحدث إلى الحياة العملية لا يتأثر بحالة رب الأسرة المهنية بطال كان أم غير بطال، ونستطيع أن نرجع ذلك إلى المستوى المعيشي الذي تعيشه هذه الأسر والذي وجدنا أكبر نسبة فيها وهي 57.5% تعيش في مستوى أدنى أي رغم أن الأب غير عاطل إلا أنه قد يكون معيلا لعدد كبير من الأفراد، حيث لا يكفي دخله لسد كل الحاجات أسرته والدليل على ذلك فقد وجدنا نسبة الوالدين الذين يأمرون أبنائهم بالعمل قد توزعت بتقارب بين الأسر التي تعاني فيها رب الأسرة من البطالة والأسر التي لا يعاني فيها رب الأسرة من هذه الأخيرة، ومنه فإن هناك عوامل أخرى تؤثر في موقف الوالدين كالبيئة الإجتماعية ووضعية العلاقات الأسرية والمستوى التعليمي للوالدين ...الخ.

خامسا: علاقة المستوى المعيشي للأسرة بتلبية حاجات الطفل

إن مرحلة الحداثة يحتاج فيها الفرد إلى رعاية خاصة قد تختلف عن باقي مراحل الحياة لأنها حساسة يبدأ الحدث فيها تمييز المواقف والاتجاهات والقيم الإجتماعية تدريجيا وهو يحتاج في مثل هذه الفترة أيضا إلى من يلبي له مطالبه المادية، والمسؤول الأول عن تلبية مطالبه هو رب الأسرة.

ومن دراستنا قمنا بتصنيف أفراد العينة حسب متغير تلبية مطالب الابن الحدث من طرف الأسرة وذلم للتأكد من علاقة الظاهرة المدروسة للمستوى المعيشي وتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (23): توزيع أفراد العينة حسب درجة تلبية مطالبهم من طرف الأسرة

تلبية مطالب الابن الحدث	التكرار	النسبة
مطالبه ملباة	28	%23.34
مطالبه ملباة أحيانا	30	%25
مطالبه غير ملباة	62	%51.66
المجموع	120	%100

إن تدني المستوى المعيشي للأسرة يؤثر تأثيرا واضحا على الحدث حيث يخلق له عدة مشاكل من ناحية التنشئة الإجتماعية وسوء في التغذية التي يحتاج إليها ليكون نموه عاديا

وعدم القدرة أسرته على تلبية حاجاته ومستلزمات دراسته، كما قد يكون هذا المستوى المعيشي المتدني مصدرا من مصادر الإحباط الذي يلزمه خلال اتصاله بجماعة الرفاق، ومن هذا الجدول توصلنا إلى أن أعلى نسبة من أفراد عينتنا صرحوا بأن أسرهم لا تلبي لهم جميع متطلباتهم وحاجاتهم الأساسية بنسبة 51.66%.

بالنسبة للأحداث الذين صرحوا بأن أسرهم تلبي مستحقاتهم المادية أحيانا فقد كانت نسبتهم 25% أي مباشرة بعد الفئة الأولى، وفي الأخير تأتي فئة الأحداث الذين صرحوا بأن مطالبهم ملباة من قبل أسرهم ونسبتها 23.33% من أفراد العينة وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمثيلتها عند الذين لا يلبي مطالبهم، ومن هذا الجدول نستنتج العلاقة الوطيدة بين المستوى المعيشي ودرجة الرفاهية التي تعيشها الأسر وتلبية مطالب أبنائها الأحداث، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا كانت قادرة على سد كل حاجات أفرادها وكل ما كان هذا المستوى متدني نقصت رعايتها وتلبيتها لمطالبهم وربما يصل الأمر في بعض الأحيان إلى درجة تسرب هؤلاء الأحداث من المدرسة نتيجة لعدم القدرة على الحصول على الأدوات المدرسية والملابس اللائقة لحياة مدرسية مستقرة، علما أن المدرسة هي ثاني مؤسسة اجتماعية يتلقى فيها الطفل أكبر قدر من التنشئة الإجتماعية، وإذا حدث وأن توقف الطفل عن الدراسة فسوف يكون معرضا لعدة أخطار أهمها خطر الأمية، وخطر الشارع وجماعة السوء وخطر الإنحراف بالإضافة إلى خطر التوجه إلى الحياة العملية في مثل هذه السن وقد لا يتناسب هذا العمل وطبيعة الناشئ ومواهبه، مما يساعده على الانحراف أو على أسلوب من أساليب عدم توافق الشخصية، فالعمل غير المناسب من حيث السن أو القدرة البدنية أو الصحية أو الذكاء قد يضطر الحدث إلى الفرار من ميدان عمله خاصة إذا كان مجبرا من قبل والديه على هذا العمل مثلما هو موجود في عينة دراستنا ومنه فقد يضطره الأمر إلى الفرار حتى من منزله خوفا من العقاب.

يجمع علماء الإجتماع وعلماء النفس على أن الطفل في سنه يحتاج على اللعب والترفيه نظرا لأهميته في تكوين شخصيته، واعتباره مخرج وعلاج لمواقف الإحباط في الحياة، واللعب هو منهاج تدريب الطفل على العمليات الإجتماعية مثل التعاون، التنافس، الصراع التكيف والحب والكره، وقد يكون اللعب نشاطا دفاعيا تعويضيا خاصة إذا استغرق الطفل في اللعب، كما أن وسائل اللعب في وقتنا الحاضر قد تطورت كثيرا بتطور التكنولوجيا، حيث أصبح لها الدور الأكبر في تنمية الذكاء والفكر للطفل، وحتى تستطيع الأسر اقتناء هذه

الألعاب يجب أن تتوفر على دخل كافي وهو ما تسعى إليه كل أسرة في مجتمعنا، فإذا انخفض المستوى المعيشي لهذه الأسرة فإن الطفل يكون أول ضحية، فتكون طفولته غير سعيدة مثل أمثاله الذين يجدون أمامهم كل وسائل اللعب والترفيه وللحصول على متطلباته كالسرقة مثلا أو اللجوء إلى العمل.

«بالتالي فإن تدهور الوضعية الإجتماعية والإقتصادية للأسرة قد يدفع أفرادها إلى الاهتمام بالبحث عن عمل لرفع مدخولها وتحسين مستواها المعيشي، أكثر من اهتمامها بالمدرسة و بمواصلة الدراسة التي تتطلب تكاليف تزيد من مشاكلهم المادية» [1].

وتدعيما لهذه الفكرة فقد توصلت احدى الدراسات إلى أن « بعض الأوساط الإجتماعية أكثر تدورا من غيرها لأن الأولياء لم تتح لهم الفرصة للدراسة وإذا أتيحت لهم لم يتجاوزوا الصف الرابع، الوالد هو غالبا بدون عمل والوالدة لا تعمل خارج المنزل كما يمكن أن تتواجد في منطقة منعزلة أين ينشأ الطفل دون احتكاكه بأترابه وبمجرد التحاقه بالمدرسة الابتدائية تبدأ أعراض التخلف الدراسي تظهر فيه في العديد من المستويات أكثر من غير من التلاميذ» [2].

---

(1) Louse. Pednault,Votre enfant et l’école, pour résoudre les difficultes de votre enfant en milieu scolaire. Les editions de l’homme, Canada, 1983, P.96 .

(2) Louse. Pednault, I.B.I.D

خلاصة الفصل

إن حالة الأسرة المادية المنخفضة كثيرا ما تدفع المسؤولين عنها إلى الاستعانة بالصغار دون مراعاة لضعفهم، أو التفكير بمستقبلهم الدراسي، وهذا ما يشكل مصدر خطر على كيان الأحداث، بسبب ما يسلكونه هم أنفسهم أثناء العمل، كأن يلجئون إلى إثبات قدراتهم الذاتية بكل تهور وغرور، مما يؤدي بالتالي إلى توترهم العضلي والعصبي وإضعاف لإمكاناتهم الجسدية والنفسية.

إن تدني المستوى المعيشي (الفقر) للأسرة له تأثير واضح ومباشر عليها وعلى عملية التنشئة الإجتماعية للحدث، حيث يخلق له صعوبات تربوية ناتجة عن عدم القدرة على توفير مستلزماته وحاجاته، الأمر الذي يدفعه إلى العمل إما مجبرا من قبل الوالدين نظرا لتدهور أوضاعهم المعيشية أو رغبة منه في العمل لتلبية مطالبه.

لقد قمنا بمحاولة لقياس المستوى المعيشي لأسر الأحداث العاملين اعتمادا على عدة مؤشرات كتوزيع الدخل على عدد أفراد الأسرة، الغرف التي يحتوي عليها المسكن، وعدد الأجهزة التي تملكها هذه الأسرة ، ثم حاولنا معرفة السبب الذي يعمل من أجله الحدث فوجدنا أن أكبر نسبة من عينتنا هي الذين يعملون لمساعدة الأسرة ماديا ويعيشون في مستوى معيشي أدنى، حيث أن الطفل الذي تعاني أسرته من ضعف في الدخل إلى درجة الفقر المدقع فيكون عمله حتما يهدف إلى تعويض هذا النقص، خاصة إذا كان عمله بتشجيع أو أمر من أوليائه، فالحاجة المادية أو الفقر يحرم الكثير من الأسر من المشاركة الإجتماعية الفعالة حيث تصبح لا تهتم إلا بسد عجزها المادي وذلك عن طريق الإستعانة بأبنائها الأحداث في العمل لضمان مورد دخل جديد، ومنه نستطيع أن نستنتج أن فرضيتنا الأولى والمتعلقة بعمل الأحداث و علاقته بضعف المستوى المعيشي للأسرة قد تحققت وبنسبة واضحة من دراستنا الميدانية.

الفصل السابع

تحليل بيانات الفرضية الثانية

تـمهيد

أولا: ظاهرة التصدع الأسري في عينة دراستنا

ثانيا: تأثير التصدع الأسري على الراحة النفسية للحدث العامل

ثالثا: علاقة عدد ساعات العمل التي يقضيها الحدث بالتصدع الأسري

رابعا: اضطراب العلاقات الأسرية بين والدي الأحداث العاملين وأسبابه

خلاصة الفصل

تـمهـيد

يعتبر المنزل المكان الذي يقضـي فيـه الحـدث السـنوات الحاسمة مـن حياتـه، لأنهـا ستطبع سلوكه وأخلاقه فـي المستقبل، وأي إهمـال أو ضـعف سواء فـي تـوازن الأسـرة أو فـي العلاقات بين أفرادها يؤثر حتما على اتجاه الحدث ونموه الإجتماعي فيما بعد، ومن بين حالات عدم الاستقرار هذه التصدع الأسري والذي ينقسم إلـى قسمين: التصـدع المـادي للأسـرة والـذي يعني غياب أحد الوالدين أو كلاهما لأي سبب من الأسباب والثاني هو التصدع المعنوي والـذي يعني تصدع العلاقات الأسرية واضطرابها وانتشار الكراهية وسوء التفاهم، الأمر الـذي يجعل الطفل في حالة نفور من هذا الجو الذي لا يجد فيه سعادته وأحيانا لا يجد حتى من يهتم بـه ممـا قد يفتح له المجال واسعا للخروج إلـى الشـارع بحثـا عن أي نشـاط أو عمل ينسـى بـه صـراعه النفسي و مشاكله الأسرية.

<u>أولا</u>: ظاهرة التصدع الأسري في عينة دراستنا

كما ذكرنا سابقا فإن التصدع الأسري بصفة عامة هو ذلك الخلل الـذي يطـرأ علـى العلاقات الأسرية والذي يكون ناتجـا عن عوامـل كثيـرة منهـا الطـلاق، الوفـاة، النـزاع، الهجـرة ...الخ، ولا شك أن غياب أحد الوالدين أو كلاهما عن الأسرة له تأثير واضح على تربيـة الابـن الحـدث وتوجهاتـه، لأن الأسـرة المتصـدعة عـاجزة عـن القيـام بمسؤولية تربيـة الطفـل وإشـباع حاجاتهم ورغباتهم وبذلك يجد نفسه يتخبط فـي مشـاكل تـؤثر علـى مجـرى حياتـه فـي المستقبل وتظهـر نتائجهـا فـي سـن البلـوغ والمراهقـة، كمـا قـد يقصـد بالتصـدع الأسـري ذلـك الخلـل والاضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة، وسـوء التفـاهم الـذي يحصـل بـين الوالـدين وانعكاسه على شخصـية الأولاد، وجهل الوالـدين بأسـاليب التربيـة السليمة، فالخلافـات العائليـة تمنـع التطـور الطبيعـي لشخصـية الطفل، ليجـد نفسـه مضـطرا للبحـث عـن جماعـة أخـرى غيـر أسرته يشعر فيها بالأمان والحنان كجماعة الرفاق التي قد لايكون حـرا فـي اختيارهـا ممـا يزيـد مـن احتمـالات وقوعـه فـي جماعـة رفـاق السـوء، احتمـالات دخولـه إلـى الحيـاة المهنيـة فـي سـن مبكرة تكون أخطارها عليه أكثر من فوائدها.

فمـن دراسـتنا الميدانيـة حـول ظـاهرة عمـل الأحـداث وعلاقتهـا بالتصـدع الأسـري تحصلنا على الجدول التالي الذي يوضح توزيع عينتنا حسب ظاهرة التصدع الأسري وقد قمنـا

بتصنيف الأسر إلى نوعين: أسر متصدعة أي يغيب فيها أحد الوالدين أو كلاهما لأي سبب من الأسباب إما بالطلاق أو النزاع أو الوفاة، والنوع الثاني أسر عادية أي غير متصدعة كاملة الأعضاء.

جدول رقم (24): توزيع أفراد العينة حسب متغير التصدع الأسري

غياب أحد الوليد أو كلاهما	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	%25.83
لا	89	%74.16
المجموع	120	%100

إن أول ما نلاحظه من هذا الجدول هو أن أغلب أسر الأحداث العاملين وبنسبة 74.16% غير متصدعة أي لا يغيب فيها أحد الوالدين أو كلاهما بصفة دائمة، أما نسبة الأسر المتصدعة فقد بلغت 25.83% وهي نسبة معتبرة بالنسبة لخطورة الظاهرة على عملية التنشئة الإجتماعية للطفل، لأن التصدع الأسري له آثار سلبية على هذه الأخيرة.

وحتى نتعمق أكثر في هذه الفئة من الأسر (أي المتصدعة) قمنا ببناء جدول يبين نوع الغياب هذا، إما أن يكون غياب الأم أو غياب الأب فقط، أو لكلا الوالدين وتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (25): توزيع أفراد العينة الذين يعيشون في أسر متصدعة حسب نوع التصدع الأسري

نوع التصدع الأسري	التكرار	النسبة المئوية
غياب الأم	8	%25.80
غياب الأب	19	%61.29
غياب الوالدين معا	4	%12.90
المجموع	31	%100

من الجدول رقم ( ) نلاحظ أن الأسر المتصدعة من عينتنا والتي شكلت نسبة 25.83% كانت أعلى نسبة فيها تعاني من غياب الأب بـ 61.29%، وهذا الغياب الدائم سببه إما طلاق أو وفاة، حيث أنه وفي أغلب الأحيان لما يحدث الطلاق بين الزوجين فإن حضانة الأبناء تنتقل إلى الأم إلى سن معينة.

ثم تأتي فئة الأحداث الذين يعانون من غياب الأم عن الأسرة والتـي شكلت نسبتها 25.80% من الأسر المتصدعة ليجد الابن الحدث وفي أغلب الأحيان نفسه تحت رحمة زوجة الأب، فمواقف الحياة تثبت في كثير من الأحيان أن زوجـة الأب أو زوج الأم نـادرا مـا يقدران موقفهما تجاه الأبناء الجدد ولعلنا نجد هنا مثلا عن ذلك في موقف زوجة الأب التي تتحيز دائما لأبنائها، وتفعل العكس تماما بالنسبة لأبناء زوجها، والفتاة بصفة خاصة، تغار من زوجة أبيها، لأنها ترجوا أن تحل محل أمها في حب أبيها لها وأن تكون سيدة البيت ورعايـة الأطفـال، ومـن ثم يبدأ الأطفال في معاداة زوجة أبيهم، الأمر الذي يجعل زوجـة الأب تتصـرف معهم بعدوانيـة وتسلط يجعل من الابن الحدث يمقت جو الأسرة هذا وينفر منه.

ثانيا: تأثير التصدع الأسري على الراحة النفسية للحدث العامل

إن ظـروف المنـزل الطبيعيـة والتـي نقصـد بهـا الأسـرة التـي تتكـون مـن أب وأم وأبنائهما، والذين يعيشون تحت سقف بيت واحد عيشـة اجتماعيـة وفـي توافق اجتمـاعي كامل تلعب دورا فعالا في تنشئة الحدث اجتماعيا دون أي مشاكل أو عراقيل، لأن الظروف فـي مثل هذه الحالة تكون مهيأة من قبل الوالدين وبتعاونهما على تربية الأبناء دون أي صراع أو خلاف أو تناقض يجعل من الابن في حيرة من أمره، فإذا اختل هذا التوافق بسبب الكراهيـة أو سوء الفهم أو الطلاق تصبح ظروفه الإجتماعية غير طبيعية وبالتالي قد تتـأثر راحتـه النفسية داخل أسـرته، ومـن دراسـتنا الميدانيـة وبعـد أن ربطنـا الراحـة النفسـية للابـن الحـدث داخـل أسـرته بالتصدع الأسري وذلك من تصريح أفراد عينتنا تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (26): علاقة غياب أحد الوالدين أو كلاهما عن الأسرة بالراحة النفسية للحدث

الراحة النفسية للحدث داخل الأسرة غياب أحد الوالدين أو كلاهما (التصدع)	نعم	لا	أحيانا	المجموع
نعم	**%9.67** 3	**%74.19** 23	**%16.12** 5	**%100** 31
لا	**%51.68** 46	**%40.44** 36	**%7.86** 7	**%100** 89
المجموع	**%40.83** 49	**%49.16** 59	**%10** 12	**%100** 120

من جدولنا هذا نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد عينتنا صرحوا بأنهم غير مرتاحين نفسيا داخل الأسرة بـ 49.16%، وكانت أعلى نسبة فيهم وهي 74.19% يعانون من غياب أحد الوالدين أو كلاهما ، و 40.44% يعيشون في أسر كاملة وهذا دليل على أن وجود الوالدين في الأسرة له دور فعال في راحة الابن الحدث النفسية وشعوره بالاطمئنان العاطفي خاصة إذا كان هذا الحضور مدعما بتوافق وعلاقات طيبة بينهما.

بالنسبة للأحداث الذين صرحوا بأنهم يشعرون بالراحة النفسية في الأسرة فقد كانت نسبتهم 40.83%، وكانت موزعة في الأسر الكاملة بأعلى نسبة بـ 51.68%، وعند الأسر المتصدعة بـ 9.67%، في حين نلاحظ أن الأحداث الذين أحيانا ما يشعرون بالراحة فقد كانت نسبتهم هي الأقل بـ 10% موزعة على الأسر المتصدعة بـ 16.12% و الأسر الكاملة بـ 7.86%، ومن هذا الجدول نستنتج ما للأسرة من دور في رعاية أبنائها والحفاظ عليهم وعلى سعادتهم وشعورهم بالراحة، حيث أن الأسرة هي دائما في حالة صراع مع الشارع ورفاق السوء الذين قد يؤثرون على مبادئ الطفل ومواقفه واتجاهاته المستمدة من الأسرة، خاصة إذا شعر هذا الأخير بعدم التكيف مع وسطه الأسري المضطرب، وحسب الكثير من آراء علماء الإجتماع وعلماء النفس الإجتماعي فإن الطفل الذي ينشأ في كنف أسرة يسودها الفساد والاضطراب بين أفرادها وسوء في العلاقات بين أعضائها يتأثر بجو هذه الأسرة وبتقاليدها وعاداتها وسلوكها، ويتأثر بشكل خاص بمن هم أكبر سنا منه، فالأسرة

الصالحة والسعيدة عبارة عن وحدة متجانسة مكونة من مجموعة أفراد (الزوج والزوجة والأطفال)، تتفاعل مشاعرهم تفاعلا إيجابيا وتنصهر اتجاهاتهم وتتكامل وظائفهم وتتوحد غاياتهم، ومن أهم مقومات هذه الأسرة والتي إذا غابت، غاب فيها الاستقرار، توفر المستوى المعيشي المناسب الذي يضمن وسائل الاستقرار من مأوى ومورد الدخل ونظام الأمن العام، واكتمال هيئة الأسرة العادية من حيث وجود كل أعضائها من أم وأب وأولاد، لأن غياب أي عنصر من هذه العناصر يضر بوحدتها ويقضي على الوظائف الاجتماعية والطبيعية التي كان يؤديها، كما أن تكامل الأسرة من حيث توحد الاتجاهات والمواقف بين عناصرها عنصر أساسي من حيث عملية التضامن والتماسك في الوظائف والعمل المشترك والاتجاه نحو أهداف وغايات واحدة، والتكتل لدرء أي خطر يأتي من الخارج يهدد كيانها.

هناك عنصر آخر يلعب دورا في الاستقرار الأسري وهو النظام من حيث احترام القانون العام للأسرة وآداب السلوك والعرف والتقاليد والاحترام والإخلاص والمحبة، وإذا توفرت هذه الشروط قوي وتدعم بنائها وشعر أفرادها خاصة الصغار منهم بالسعادة ولذة الحياة الاجتماعية وأصبحت بمعزل عن عوامل الاضطراب والتفكك، أما إذا شاب وحدتها الاختلال وانعدمت دعامة من الدعائم المذكورة سابقا، تطرقت إليها عوامل الفساد وسادتها المشاكل والصراعات وكانت معرضة لكل أنواع التصدع الذي ينشأ عادة عن تصادم المواقف وتعارض الاتجاهات بين عناصر الأسرة فتنقلب كل الأوضاع من سعادة إلى تعاسة وشقاء، وتتفتت وحدتها ويصعب بعد ذلك إعادتها إلى ما كانت عليه من قبل.

ومن بين مميزات هذا التصدع النزاع بين الزوجين الذي يعتبر أمرا عاديا إذا كان قليل الحدوث، ويعتبر بسيطا فينتهي أثره ولا يترك في النفوس شيئا يذكر، وقد يكون خطيرا إذا كان متكررا حيث يصبح أشبه بالحروب الباردة التي تهدد كيان الأسرة بكامله، ويصبح الطفل في مثل هذه الظروف معرضا لشتى أنواع الاضطراب النفسي، فالراحة النفسية للطفل متلقة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستقرار الأسري وحضور كل من الأب والأم في تربيته، أما إذا غاب أحدهما فسيغيب معه دوره الذي كان يمارسه والمتمثل في تلقين التنشئة الاجتماعية للأبناء باعتبارها أهم محدد لاتجاهات الطفل في المستقبل.

فالأسرة الصالحة هي العلاج الفعال للميل الموروث إلى السوء، أما الأسرة المتصدعة فهي تربة صالحة لهذا الميل [1].

إن انعدام الراحة النفسية للابن الحدث داخل أسرته قد يكون له أسبابا أخرى غير التصدع الأسري، ومن دراستنا الميدانية وبعد مقابلة فئة الأحداث الذين صرحوا بأنهم غير مرتاحين نفسيا والذين قدرت نسبتهم بـ 49.16% من أفراد عينتنا وهي أكبر نسبة وبعد أن طرحنا عليهم سؤال حول سبب عدم وجود هذه الراحة في الأسرة كانت إجابات الأحداث مصنفة في الجدول التالي:

جدول رقم (27): توزيع الأحداث العاملين الذين صرحوا أنهم غير مرتاحين نفسيا داخل الأسرة حسب سبب عدم الراحة

سبب عدم وجود الراحة النفسية في الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
الفقر	25	%42.37
وجود أفراد الأسرة في حالة صراع دائم	17	%28.81
التفكك الأسري	15	%25.42
ضيق المنزل	2	%3.38
المجموع	59	%100

ومن هذا الجدول نلاحظ أن الفئة العظمى من الأحداث الذين لا يشعرون بالراحة النفسية داخل الأسرة صرحوا بأن الفقر هو سبب الأول لهذه الحالة وبنسبة42.37% ، ثم تنخفض النسبة إلى 28.81% للذين صرحوا بأنهم غير مرتاحين نفسيا بسبب وجود أفراد الأسرة في حالة صراع دائم، ثم تليها مباشرة نسبة الأحداث غير المرتاحين نفسيا بسبب التفكك الأسري بـ 25.42%، وفي الأخير وبنسبة ضئيلة جدا (3.38%) صرحوا بأن سبب عدم الراحة النفسية لهم هو ضيق المنزل.

ومنه نستطيع أن نستنتج أننا نعود دائما إلى ضعف المستوى المعيشي الذي وجدنا أنه السبب الأول وراء إرسال الأحداث إلى الحياة المهنية وهنا وجدنا أنه السبب الأول لعدم الشعور بالراحة النفسية داخل الأسرة للأبناء، لأن الأطفال يطلبون الكثير من الأشياء التي نراها نحن تافهة لكنها في الحقيقة ذات أهمية كبيرة جدا كالألعاب التي تنشط أفكارهم و

(1) علي محمد جعفر، مرجع سابق، ص.66

تغذيها، نوع الملابس والغذاء لأن الطفل بطبيعته دائما يقارن نفسه مع أقارنه في طريقة اللباس، نوع الألعاب، نوع الأسرة، نوع المنزل وحتى في بعض الأحيان شكل الوالدين أو شخصيتهم، فإذا وجد نفسه بعد هذه المقارنة ناقصا فسوف يتسبب ذلك في انطوائه أو تصرفه بعدوانية مع أفراد أسرته وكما يرى بعض علماء النفس الإجتماعي فإن «الأثر المباشر للفقر يكمن في اضطرار هؤلاء الأحداث للعمل في أتفه الحرف والخدمات » [1] كممارسة بعض النشاطات التجارية البسيطة من بيع السجائر والجرائد والحلويات إلى أن يصل إلى العمل في بعض الورشات الحرفية كالنجارة وحتى الحدادة، لإشباع حاجاته التي حرم منها في فترة طفولته، فنجد في بعض الأحيان الكثير من الأحداث يعملون مقابل أجور زهيدة ليصرفوها في بعض الأشياء التافهة كشراء الحلويات أو بعض اللعب التي يتعطش إليها هذا الطفل.

ثالثا: علاقة عدد ساعات العمل التي يقضيها الحدث بالتصدع الأسري

إن الأسرة تمثل المجتمع الصغير بالنسبة لحدث، ومن خلاله ينطلق إلى المجتمع الكبير حاملا معه ما اكتسبه منها، وفي المجتمع الحديث تلعب الأسرة دورا كبيرا في تنشئة الأحداث ورعايتهم وحمايتهم من الانحراف كما تعمل على تدريبهم وتنمية العلاقات الإجتماعية لديهم ونقل القيم الروحية والأخلاقية إليهم، وتدل الكثير من الدراسات أن العلاقات المعنوية والمادية التي كانت تسود الأسرة في الماضي قد ضعفت نتيجة للتأثيرات الحضارية المختلفة حيث أصبحت الأسرة معرضة للإنهيار والتصدع أكثر من السابق، وأصبح الأحداث عرضة لعدم كفاية الرعاية اللازمة فيقعون فريسة لعدة سلوكات انحرافية التي تجعلهم يبتعدون عن الأسرة ويقعون في أحضان الشارع فيتعلمون ثقافات جديدة ترتكز على المادة خاصة إذا قام الحدث بأي عمل يعود عليه بالربح ويكون حرا في إنفاق هذا الربح، وهذا الربح يأتيه من المدة التي يقضيها في الشارع لممارسته لهذا العمل.

ومن دراستنا قمنا بربط متغير عدد الساعات التي يقضيها الحدث في الشارع لممارسة نشاطه العملي بغياب أحد الوالدين عن الأسرة أو كلاهما (التصدع الأسري)،

---

(1) علي محمد جعفر، نفس المرجع السابق، ص.66.

فتحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (28):علاقة عدد الساعات التي يقضيها الحدث في العمل بالتصدع الأسري

عدد ساعات العمل / التصدع الأسري (غياب أحد الوالدين أو كلاهما)	2-1 ساعة	4-3 ساعات	6-5 ساعات	8-7 ساعات	المجموع
نعم	**%3.22** 1	**%35.48** 11	**%6.45** 2	**%54.83** 17	**%100** 31
لا	**%17.67** 16	**%42.69** 38	**%24.71** 22	**%14.60** 13	**%100** 89
المجموع	**%14.16** 17	**%40.83** 49	**%20** 24	**%25** 30	**%100** 120

بعد أن رأينا سابقا بأن الفقر هو السبب الرئيسي لفقدان الحدث للراحة النفسية في الجو الأسري الذي يعيش فيه، قمنا الآن بربط متغير عدد الساعات التي يقضيها الحدث في الشارع لممارسة نشاطه العملي بغياب أحد الوالدين عن الأسرة (التصدع الأسري)، وقد قسمنا هذه المدة إلى أربع فئات فوجدنا أن أكبر فئة من الأحداث العاملين يستغرقون من 3-4 ساعات في العمل ونسبتهم 40.83% كانت موزعة كالتالي: أكبر نسبة عند الأحداث الذين يعيشون في أسر غير متصدعة 42.69% مقابل 35.48% للأحداث في أسر متصدعة، ثم تأتي مباشرة فئة الأحداث الذين يستغرقون من 7-8 ساعات في العمل أي في الشارع وهي مدة طويلة جدا بالنسبة لقدرات الحدث البدنية والنفسية والعقلية ونسبتهم 25% وقد كانت موزعة بأعلى نسبة عند الأسر المتصدعة بـ 54.83% مقابل 14.60% عند الأسر العادية ونستطيع من هذا أن نستنتج أن ساعات العمل الطويلة هذه لها علاقة بالتصدع الأسري، حيث أننا وجدنا أن أكبر نسبة من هؤلاء الأحداث يعانون من التصدع في أسرهم إلا أنا هذه العلاقة هي ربما نسبية مقارنة بالجدول رقم () حيث أننا وجدنا أن أكبر نسبة من الأحداث في عينتنا لا يعيشون في أسر متصدعة.

أما بالنسبة لفئة الأحداث الذين يعملون من 5 إلى 6 ساعات فقد كانت نسبتها 20% أي بتقارب مع فئة التي سبقتها، وكانت أعلى نسبة منها لا تعاني من التصدع الأسري ونفس الملاحظة بالنسبة لفئة الأحداث الذين يعملون من 1-2 ساعة، حيث لاحظنا أن أغلبيتهم يعيشون في أسر عادية أي أسر تتمتع بذلك التفاعل المستمربين أعضائها والذي يعتبر من

مظاهر الأسرة الأساسية والذي يعطيها أهميتها الخاصة في نمو شخصية أعضائها وخاصة منهم الصغار.

إن حاجة الابن الحدث إلى الاستجابة الودية والحميمية من أهم الأشياء التي تعطيها الأسرة لأعضائها، ويحصل الحدث على هذه الحاجة من قبل الآباء، لذلك فإن خبرة الأبناء وحياتهم مع أبويهم دون انفصال تعتبر كبيرة القيمة وهي التي تخلق الروابط الوجدانية للطفل مع أسرته حتى وإن كانت هناك بعض مظاهر العلاقات غير الملائمة [1]، أما إذا تدهورت العلاقات في الأسرة وسادها الاضطراب وانفصل الوالدين فقد تتقلص الروابط الوجدانية التي تربط الطفل بأسرته، ويلجأ إلى الشارع ويقضي فيه معظم أوقاته وهنا يتدخل أيضا عامل المستوى المعيشي والظروف الإقتصادية التي تعيشها الأسرة، فقد يثبت أن انخفاض المستوى المعيشي وقلة الدخل أو ندرته تعتبر من الأسباب الأساسية لمثل هذه المشكلات [2]، حيث أنه إذا سقطت الأسرة في دوامة الفقر فسوف تغيب فيه أبسط شروط الحياة الأساسية ومنه سوف تغيب فيها راحة الطفل واستقراره داخل أسرته ليجد الفراغ القاتل هو عدوه وأصل كل الآفات الإجتماعية التي يتعلمها في الشارع الذي يقضي فيه معظم وقته إما في العمل أو في التسكع.

رابعا: اضطراب العلاقات الأسرية بين والدي الأحداث العاملين وأسبابه

كما رأينا سابقا فإن الأسرة هي اتحاد بين اثنين رجل وامرأة وأولادهما، ومعنى هذا الاتحاد هو شبكة العلاقات القوية بين العناصر وعن طريق الاتحاد والترابط الأسري يصبح جو الأسرة مجالا نفسيا مريحا للأبناء الأحداث يتم من خلاله الإشباع العاطفي لهم،

---

(1) محمد الهادي عفيفي، **التربية ومشكلات المجتمع**. ص.44.

(2) محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**. دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص.236.

وعندئذ تنجح الأسرة في آداء وظائفها المختلفة، ولو نظرنا إلى النوع الأول من العلاقات الأسرية وهي علاقة الزوج بالزوجة لوجدنا أنها أهم نوع فيها لما لها من تأثير بالغ على الأطفال، ومن دراستنا وبعد طرح سؤال حول نوع العلاقة بين الوالدين عند الأحداث العاملين تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (29): توزيع العينة حسب نوع العلاقة بين الوالدين

نوع العلاقة بين الوالدين	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	21	%19.26
عادية	58	%53.21
مضطربة	25	%22.93
سيئة	5	%4.58
المجموع	109	%100

من هذا الجدول نرى أن النسبة الكبرى من الأحداث صرحوا بأن نوع العلاقة بين الوالدين هي علاقة عادية وكانت نسبتهم 53.21% ونعني بالعلاقات العادية تلك العلاقات الطبيعية التي تربط الزوجين والتي تكون في أغلب الأحيان علاقات تفاهم واتفاق على أساليب التربية وطرق التنشئة الإجتماعية للأبناء دون صراع أو نزاع، ونادرا ما تتخللها بعض المشاكل العادية والمناوشات الناتجة عن أمور الحياة وظروفها.

ثم تأتي بعدها مباشرة فئة الأحداث العاملين والذين صرحوا بأنهم يعيشون في جو من اضطراب العلاقات هذه ونسبتهم 22.93% ونقصد بالعلاقات المضطربة تلك العلاقات التي يسودها الاضطراب الدائم أي أحيانا ما تكون عادية وأغلب الأحيان الأخرى يشوبها الصراع والنزاع بين الوالدين والناتج عن تناقض أساليب التنشئة الإجتماعية أو عن ندرة الدخل، أو قلته أو تعرض رب الأسرة للتعطل عن العمل.

ثم تنخفض هذه النسبة إلى 19.26% عند الأحداث الذين صرحوا بأن العلاقات بين الوالدين هي جيدة أي يسودها الود والعلاقات الحميمية بين الطرفين أين يجد الابن الطمأنينة والراحة النفسية والاستقرار العاطفي ويسودها التعاون المتكامل وتخلوا من أي نزاع أو صراع، وغالبا ما تكون هذه الأسر مستقرة ماديا.

أخيرا تأتي نسبة الأحداث الذين صرحوا أنهم يعيشون في جو من العلاقات السيئة بين الوالدين والتي كانت نسبتهم ضئيلة جدا مقارنة مع الفئات الأخرى، حيث بلغت 4.58% من مجموع أفراد العينة، أين لا يغيب فيها أحد الوالدين نتيجة الوفاة، حيث أننا ومن جدولنا هذا قد حذفنا فئة الأحداث الذين فقدوا أحد الوالدين أو كلاهما نتيجة وفاة، لأن في هذه الحالة لا

يمكن أن تكون هناك علاقات بين الوالدين، لهذا فقد كان مجموع أفراد عينتنا هو 109 فرد، أي الذين لديهم أب وأم وقد أخذنا بعين الاعتبار حتىحالات الطلاق والتي كانت نسبتها في عينتنا 16.66%، ففي هذه الحالة أيضا هناك علاقات بين الوالدين قد تؤثر على الابن الحدث وغالبا ما تكون مضطربة، إذن ومن هذا الجدول نستنتج أن ظاهرة عمل الأحداث قد تكون مرتبطة بنوع العلاقة السائدة بين الوالدين، ولكن هذا الارتباط هو ضعيف نوعا ما مقارنة بالحالة الإقتصادية التي تعيش فيها هذه الأسرة، لكن رغم هذا فمن واجبنا أن نتعمق قليلا في فئة الأحداث الذين صرحوا بأن العلاقات بين الوالدين مضطربة أو سيئة ونعرف سبب هذا الاضطراب، حيث جمعنا نسبة العلاقات المضطربة والسيئة ودرسنا هذه الحالات وتوصلنا إلى الجدول التالي:

جدول رقم(30): توزيع أفراد العينة (الذين يعيشون في جو من الاضطراب في العلاقات بين الوالدين) حسب سبب هذا الاضطراب

سبب الاضطراب في العلاقات بين الوالدين	التكرار	النسبة المئوية
تعطل الأب عن العمل	10	%33.33
الطلاق	5	%16.66
الفقر	9	%30
نقص المودة والمحبة والتفاهم بين الواليدن	6	%20
المجموع	30	%100

من هذا الجدول نلاحظ أن السبب الرئيسي في اضطراب العلاقات الأسرية في هذه الفئة هو تعطل رب الأسرة عن العمل، وهذا طبعا حسب تصريح الأحداث العاملين، ثم تأتي بعدها مباشرةنسبة 30% الذين أرجعوا سبب الاضطراب إلى الفقر وقلة الامكانيات المادية، لتنخفض إلى 20% الذين صرحوا بأن قلة المودة والمحبة بين الوالدين هي سبب اضطراب هذه العلاقات، وفي الأخير فئة الأحداث الذين أقروا بأن الطلاق والتفكك الأسري هو الذي جعل من العلاقات بين الوالدين مضطربة وسيئة، ومنه نستنتج من هذا الجدول أن النجاح الإقتصادي من أهم الركائز التي تمنح الاستقرار في المجتمع عامة والأسرة خاصة، وتمنح المكانة للأفراد، فإذا تعرض رب الأسرة للتعطل عن العمل يؤدي إلى تدهور قيمته في

نظر الأسرة وبالتالي تتعرض سلطته للزعزعة، بالإضافة إلى أنه في حالة عدم اعتماد الأسرة عليه فإنه يعجز عن مباشرة أي نفوذ طالما أنه لا يستطيع تقديم مزايا اقتصادية، أضف إلى ذلك فإن مركز الزوج العاطل يتأثر، وفي ظل النظام الأبوي التقليدي فإن من واجب الزوج أن يقوم بالإنفاق على زوجته وحمايتها، وعليها هي أن تقوم برعاية شؤون البيت واحترامه وطاعته، حيث أن خضوع الزوجة لسلطة زوجها يعتبر جزءا من دور المرأة في العلاقة المتبادلة بين الزوج والزوجة، ومنه فإن البطالة تؤدي إلى تقويض سلطة الزوج والتي تستند إلى قيامه بالإنفاق على الزوجة [1].

إن علاقة الزوج بالزوجة كما قلنا سابقا هي أساس استقرار الحياة داخل هذه الجماعة الصغيرة التي تعتبر نواة المجتمع وهي (أي العلاقة هذه) مصدر التوافق في شخصية الحدث وجعله من الأسوياء، فقد أثبتت الكثير من الأبحاث أن عددا كبيرا من الأطفال غير الأسوياء ينتمون إلى أسرر متفككة ضعفت فيها العلاقات بين الزوجين وكثر بينهم الخلاف والشجار، كما أثبتت أن الأحداث الأسوياء ينتمون إلى أسر سليمة متماسكة قويت فيها العلاقات القائمة بين الزوجين، ونحن نعرف أن الأطفال في حاجة إلى الرعاية والحب والحنان والاستقرار، ودون شك فإنهم لن يجدوا التربية الصالحة والكاملة في جو أسري متوتر بسبب اختلاف الأبوين وتصادمهما المستمر، الأمر الذي يجعل الطفل في توتر وحيرة بين الخضوع للأب أو الأم، وفي بعض الأحيان قد يتعلم الطفل استخدام أحد الوالدين ضد الآخر أو يستخدم أحد الوالدين الطفل ضد الطرف الآخر، أو يهمل أحد الوالدين أو

---

(1) محمود حسن، نفس المرجع السابق، ص.70.

كلاهما الطفل، وعندئذ يشعر بالإهمال وعدم الرغبة فيه ويحس أنه غير محبوب أو عديم القيمة، لذلك يلجأ للإنطواء أو للعدوان، أو يلجا للشارع ليتعلم ألوان مختلفة من السلوك المنحرف، إما لجذب الانتباه أو للإنتقام من الأسرة، كما قد يتعلم بعض النشاطات المهنية التي تعود عليه بالفائدة المادية التي يشعر من خلالها بالإستقلال المادي عن أسرته ومنه الراحة النفسية المفقودة، ومن دراستنا هذه وجدنا أن اضطراب العلاقات بين الزوجين في حالة وجودها كا سببها الرئيسي الفقر أو البطالة والتي بدورها تؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسرة المعيشي، وبالتالي نعود مجددا إلى القول بأن التخلخل الأسري له علاقة وطيدة بالحالة المادية للأسرة، هذا يعني أن تأثير التصدع الأسري على خروج الأحداث إلى سوق العمل هو مرتبط بدرجة كبيرة بالحالة المعيشية لهؤلاء الأبناء.

كما تشغل العلاقة بين الإخوة مكانة هامة في نمو شخصية الطفل ويرتبط نجاح هذه العلاقات بنجاح الوالدين في اتباع أساليب واحدة في معاملة الأبناء وعدم التفرقة بنهم نتيجة الترتيب الميلادي أو النوع أو غير ذلك من الأسباب، كما يختلف دور الأسرة في التطبيع الإجتماعي تبعا لطبيعة تركيبها من حيث كونها أسرة متماسكة تعيش متوافقة أو هي أسرة مفككة أو متصدعة، أوجدت انفصال الوالدين بالطلاق أو السفر أو الهجرة، كما يختلف دور الأسرة بحسب حجمها وما يتاح للأبناء من وقت الآباء، فكلما قل عدد أفراد الأسرة كلما أتيح للأبناء نصيبا أكبر من وقت آبائهم، فكانوا أسعد حظا بذلك بالمقارنة بالأسر ذات الحجم الكبير الذي يستهلك وقت الآباء في السعي على الرزق، ويختلف أيضا نمط التطبيع الإجتماعي في الأسرة حسب انتماء الطفل على طبقة اجتماعية بعينها، فالطبقة الدنيا تحبذ العقاب المادي بينما الطبقة الوسطى أقل استعمالا له وتفضل التأنيب والتوبيخ، بينما تلجأ الطبقة العليا إلى استعمال الإرشاد والتوجيه.

خلاصة الفصل

إن الأسرة تعد أكثر المؤسسات الإجتماعية أهمية من حيث التنشئة الإجتماعية، فهي البيئة الإجتماعية الأولى التي يتلقى فيها الطفل أول احساس بما يجب وما لا يجب القيام به، والأسرة المتصدعة عاجزة عن توفير ما يحتاج إليه الحدث من استقرار وحب وقد تكون عاجزة حتى عن توفير الدعم المادي له، ومن الدراسة الميدانية التي قمنا بها وجدنا أن التصدع الأسري ليس هو العامل الرئيسي في توجه الأحداث على الحياة المهنية وإنما تتدخل عوامل أخرى، كالعامل الإقتصادي، حيث وجدنا أن أكبر نسبة من الأحداث العاملين في عينتنا يعيشون في أسر سليمة بنسبة 74.16% وأعلى نسبة منهم يغيب لديهم الأب عن الأسرة، كما أننا حاولنا ربط متغير الراحة النفسية للإبن الحدث داخل أسرته بالتصدع الأسري فوجدنا العلاقة وطيدة بينهما، حيث أن أعلى نسبة من الأحداث في عينة دراستنا والذين يعانون من فقدان الراحة النفسية داخل الأسرة هم يعيشون في أسر متصدعة وبنسبة 74.19% مقابل أعلى نسبة من الأحداث الذين يتمتعون بهذه الراحة هم يعيشون في أسر سليمة لا يغيب فيها الأبوين، وهنا نستنتج ما للأسرة من علاقة بسعادة أبنائها الصغار وشعورهم بالطمأنينة والحماية، وبعد أن تعمقنا في فئة الأحداث الذين يعانون من نقص الراحة داخل الأسرة وجدنا أن أغلبيتهم يصرحون بأن هذا الشعور سببه الفقر وهو المشكل الذي وجدنا أن النسبة العالية من أفراد عينتنا تعاني منه والذي رأينا أنه المسؤول الأول عن إرسال الأحداث إلى سوق العمل، وعدنا بعد ذلك إلى ربط متغير عدد ساعات العمل التي يقضيها الحدث العامل في الشارع (في العمل)، بالتصدع الأسري فتوصلنا إلى أن هناك ارتباط بين المتغيرين، حيث وجدنا أن أعلى نسبة من الذين يقضون أطول مدة في الشارع من 7-8 ساعات يعيشون في أسر متصدعة، إلا أن هذه العلاقة كانت نسبية بين الوالدين باعتبارها أهم أنواع العلاقات الأسرية فتحصلنا على أعلى نسبة منها علاقات عادية بنسبة 53.21%، وتليها مباشرة العلاقات المضطربة بنسبة أقل 22.93%، ونستنتج أن ظاهرة عمل الأحداث قد تكون مرتبطة بنوع العلاقات السائدة بين الوالدين لكي يبقى عامل الحالة الإقتصادية الحاسم في انتشار هذه الظاهرة، حيث وبعد أن أخذنا فئة الأحداث الذين يعانون من اضطراب العلاقات بين الوالدين وجدنا أن أغلبهم صرح بأن تعطل الأب عن العمل هو السبب في هذه النزاعات وتليها مباشرة نسبة الذين أرجعوا ذلك إلى الفقر بنسبة 33.33% و 30% على الترتيب، وهذا بالنسبة لحالة الاضطراب في العلاقات

الأسرية، وبالتالي نستخلص أن التصدع الأسري لا يدفع بالضرورة بالحدث إلى العمل، فالأحداث الذين ينتمون إلى أسر متصدعة ويمارسون عملا يكون غرضهم في معظم الأحيان مساعدة أسرهم بدخل مادي إضافي، خاصة إذا كان المعيل الأول للأسرة أي الأب هو الغائب عن البيت، ومنه فإن الفرضية الثانية من دراستنا هذه لم تتحقق كما كنا نتوقع إلا إذا تداخلت عوامل أخرى قد نتعرض لها في بحوث قادمة.

الفصل الثامن

تحليل بيانات الفرضية الثالثة

تمهيد

أولا: التسرب المدرسي عند الأحداث العاملين في دراستنا

ثانيا: علاقة التحصيل الدراسي للحدث بعدد الساعات التي يقضيها في العمل

ثالثا: أسباب الرسوب المدرسي عند الأحداث العاملين

رابعا: علاقة التفكير في ترك الدراسة والتفرغ للعمل بضعف التحصيل الدراسي

خامسا: تأثير التسرب المدرسي على مدة العمل عند الحدث

خلاصة الفصل

تـمهـيد

تعد المدرسة المؤسسة الإجتماعية الثانية التي يتصل بها الحدث بعد أسرته، حيث يتلقى المعلومات والمعارف التي يحتاج إليها عند بلوغه، ويتم فيها تقييم مستواه عن طريق الإختبارات البيداغوجية والتي يتقرر بها نجاحه أو فشله، لكن إذا تعدى نشاط الحدث الدراسة واقترن بالعمل فسوف يكون لذلك نتائج وخيمة على مستقبله، فالكثير من الآراء تؤكد على أن الحدث إذا ضعف مستواه الدراسي قد يرسب من سنة لأخرى وقد يصل به الأمر إلى التسرب نهائيا منها، ولا يجد أمامه في مثل هذه السن الحرجة إلا العمل أو الدخول إلى مراكز التكوين المهني.

<u>أولا</u>: التسرب المدرسي عند الأحداث العاملين في دراستنا

بعد الإستقلال وكنتيجة للظروف التي مرت بها الجزائر شهدت المدرسة الجزائرية عدة مشاكل منها قلة المدارس، ندرة الكتب، نقص المعلمين والانتشار الواسع للأمية بين أفراد المجتمع، فبذلت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة لتعميم التعليم واجباريته ومجانيته، فقد جاء في المادة 18 من دستور 1963م « التعليم اجباري ومجاني للجميع دون استثناء وهذا في إطار القيم الوطنية والحاجات الإجتماعية» [(1)]، وبتبني المخطط الرباعي الأول (1970-1973) عمل هذا الأخير على تدارك وضعية المدرسة الجزائرية وحاول إدماجها في الحياة الإجتماعية، أما المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وحسب تركي رابح فإنه «حاول أن لا يجعل من المدرسة الجزائرية جزء لا يتجزأ من واقع المجتمع الجزائري فحسب ولكنها قائدة ورائدة لعملية التطور والنهضة في البلاد بعد التغيرات العميقة والجذرية التي أدخلها على نظمها وهياكلها وأساليب التعليم والتكوين فيها» [(2)]، وفي 1976م صادقت الحكومة على نظام المدرسة الأساسية التي تحتوي على ثلاث أطوار متتابعة، وقد وقد نصبت السنة الأولى من التعليم الأساسي ابتداءا من الموسم الدراسي 80-1981 (انظر الجدول رقم ( ) في الملحق).

---

(1) Ministère de l'orientation national, (**La constitution**). Direction de la documentation et des publication, 1963, P. 11.

(2) تركي رابح، **أصول التربية والتعليم**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص.120.

ومن دراستنا الميدانية حول الأحداث العاملين الذين كان اختيارهم دون معرفة حالتهم المدرسية فقد كان الجدول التالي يوضح نسبة الإلتحاق بالمدارس عند المبحوثين:

جدول رقم (31): توزيع المبحوثين حسب الإلتحاق بالمدارس

الإلتحاق بالمدرسة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	88	%73.33
لا	32	%26.66
المجموع	120	%100

من هذا الجدول أول ما نلاحظه هو أن نسبة الإلتحاق بالمدارس هي أعلى حيث وصلت إلى 73.33% مقابل 26.66% من المتسربين من المدارس وإذا قارنا هذه النسبة بنسبة الإلتحاق بالمدارس المسجلة في الجزائر لسنة 1998م والتي وصلت إلى 83.05% نجد أنها منخفظة بـ 9.72% وهذا ربما لظروف الحياة عند هؤلاء الأحداث والسؤال المطروح هنا ما هي مسؤولية النظام المدرسي وما هي مسؤولية النظام الأسري في هذه الحالة وما هو مصير هؤلاء الأحداث الذين يتسربون من المدرسة.

وحسب مصطفى بوتفنوشت والذي يتحدث عن فئة الأحداث من 15-20 سنة والمتسربين من المدارس فهو يضع 3 احتمالات، الأول هو أن الأسرة هي التي تلعب دور امتصاص هذه الفئة، والتي تستطيع أن تتقبل مهلة مقدرة بين 2-3 سنوات للحدث لإيجاد عمل، وبأخذ عين الاعتبار أنه لم يصل إلى سن العمل القانونية، إذن في هذه الحالة يعيش الحدث مع أسرته دون أي مشاكل بحثا عن أي تكوين أو فرصة عمل موسمية حتى ولو كان المدخول زهيدا[1].

الاحتمال الثاني هو توجه هؤلاء الأحداث إلى النشاطات التجارية الحرة في الأسواق والمتمثلة في إعادة بيع بعض المواد النادرة والمستوردة من الخارج، أما الاحتمال

(1) Mustapha Boutefnouchet, **Système social et chengement social en Algérie**. O.P.U, Alger, ,P.135

الأخير هو توجههم إلى النشاطات الانحرافية والمتمثلة في السرقة وبيع المواد المسروقة ونستطيع أن نسجل بالنسبة لجنس الإناث نشاطات الدعارة كوسيلة للحصول على الأموال.

هناك فئة أخرى يجب أن لا نغفلها ألا وهي فئة الأحداث من 6-14 سنة والذين لم يدخلوا المدرسة أصلا، والتي مثلت سنة 1980م 1244000 طفل، والإناث يمثلن أكبر نسبة فيهم خاصة في المناطق الريفية [1]، أما بالنسبة إلى دراستنا فليس هناك من المبحوثين من لم يلتحق بالمدرسة أبدا، بل كلهم التحقوا بالمدارس من قبل وتوقفوا في سن معينة، والجدول التالي يوضح الطور الدراسي الذي توقفوا عنده:

جدول رقم (32): توزيع المبحوثين المتسربين حسب الطور الدراسي الذي توقفوا عنده.

الطور الدراسي الذي توقف عنده الحدث	التكرار	النسبة المئوية
الطورالأول	3	%9.37
الطور الثاني	10	%31.25
الطور الثالث	19	%61.29
المجموع	32	%100

ومنه نستنتج من هذا الجدول أن النسبة الأعلى من المتسربين من المدرسة غادروها في الطور الثالث بـ 61.29%، خاصة في السنة التاسعة بعد امتحان شهادة التعليم الأساسي والذي يتقرر فيه إما مواصلة الدراسة والانتقال إلى الثانوية أو إعادة السنة أو الطرد إلى الحياة العملية، وفي مثل هذا السن يكون الحدث غير قادر على هذه الحياة التي يجد نفسه مجبرا عليها من قبل الأسرة.

قد يغادر الحدث المدرسة مجبرا أو إراديا، وهنا يكمن دور المدرسة في غرس مبادئ حب العلم عند التلاميذ، فهي المنظمة الرئيسية التي يوكل إليها المجتمع دور تلقين الثقافة للتلميذ بصورة رسمية ونظامية وإلزامية في نفس الوقت، فقد أصبح من العسير على الأسرة وحدها القيام بنقل التراث الثقافي إلى الأبناء، لهذا فإن تكيف الطفل في الوسط

---

(1) Mustapha Boutefnouchet, OPCIT, P.135.

المدرسي هو مرتبط ارتباطا وثيقا بالمدرسة نفسها كنظام وسلطة وبأسلوب التنشئة الإجتماعية المتبع، وبشخصية المعلم والذي يعد البديل التربوي للأب أو الأم، وهو النموذج الجيد الذي

يجب أن يحتذيه الطفل ويقلده ويقتدي به، وهو المنفذ للسياسة التعليمية وهو ممثل السلطة في المدرسة، ومن ثم يتعاظم دوره داخل المدرسة.

وقد يكون مصير التلميذ في المدرسة مقترن بالمعلم اقترانا كبيرا وقد تتدخل عوامل أخرى كالقيم الإجتماعية السائدة في تلك البيئة ومن دراستنا الميدانية وبعد أن قمنا باستجواب الأحداث العاملين والذين تسربو من المدرسة بحثا عن السبب الذي جعلهم يغادرون المدرسة تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (33): توزيع المبحوثين الذين غادروا مقاعد الدراسة حسب سبب مغادرتهم لها

سبب مغاردة الأحداث مقاعد الدراسة	التكرار	النسبة المئوية
نبذ الوسط الدراسي	8	%25
التفرغ للعمل	7	%21.87
الفقر	11	%34.37
ضعف التحصيل المدرسي	4	%12.5
عدم تشجيع الأسرة	2	%6.25
المجموع	32	%100

ومن هذا الجدول ومن تصريحات المبحوثين قسمنا أجوبتهم إلى خمسة أفكار حيث كانت النسبة الأعلى من أفراد المبحوثين الذين غادروا مقاعد الدراسة صرحت بأن الفقر هو السبب بـ 34.37% حيث أن التلميذ الذي يعيش في أسرة فقيرة نفسه غير قادر على شراء الأدوات المدرسية، وهذا ما صرح به معظم التلاميذ وحتى أبسط الأشياء كالمحفظة أو اللباس اللائق فهناك بعض الحالات من لا يجد الحذاء للخروج من المنزل إلى المدرسة فيتحتم عليه التغيب إلى أن يحصل عليه ومنه فيصعب على التلميذ في مثل هذه الحالات التكيف مع المحيط الأسري حيث يشعر دائما بعقدة النقص عن زملائه ليدخل في مرحلة الانطواء فيضعف تحصيله الدراسي تدريجيا إلى أن يغادر المقاعد نهائيا ويكون مصيره البحث عن عمل.

ثم تأتي بعدها فئة الأحداث الذين صرحوا بأنهم تركوا مقاعد الدراسة بسبب نبذ الوسط المدرسي، أي أنهم لم يستطيعوا التكيف مع هذا الوسط بنسبة 25%، خاصة إذا كان نظام المدرسة عامة والأساتذة خاصة يستعملون أسلوب السلطة القهرية وعدم التفهم لشخصية

الطفل الحساسة وأول يوم يدخل فيه الطفل إلى المدرسة يعتبر ذا أهمية بالغة في هذا الصدد، حيث يكون أول انتقال له من الأسرة إلى هذا المجال الجديد، لهذا فمن واجب المعلم أن يحسن من صورته ويجذب الطفل بطريقة تجعله يتعلق به وبالمدرسة.

بالنسبة للأحداث الذين صرحوا بأنهم غادروا المدرسة من أجل التفرغ للعمل كانت نسبتهم 21.87% أي أقل من سابقتها نوعا ما، حيث أن هؤلاء الأحداث كانوا عاملين قبل أن يتركوا مقاعد الدراسة، وكان تركهم لها من أجل التفرغ لهذا العمل نهائيا لأنهم فضلوا المال على العلم، وهذا ربما يرجع إلى الوالدين الذان يشجعان الابن على العمل دون أن يشجعانه على الدراسة.

في حين تنخفض النسبة إلى 12.5% عند الذين صرحوا بأن ضعف المستوى التحصيل الدراسي هو الذي أدى بهم إلى الخروج من المدرسة وهذا يعني أنهم لم يستطيعوا مواصلة الدراسة، وضعف التحصيل هذا قد يكون له ارتباط وثيق بالمستوى المعيشي وهذا ما رأيناه سابقا، وأخيرا وبنسبة ضعيفة تأتي فئة الأحداث الذين أرجعوا سبب خروجهم من المدرسة إلى عدم تشجيع الأسرة لهم على الدراسة وعدم مساعدتها لهم، وفي غالب الأحيان وفي مثل هذه الحالات قد يكون المستوى التعليمي للوالدين منخفض، لأن الكثير من الدراسات أثبتت أن للمستوى التعليمي للوالدين أثر بالغ على تحصيل أبنائهم الدراسي، ونسبتهم في عينتنا هي 6.25%، ومن هذا الجدول نستنتج أن للفقر أثر بالغ وعميق على مستقبل الطفل الدراسي وخاصة إذا ارتبط بعوامل أخرى كضعف المستوى التعليمي للوالدين وتدهور القيمة الإجتماعية للدراسة فسوف يكون مصير الطفل الشارع لا محالة.

ثانيا: علاقة التحصيل الدراسي للحدث بعدد الساعات التي يقضيها في العمل

قد يكون للتحصيل الدراسي تأثيرا على اتجاه الطفل إلى الحياة العملية في الكثير من البحوث والآراء تجمع على أن من بين أسباب انتشار ظاهرة اشتغال الأحداث زيادة نسب التسري المدرسي وهذا التسرب في غالب الأحيان يكون مسبوقا بضعف المستوى التحصيلي وفي دراستنا على فئة الأحداث العاملين ربطنا متغير عدد ساعات التي يقضيها الحدث في العمل بالتحصيل الداراسي وتحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (34): علاقة المدة التي يقضيها الحدث في العمل بتحصيله الدراسي (بالنسبة للمتمدرسين)

عد ساعات العمل / التحصيل الدراسي (المعدل الفصلي)	2-1 ساعة	4-3 ساعات	6-5 ساعات	8-7 ساعات	المجموع
6-2	**%3.84** 1	**%15.38** 4	**%42.30** 11	**%38.46** 10	**%100** 26
9-7	-	**%73.68** 14	**%21.05** 4	**%5.26** 1	**%100** 19
12-10	**%36.36** 8	**%40.90** 9	**%22.72** 5	-	**%100** 22
13	**%23.80** 5	**%66.66** 14	**%9.52** 2	-	**%100** 21
المجموع	**%15.90** 14	**%46.59** 41	**%25** 22	**%12.5** 11	**%100** 88

إن عدد ساعات العمل بالنسبة للأحداث المتمدرسين نلاحظها من خلال هذا الجدول، ونجد أعلى نسبة هي من 3-4 ساعات في اليوم بنسبة 46.59وتعتبر هذه المدة طويلة جدا بالمقارنة بعدد ساعات الدراسة، حيث نجد أن التلميذ يعمل بعد ساعات الدراسة كل هذه المدة، وأحيانا يضطر إلى التغيب من أجل العمل، وقد كانت هذه النسبة موزعة كالآتي: أعلى نسبة عند هذه الفئة هي 73.68% منهم يتراوح معدلهم الفصلي الأخير بين 20/7 إلى 20/9، وتليها نسبة الذين تحصلوا على معدل لا يتجوز 20/13 وهي 66.66%، لتنخفض إلى 40.90% عند الذين يتراوح معدلهم بين 20/10 و 20/12 لتصل إلى 15.38% وهي أقل نسبة عند الذين يتراوح معدلهم الفصلي بين 20/2 و 20/6.

من جهة أخرى تأتي فئة الأحداث الذين يعملون مدة مقدرة بين 5-6 ساعات في اليوم أي المرتبة الثانية بنسبة 25% وأعلى نسبة فيها هي عند الذين يتراوح معدلهم بين 20/2 و 20/6 بـ 42.30% لتنخفض إلى أدنى نسبة للذين تحصلو على معدل 20/13، في حين الفئة الثالثة هي فئة الأحداث الذين يعملون من 1-2 ساعة والتي قدرت بـ 15.90% وكانت أعلى نسبةفيها تحصلوا على معدل يتراوح بين 20/10 و 20/12، وتليها مباشرة فئة المعدل 13 لتنخفض إلى أدناها عند الذين يتراوح معدلهم بين 20/2 و 20/6، وفي الأخير تأتي فئة العاملين بين 7-8 ساعات في اليوم والتي لم تمثل سوى 12.5% أعلى نسبة فيها من ذوي المعدل المنخفض يتراوح بين 20/2 و 20/6 بـ 38.46%، لتنخفض إلى 5.26% فقط تحصلوا على معدل يتراوح بين 20/7 و 20/9 فيما تنعدم في المعدلات الأخرى، وهذا ما

يتركنا نستنتج أن هناك علاقة بين المدة التي يقضيها الحدث العامل في الشارع وتحصيله الدراسي، فنلاحظ أن أعلى نسبة من الأحداث الذين يعملون من 1-2 ساعات في اليوم معدلاتهم متوسطة أو حسنة، ولهذا نقول أن ضعف التحصيل الدراسي قد يؤدي إلى زيادة مدة العمل، لكن هذا إذا تداخلت ظروف أخرى كالمستوى المعيشي للأسرة الذي نعود إليه دائما في دراستنا هذه، حيث وجدنا أنه ذا صلة وثيقة بظاهرة عمل الأحداث، فالتحصيل الدراسي المنخفض للتلميذ يجعله يائسا وفاقدا للأمل، خاصة إذا لم يجد المساعدة اللازمة من قبل أفراد أسرته في تهيئة الظروف الملائمة للتحصيل الجيد والذي يعتبر عملية معقدة تتشابك فيها جوانب مختلفة، كالجانب العقلي الذي يفترض أن يكون الطفل على درجة من الذكاء تسمح له بفهم وإدراك ما يصل إليه عن طريق الحواس ليحقق قدرا مناسبا من التحصيل، بالإضافة إلى الجانب الانفعالي وجانب دافعية الطفل للتعلم، والأسرة مسؤولة إلى حد كبير عن هذه الجوانب لأنها هي التي تثري حياة الطفل الثقافية في البيت خاصة إذا كانت أسرة آمنة ومستقرة تمنح الطفل الحنان والآمان والحب وبالتالي الاستقرار والثبات الانفعالي الذي يعتبر شرطا أساسيا للتحصيل الدراسي الجيد، كذلك فإن الأسرة التي تحترم قيمة التعليم وتشجع عليه تجعل الطفل يقبل على التعليم بدافعية عالية، كما لا يفوتنا أن نذكر هنا بالوضعية الإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها الأسرة والتي تعتبر أحد العوامل التي لها تأثير فعال على الحياة الدراسية للأبناء سواء في الالتحاق بالمدرسة أو في مواصلة الدراسة حيث « أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة وطيدة بين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية والنتائج الدراسية وقد تمثلت المتغيرات المعتمد عليها في هذه الدراسات في الدخل، نوعية المسكن، المستوى التعليمي والمهنة ...حيث أكدت عن لاوجود مجال للشك في وجود أكبر نسب التخلف الدراسي في الصفوف الدنيا للسلم الإجتماعي »[1]، ومن هذا نقول أن عامل ضعف التحصيل الدراسي له علاقة بالمستوى المعيشي للأسرة والذي يؤدي بدوره إلى توسع ظاهرة عمل الأحداث في الشوارع.

ثالثا: أسباب الرسوب المدرسي عند الأحداث العاملين

إن الطريقة التي يستقبل بها التلميذ لأول مرة في المدرسة تحدد إلى حد كبير حسن أو سوء العلاقة أو الرابطة التي ستعقد بين التلميذ ومجتمعه الجديد، وما هو معروف أنه كلما كانت هذه العلاقة وطيدة بين المدرسة والتلميذ كلما تضاعف انجذابه إليها وحبه لها ولكل ما يصدر عنها من ارشادات وتوصيات، وهذا لا يكلف المعلم أو المعلمة أكثر من بسمة

رصينة وكلمة لطيفة الطفل أحوج ما يكون إليها، حتى لا يعقد المقارنة بين أسرته ومدرسته، ويحدث تفضيل إحداهما عن الأخرى ويبني على هذا التفضيل قياساته التي لا تصلح، ويأتي هنا دور المعلم الذي يدرك أن لكل طفل من الأطفال الذين أصبح وصيا عليهم، عالمه الخاص وأوضاعه ومشاكله وهمومه، وأن هذه الأسباب هي التي تجعله إما متفوقا أو متخاذلا، فإذا استطاع هذا المعلم أن ينقص هذه الأسباب وأن يدعم المنشطات ويعززها ويبدد المعوقات يكون قد قام بدون شك بعمل في غاية النبل والسمو، أما إذا تخاذل المعلم في آداء دوره هذا واستعمل طرق غير ملائمة مع هذا التلميذ كالقهر والقمع والارهاق فقد لا يجني إلا ضعفا في المستوى التعليمي للتلميذ وقد يتعرض إلى الرسوب المدرسي من سنة لأخرى نتيجة هذا الضعف وعدم القدرة على التكيف، ولا نغفل العوامل الأخرى التي قد تؤثر في الرسوب المدرسي والتي صنفناها في دراستنا الميدانية حسب تصريحات التلاميذ الراسبين حيث كانت نسبة الرسوب المدرسي في عينة دراستنا موضحة في الجدول التالي:

---

(1) Jean Carlos.Tedesco, **(Analphabétisme et dépédition scolaire en Amerique Latine)**. UNESCO, Bureau international d'education, Siuse, 1990, P. 5.

جدول رقم (35) : الرسوب المدرسي عند المبحوثين المتمدرسين

الرسوب المدرسي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	54	%61.36
لا	34	%38.63
المجموع	88	%100

نلاحظ هنا ذلك التباين الواضح بين نسبة الراسبين وغير الراسبين حيث أن النسبة العليا من الأحداث العاملين في عينة دراستنا (المتمدرسين فقط) هم راسبين على الأقل مرة واحدة ونسبتهم 61.36% مقابل 38.63% لم يرسبوا، وهذا يجعلنا نتأكد من العلاقة الموجودة بين تلهي الطفل بنشاط ما في الشارع والرسوب المدرسي، وربما نكتشف العلاقة العكسية حيث أنه قد يؤدي الرسوب إلى تشجيع الطفل على العمل، كما قد يؤدي هذا العمل الذي

يمارسه الطفل إلى رسوبه في المدرسة، أما نحن فبصدد دراسة ظاهرة عمل الأحداث والأسباب التي تؤدي إلى انتشارها وتوسعها، فالملاحظ هنا وبما أننا نهتم بفئة الأحداث العاملين أن نسبة الرسوب المدرسي عالية جدا، وقد كانت عدد الرسوبات تتراوح بين مرة واحدة إلى أربع مرات، والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم (36): توزيع الأحداث العاملين المتمدرسين والراسبين حسب عدد الرسوبات

عدد الرسوبات المدرسية	التكرار	النسبة المئوية
مرة واحدة	19	%35.15
مرتين	20	%37.03
3 مرات	13	%24.07
4 مرات	2	%3.70
المجموع	54	%100

ومنه وجدنا أن أكبر نسبة من التلاميذ الراسبين قد رسبوا مرتين بـ 37.03% لتليها وبتقارب نسبة التلاميذ الذين رسبوا مرة واحدة بـ 35.15% ثم وبنسبة أقل تأتي فئة التلاميذ الذين رسبوا ثلاث مرات بـ 24.07% وفي الأخير وبنسبة ضعيفة 3.70% رسبوا أربع مرات كاملة وهنا يأتي تساؤلنا عن السبب الذي يؤدي إلى هذه النسب المرتفعة من عدد الرسوبات والتي قد ترجع إلى ضعف التحصيل الدراسي أو إلى عدم التكيف المدرسي أو إلى عوامل أخرى صنفناها في عينتنا حسب تصريحات التلاميذ العاملين في الجدول التالي:

جدول رقم (37): توزيع الأحداث العاملين والمتمدرسين في نفس الوقت حسب نسب الرسوب المدرسي

نسب الرسوب المدرسي	التكرار	النسبة المئوية
ضعف التحصيل الدراسي	26	%48.14
الفقر	10	%18.51
نبذ الوسط المدرسي	12	%22.22
المشاكل العائلية	5	%9.25
بعد المدرسة عن البيت	1	%1.85

المجموع	54	%100

نلاحظ من هذا الجدول أن أعلى نسبة من عينة دراستنا وهي الأحداث العاملين والمتمدرسين في نفس الوقت والراسبين صرحوا بأن السبب الرئيسي في رسوبهم المدرسي هو ضعف التحصيل الدراسي بنسبة 48.14% وتليها نسبة 22.22% الذين أرجعوا سبب هذا الرسوب إلى أنهم ينبذون هذا الوسط المدرسي ويهملون واجباتهم عمدا وهذا لظروف خاصة، لتنخفض هذه النسبة إلى 18.51% من العينة الذين صرحوا بأن الفقر هو سبب ذلك لأنهم لا يستطيعون اقتناء الأدوات المدرسية التي تسمح لهم بمسايرة دروسهم والمستوى اللازم الذي يجعلهم غير راسبين، أما النسب المتبقية فهي موزعة على المشاكل العائلية والنزاعات داخل الأسرة، وكما رأينا سابقا فإن للتصدع الأسري آثار سلبية على الحدث وعلى تحصيله الدراسي، بالإضافة على بعد المدرسة عن البيت والذي صرح فرد واحد من عينتنا بأنه سبب رسوبه من سنة لأخرى، لأن التلميذ في مثل هذه الحالة يجد صعوبة كبيرة في الالتحاق بالمدرسة، وقد يتغيب عنها لهذا السبب، الأمر الذي يكون له أثره على تحصيله الدراسي.

هناك مثل يقول بأنه إذا لم يصب الطفل فنحن الذين أخطأنا، وهذا يعني أن رسوب الطفل في المدرسة والناتج عن ضعف تحصيله الدراسي راجع للأسرة والمدرسة في نفس الوقت، حيث أن الأسرة بمجرد أن تبعث الطفل إلى المدرسة وهذا في الكثير من الأحيان تلقي مسؤولية التربية والتعليم على المدرسة منذ اليوم الأول الذي تطأ فيه قدما الطفل المدرسة، حيث تتصور أن المهمة كلها انصبت على عاتق المدرسة، مع أن الواقع يقول أن مسؤولية الأسرة هنا تزداد أهمية، لأن المدرسة تكتب الوصفة، وعلى الأسرة أن تجرع التلميذ الدواء، فالأسرة يتعاظم دورها حين يصبح طفلها تلميذ لأنها هي المدرسة الأم وهي التي سترسخ ما سيتلقاه الطفل في المدرسة أو تلاشيه. ترسخه حين يكون حقل تجارب وتطبيق للسلوك والخبرات التي تعلمها وتلاشيه حينما تهدم وتنافي كل ما تلقاه الطفل في المدرسة، فالأسرة التي تضيق ذرعا بوظائف التلميذ وواجباته وتتأفف وتتذمر من متطلباته تشعر التلميذ بخيبة الأمل، وتثقل عليه واجباته هو الآخر، فيؤديها خوفا من المعلم فقط، لأن أهله يشعرونه مباشرة بعدم أهميته وعدم أهمية واجباته، ثم يتبدد حبه وحماسه لها ويخف ارتباطه بالمدرسة ويضعف تحصيله الدراسي، ويلاحقه معلمه بالتهديد والتنديد والتوبيخ ويسجل عليه زملائه هفوات

يجعلون منها موضعا للسخرية منه لتتحول المدرسة في نظره إلى شبه الجحيم الذي يرجوا الخلاص منه بأي طريقة كانت.

رابعا: علاقة التفكير في ترك الدراسة والتفرغ للعمل بضعف التحصيل الدراسي

إن ضعف التحصيل الدراسي للتلميذ والذي ينتج عن عوامل كثيرة متداخلة ذكرنا بعضها سابقا قد يكون له أثر كبير على مواضبة التلميذ في دراسته وآداء واجباته المدرسية، كما قد يكون له دور في رسوبه من سنة لأخرى إلى أن يصل به الأمر إلى ترك مقاعد الدراسة نهائيا، خاصة إذا كان هذا التلميذ يمارس نشاطات حرة تعود عليه بالربح خارج إطار المدرسة والأسرة، إذن فإذا ضعف التحصيل الطفل قد يؤدي به إلى التفكير في ترك المدرسة وهذا ما رأيناه في دراستنا الميدانية حيث ربطنا متغير التفكير في ترك الدراسة والتفرغ للعمل بضعف التحصيل الدراسي وقد تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (38): علاقة التفكير في ترك مقاعد الدراسة من أجل العمل بالتحصيل الدراسي

التفكير في ترك مقاعد الدراسة من أجل العمل / التحصيل الدراسي (المعدل الفصلي)	نعم	لا	المجموع
6-2	**%76.92** 20	**%23.07** 6	**%100** 26
9-7	**%63.15** 12	**%36.84** 7	**%100** 19
12-10	**%36.36** 8	**%63.63** 14	**%100** 22
13	**%23.80** 5	**%76.19** 16	**%100** 21
المجموع	**%51.13** 45	**%48.86** 43	**%100** 88

إن تفكير التلميذ في ترك مقاعد الدراسة قد يكون مجرد أفكار عابرة تمر على ذهنه لبعض اللحظات، وسرعان ما تزول، وهذا ما إذا كانت لديه ظروف خاصة في تلك اللحظات، أما إذا كان هذا التفكير حلما ورجاءا يحلم به التلميذ فهذا ما يشكل خطورة كبيرة على مستقبله الدراسي وحياته كلها، ومن جدولنا هذا نلاحظ أن أكبر نسبة في عينتنا يفكرون

في ترك مقاعد الدراسة والتفرغ للعمل نهائيا بـ 51.13%، والملاحظ هنا أن أغلبيتهم وبنسبة 76.92% ذوي التحصيل الدراسي الضعيف ويترواح بين 20/2 و 20/6 (المعدل الفصلي الأخير)، ثم تنخفض هذه النسبة إلى 63.15% من هذه الفئة أي الذين يفكرون في ترك الدراسة من أجل العمل ومعدلهم الفصلي يتراوح بين 20/7 و 20/9، في حين نجد أن التلاميذ من هذه الفئة الذين تتميز معدلهم بالمتوسط والحسن نسبتهم ضعيفة مقارنة بسابقاتها.

أما بالنسبة لفئة التلاميذ الذين لا يفكرون في مغادرة المدرسة من أجل العمل فقد كانت نسبتهم أقل نوعا ما وقدرت بـ 48.86%، كانت أعلى نسبة فيها عند ذوي المستوى التعليمي الحسن والمتوسط بـ 76.19% و 63.63% على التوالي في حين نجدها تنخفض كلما انخفض المستوى التعليمي للتلميذ، ومن هذا الجدول نلاحظ العلاقة الطردية بين المعدل الفصلي (التحصيل الدراسي) ونسبة التفكير في ترك الدراسة من أجل التفرغ للعمل حيث أنه كلما زاد مستوى التحصيل الدراسي نقص تفكير التلميذ بترك مقاعد الدراسة والعكس صحيح، وهذا ما يبرهن التأثير الواضح للتحصيل الدراسي على اهتمام الطفل بدراسته وعلى الحد من التسرب المدرسي الذي أصبح يهدد فئات واسعة من الأطفال في سن مبكرة، لهذا نعود لنؤكد على أهمية الأسرة هنا التي من واجبها أن توفر للابن الجو الملائم للتحصيل الجيد وأن تشعره بأهميته وأهمية واجباته ومتطلباته المدرسية، وتوليها كل اهتماماتها وعنايتها وتعطيها الأولوية على كل ما عداها وتذليل صعوباتها، كل ذلك بأساليب غير قهرية وتسلطية، وهنا يشعر الطفل أنه موضع اهتمام فيزداد اهتمامه بدروسه ويزداد تفاعلا وانجذابا لمدرسته.

لكن حتى المدرسة يجب أن تحافظ على هذه الفاعلية وتعززها لا أن تبيدها وتهدمها لأنها هي الأخرى لها الدور الأساسي أيضا.

إن الحدث كونه تلميذا تسعى أسرته إلى تكوينه تعليميا وتربويا من خلال التحاقه بالمدارس لينشأ في الأخير في ظروف أيجابية ممثلا بذلك أسرته أمام المجتمع، خصوصا إذا أتم تعلميه كإطار، غير أن انقطاعه التام عن الدراسة وتفرغه للحياة العملية يشكل خسارة كبيرة لأسرته، هذه الخسارة ذات وجهين: الأول هو فشلها في تحقيق استمرارية التعليم لديه، والثاني هو تشكيل عبء كبير عليها خصوصا إذا كان هذا الحدث المتسرب يميل إلى الانحراف، فهو بالتالي يسيء على سمعة أسرته، ويظهرها بمظهر سلبي أمام المجتمع، وتزداد الأعباء على الأسرة أكثر في حالة وجود أكثر من ابن لديها منقطع عن الدراسة متجه أكثر نحو الانحراف، خاصة إذا كان عمله ذو علاقة ببعض المنحرفين فنجد أن الكثير من الأحداث العاملين في

الأسواق يمارسون نشاطات تجارية كبيع السجائر مثلا والتي يتعلم من خلالها هذا الحدث كيف يتعاطاها تدريجيا وحتى زبائنه هم خاصة من الأشخاص الذين لا يقدرون صغر سنه فقد يشاركون هم أيضا في بث السلوك الانحرافي فيه، لأننا نعلم أن الحدث في مثل هذه السن قابل للتأثر بسرعة بما يدور حوله.

لقد رأينا العلاقة بين تفكير الحدث بترك مقاعد الدراسة من أجل التفرغ للعمل نهائيا وضعف التحصيل الدراسي، ووجدنا أنها علاقة عكسية فإذا ضعف تحصيل التلميذ تشجع على الخروج من المدرسة، وإذا خرج من المدرسة فسيكون لخروجه هذا الأثر البالغ على المجتمع، حيث أن التسرب المدرسي يشكل حالة مرضية ذات مضاعفات سلبية في غالب الأحيان وعلى مستويات مختلفة، فالحدث المتسرب من المدرسة وفي كثير من الأحيان يشكل عبئا ثقيلا على المجتمع، خصوصا في حالة اكتسابه لمهارات غير سوية بانضمامه لرفاق السوء [1]، فتنتشر مظاهر التسكع والسرقة والسطو على الممتلكات، مما يجبر السلطات على وضعهم في مؤسسات إعادة التربية للتقويم، وفي كل الحالات يكلف ذلك امكانيات مادية وبشرية كبيرة، كان بالامكان استغلالها في ميادين أكثر فائدة، فلو فرضنا أن جميع الأحداث هم متمدرسين مع مراعاة المجتمع لقدراتهم وميولهم، لوفر ذلك عبئا ثقيلا على عاتقه، ولكان ذلك بمثابة تكوين أجيال سوية، من هذا كله يتضح لنا أن المدرسة تمثل إطارا مناسبا ينشأ فيه الحدث ويبدأ في تكوين مستقبل لنفسه من خلاله وبالتالي تكوين عنصر إيجابي يحدث التوازن لأسرته ومجتمعه والتسرب المدرسي هو حالة مرضية تخل بهذا التوازن.

خامسا: تأثير التسرب المدرسي على مدة العمل عند الحدث

جدول رقم (39): علاقة عدد الساعات التي يقضيها الحدث في العمل باللتسرب المدرسي (المتمدرسين)

عدد ساعات العمل / التسرب من المدرسة	2-1 ساعة	4-3 ساعات	6-5 ساعات	8-7 ساعات	المجموع
نعم	-	%3.12 1	%34.37 11	%62.5 20	%100 32
لا	%19.31 17	%54.54 48	%14.77 13	%11.36 10	%100 88
المجموع	%14.16	%40.83	%20	%25	%100

120	30	24	49	17	

من الجدول رقم( ) نلاحظ أن أكبر فئة من عينتنا يعملون مدة تتراوح بين 3-4 ساعات بنسبة 40.83%، وأعلى نسبة فيها هم مازالوا متمدرسين أي غير متسربين من المدارس، ونسبتهم 54.54%، في حين تأتي بعدها مباشرة فئة الأحداث الذين يعملون بين 7-8 ساعات والتي قدرت بـ 25%، وكانت أعلى نسبة فيها المتسربين من المدرسة، أي

(1) هالة حلمي، (طفلي يكره المدرسة لماذا)، **مجلة العربي**، الكويت، العدد 443، سنة 1995، ص.201.

الذين غادروا مقاعد الدراسة نهائيا بـ 62.5% لتنخفض إلى 11.36% عند المتمدرسين.

بالنسبة للأحداث الذين يعملون مدة من 5-6 ساعات قدرت نسبتهم بـ 20% وهي مدة طويلة أيضا والغالبية منهم يتسربون من المدرسة أيضا بنسبة 34.37%، في حين الذين مازالوا يزاولون الدراسة في هذه الفئة نسبتهم لم تتجاوز 14.77%، وأخيرا بالنسبة لفئة الأحداث الذين يعملون من 1-2 ساعة في اليوم والتي كانت نسبتهم 14.16% فكلهم مازالوا يدرسون حيث أن الدراسة قد تمنعهم على استغراق مدة طويلة في العمل.

ومن الجدول نستنتج أن التسرب المدرسي قد يضاعف من ساعات العمل، حيث نجد الطفل نفسه متفرغا له، فيغير حتى من نوع عمله، فإذا كان هذا العمل نوعا من النشاطات التجارية الحرة والبسيطة والهامشية قبل أن يتسرب من المدرسة يصبح الحدث بعد تسربه يفكر في عمل دائم يضمن له دخلا دائما ويعيد به الاعتبار لنفسه بعد فشله في الحياة الدراسية، فيتجه إلى الأعمال الحرفية كالدخول إلى بعض الورشات الصناعية أو الحرفية كالنجارة والحدادة أو العمل في المقاهي أو المطاعم أو في بعض المحلات التجارية، ويبقى هذا العمل غير رسميا وغير مصرح به، الشيء الذي يعود على هذا الطفل بالخطر على صحته ومستقبله ككل، أما في حالة عمل الطفل وهو متمدرس فهنا يختلف الأمر حيث يبحث الطفل في هذه الحالة عن الأعمال التي لا تستغرق وقتا طويلا ولا تجعله مقيدا، لأنه دائم الارتباط بدروسه، فيمتهن بعض النشاطات التجارية كبيع الحلويات والفول السوداني والسجائر بعد ساعات الدراسة، أو بيع الخبز وبعض الحشائش الغذائية، كما يعمل هذا الطفل في العطل المدرسية لجلب الأموال التي تساعده على اقتناء الأدوات المدرسية، وهناك بعض المناطق أين تسود بعض النشاطات الموسمية حيث يعتبر الطفل عضوا فعالا فيها كنشاطات جني الزيتون والمشمش في مناطق القبائل ونشاطات الرعي في بعض السهوب وحتى الفلاحة أحيانا.

إن لجوء الطفل المتمدرس إلى الحياة العملية سيكون عائقا مباشرا لدراسته وسيكون مصيره التسرب من المدرسة لا محالة، وتظهر أعراض التأخر الدراسي غالبا بين السنة الثالثة والخامسة، ومن علامات هذا التأخر عجز التلميذ عن التحصيل وانحطاط معدله الفصلي، فإما أن يكون آخر الناجحين أو يفشل تماما.

خلاصة الفصل

يعتبر انتقال الطفل من البيت إلى المدرسة بعد الطفولة المبكرة حدث خالد في حياته، فهو انتقال من مجتمع صغير إلى مجتمع أوسع وأكثر اتصالا بالحياة، فالمدرسة بيئة جديدة ذات نظم وقوانين جديدة وبها من التكاليف والواجبات ما لم يعهده الطفل من قبل،وفيها أخذ وعطاء من نوع جديد، كما يجد فيها صلات جديدة ومنافسات ومغامرات جديدة، وفيها يضطر الحدث إلى التضحية بكثير من الميزات التي كان ينعم بها في البيت، وفوق هذا فالمدرسة معناها الانفصال عن الوالدين خاصة الأم.

شخصية المعلم عامل مهم في تكيف هذا الطفل داخل هذا الوسط الجديد لأنه ينقل لتلاميذه بطريقة غير مباشرة السلوك القويم أو العكس، كما أن النظام المدرسي ككل يلعب دورا كبيرا في تدريب الحدث على النظم والقيم والاتجاهات السائدة بالمجتمع، فإذا فشل المعلم في دوره هذا فإنه لا محالة سوف يتأثر التحصيل الدراسي لهذا التلميذ بالضعف تدريجيا وتزداد فرص رسوبه من سنة لأخرى إلى أن يصل به الأمر إلى مغادرة مقاعد الدراسة ، ومن دراستنا هذه وجدنا أن نسبة التسرب المدرسي بلغت 26.66% وهذا بالنسبة للأطوار الثلاثة وأغلبهم خرجوا في الطور الثالث، وهنا نلاحظ أن نسبةالتمدرس في عينتنا من الأحداث العاملين هي أعلى وهذا ما يجعلنا نقول أن هناك عوامل أخرى قد تتدخل في توجه الطفل إلى العمل، غير أن هذا لا يمنعنا من القول أن ضعف مستوى التحصيل الدراسي له دور في مدة العمل التي يستغرقها الطفل، فقد وجدنا أنه كلما ضعف هذا التحصيل زادت هذه المدة، حيث يتشجيع الحدث على العمل أكثر فأكثر خاصة إذا كان يعيش في أسرة فقيرة، حيث وجدنا في دراستنا هذه أن الفقر كان السبب الرئيسي في مغادرة الحدث للمدرسة.

كما لاحظنا أن ضعف التحصيل الدراسي قد يؤثر على طريقة تفكير الحدث وميوله نحو التفرغ للعمل، إلا أن خلاصة القول هنا هي أن الفرضية الثالثة والمتعلقة بتأثير التسرب المدرسي على توجه الحدث للعمل لا تتحقق إلا إذا تدخل عامل المستوى المعيشي

للأسرة، وهذا ما رأيناه في عينة دراستنا حيث وجدنا أن أعلى نسبة منها لم يتسربوا من المدرسة، وقد نصل هنا إلى فرضية عكسية مفادها أن ظاهرة عمل الأحداث هي التي تؤدي إلى التسرب المدرسي وضعف التحصيل الدراسي.

النتائج العامة

لقد عرفت ظاهرة عمل الأحداث توسعا كبيرا جدا، وذلك تزامنا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجارية نتيجة لتطبيق مخططات صندوق النقد الدولي والتي من أهمها برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وما تبعه من خوصصة للكثير من المؤسسات وتصفية أعداد أخرى، وتسريح أعداد هائلة من العمال من مناصب عملهم، إضافة إلى رفع الدولة لدعمها للكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع، الأمر الذي عجل بارتفاع الأسعار ومنه انتشار الفقر في أوساط المجتمع الجزائري.

لقد أصبحت ظاهرة عمل الأحخداث واقعا ملموسا في يومنا هذا، فنحن اليوم نرى في شوارعنا أطفالا يمارسون الكثير من النشاطات الاقتصادية غير الرسمية خاصة التجارة منها، كبيع وإعادة بيع بعض المواد الاستهلاكية، أو بعض الأشياء البسيطة كالسجائر والحلويات والجرائد...الخ، وقد توسعت هذه النشاطات لتشمل ميادين عمل أخرى أكثر تعقيدا وخطورة على صحة الطفل الجسمية والنفسية، كالعمل في بعض الورشات الصناعية كالنجارة والحدادة وهنا يأتي التساؤل عن الأسباب والدوافع الحقيقية التي تؤدي بهؤلاء الأطفال الأحداث إلى سوق العمل، ومن دراستنا قمنا ببناء فرضيات اعتبرناها مؤقتة عن التساؤلات الموجودة في الاشكالية، وجدنا أنه من فرضيتنا الأولى التي اعتبرنا من خلالها أن تدني المستوى المعيشي للأسرة وحاجتها إلى مصدر جديد من مصادر الدخل هو الذي يدفع بالإبن الحدث إلى العمل لمساعدة أسرته ماديا، وفي الفرضية الثانية ربطنا الظاهرة المدروسة بالأوضاع الأسرية التي يعيشها الطفل، حيث افترضنا أن التصدع الأسري والذي نعني به غياب أحد الوالدين عن الأسرة غيابا دائما إما نتيجة طلاق،نزاع،هجرة أو وفاة، حيث أن الحدث في مثل هذه الأوضاع يجد نفسه منقوصا من مصدر مهم من مصادر الحنان والأمان والإطمئنان العاطفي، وقد يجد نفسه مضطرا لتقبل زوجة الأب أو زوج الأم، أما الفرضية الثالثة فقد افترضنا من خلالها أن التسرب المدرسي هو الذي يزيد من فرص احتمال لجوء الحدث إلى الحياة العملية، فالطفل في مثل سنه إذا غادر مقاعد الدراسة، قد يلجأ لتعلم أي نشاط يوظف فيه طاقاته الفكرية ويعوض به عن عجزه في المدرسة.

وكخلاصة عامة عن تحليل الفرضيات، تبين لنا أن الفرضية الأولى والمرتبطة بتأثير تدني المستوى المعيشي للأسرة على توجه الحدث للحياة العملية قد تحققت، بنسبة كبيرة، فالأسرة بطبيعتها طموحة للبحث عن مصادر الدخل، تسمح لها بإشباع حاجات أفرادها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس وخدمات أخرى كالترفيه، والفقر باعتباره الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة عن تلبية الحاجات الأساسيةللمحافظة على بنائها المادي والنفسي وألإجتماعي ـ قد يكون ناتجا عن تعطل رب الأسرة عن العمل، وهو الواقع المعاش اليوم خاصة بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ومنه تسريح العمال بطريقة واسعة ودون سابق إنذار، الأمر الذي رفع من نسبة البطالة، هذه الأخيرة التي تعود على الأسرة بآثار سلبية كخلق النزاع والصراع داخل الأسرة بين الوالدين وقد يصل الأمر إلى الطلاق، وهذا ما رأيناه في دراستنا الميدانية حيث وجدنا أن نسبة كبيرة من أفراد عينتنا والذين صرحوا بأنهم يعيشون جوا من الصراع بين الوالدين،

صرحوا بأن سبب هذا الصراع والنزاع هو تعطل رب الأسرة عن العمل، هذا التعطل الذي ينقص من سلطاته على أبنائه وعلى زوجته، لأنه أصبح غير قادر على إعالة أسرته.

فانخفاض المستوى المعيشي للأسرة وعجزها عن تلبية مطالب أفرادها يدفعها للبحث عن بدائل جديدة للدخل، تضمن بها رفع مستواها الاقتصادي وإشباع حاجاتها وذلك عن طريق توظيف كل طاقاتها بما في ذلك الأبناء الصغار.

في حين أنه ـ ومن تحليل نتائج الفرضية الثانية ـ والخاصة بتأثير التصدع الأسري (الغياب الدائم لأحد الوالدين أو كلاهما) فلم تتحقق لأن الأحداث في مثل هذه الحالة وحسب النتائج الميدانية ويعملون أكثر بدوافع مساعدة أسرهم ماديا، وهذا حسب تصريحهم عن سؤال حول سبب توجههم للعمل وليس التصدع الأسري، إلا إذا ارتبط هذا التصدع بضعف المستوى المعيشي للأسرة، فيكون هنا الدافع الرئيسي لخروج الحدث للعمل وهو تعويض هذا الضعف.

أما من تحليل بيانات الفرضية الثالثة والمتعلقة بتأثير التسرب المدرسي على الظاهرة المدروسة، فقد وجدنا أنها لم تتحقق هي الأخرى، حيث توصلنا إلى أنه هناك ارتباط دائم بالفرضية الأولى التي ترجع توجه الحدث للعمل إلى الفقر، فحسب تصريح الكثير من الأحداث حول سبب تسربهم من المدرسة، وجدنا أن نسبة كثيرة منهم صرحوا بأن عدم قدرة الأسرة على شراء الأدوات المدرسية هو السبب الرئيسي لمغادرتهملمقاعد الدراسة، ومنه نستطيع القول أن المصدر الذي يؤدي بالحدث للعمل ليس التسرب المدرسي بحد ذاته، وإنما سبب هذا التسرب هو تدني المستوى المعيشي للأسرة، الذي يجعل الطفل عرضة للشعور بالنقص تجاهأقرانه ويعبر عن هذا (النقص) إما بالإنطواء على نفسه أو بالإنضمام إلى رفاق السوء داخل المدرسة.

النتائج العامة

لقد عرفت ظاهرة عمل الأحداث توسعا كبيرا جدا، وذلك تزامنا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجارية نتيجة لتطبيق مخططات صندوق النقد الدولي والتي من أهمها برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وما تبعه من خوصصة للكثير من المؤسسات وتصفية أعداد أخرى، وتسريح أعداد هائلة من العمال من مناصب عملهم، إضافة إلى رفع الدولة لدعمها للكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع، الأمر الذي عجل بارتفاع الأسعار ومنه انتشار الفقر في أوساط المجتمع الجزائري.

لقد أصبحت ظاهرة عمل الأحداث واقعا ملموسا في يومنا هذا، فنحن اليوم نرى في شوارعنا أطفالا يمارسون الكثير من النشاطات الاقتصادية غير الرسمية خاصة التجارة منها، كبيع وإعادة بيع بعض المواد الاستهلاكية، أو بعض الأشياء البسيطة كالسجائر والحلويات والجرائد...الخ، وقد توسعت هذه النشاطات لتشمل ميادين عمل أخرى أكثر تعقيدا وخطورة على صحة الطفل الجسمية والنفسية، كالعمل في بعض الورشات الصناعية كالنجارة والحدادة وهنا يأتي التساؤل عن الأسباب والدوافع الحقيقية التي تؤدي بهؤلاء الأطفال الأحداث إلى سوق العمل، ومن دراستنا قمنا ببناء فرضيات اعتبرناها مؤقتة عن التساؤلات الموجودة في الاشكالية، وجدنا أنه من فرضيتنا الأولى التي اعتبرنا من خلالها أن تدني المستوى المعيشي للأسرة وحاجتها إلى مصدر جديد من مصادر الدخل هو الذي يدفع بالإبن الحدث إلى العمل لمساعدة أسرته ماديا، وفي الفرضية الثانية ربطنا الظاهرة المدروسة بالأوضاع الأسرية التي يعيشها الطفل، حيث افترضنا أن التصدع الأسري والذي نعني به غياب أحد الوالدين عن الأسرة غيابا دائما إما نتيجة طلاق،نزاع،هجرة أو وفاة، حيث أن الحدث في مثل هذه الأوضاع يجد نفسه منقوصا من مصدر مهم من مصادر الحنان والأمان والإطمئنان العاطفي، وقد يجد

نفسه مضطرا لتقبل زوجة الأب أو زوج الأم، أما الفرضية الثالثة فقد افترضنا من خلالها أن التسرب المدرسي هو الذي يزيد من فرص احتمال لجوء الحدث إلى الحياة العملية، فالطفل في مثل سنه إذا غادر مقاعد الدراسة، قد يلجأ لتعلم أي نشاط يوظف فيه طاقاته الفكرية ويعوض به عن عجزه في المدرسة.

وكخلاصة عامة عن تحليل الفرضيات، تبين لنا أن الفرضية الأولى والمرتبطة بتأثير تدني المستوى المعيشي للأسرة على توجه الحدث للحياة العملية قد تحققت، بنسبة كبيرة، فالأسرة بطبيعتها طموحة للبحث عن مصادر الدخل، تسمح لها بإشباع حاجات أفرادها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس وخدمات أخرى كالترفيه، والفقر باعتباره الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة عن تلبية الحاجات الأساسيةللمحافظة على بنائها المادي والنفسي وألإجتماعي ـ قد يكون ناتجا عن تعطل رب الأسرة عن العمل، وهو الواقع المعاش اليوم خاصة بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ومنه تسريح العمال بطريقة واسعة ودون سابق إنذار، الأمر الذي رفع من نسبة البطالة، هذه الأخيرة التي تعود على الأسرة بآثار سلبية كخلق النزاع والصراع داخل الأسرة بين الوالدين وقد يصل الأمر إلى الطلاق، وهذا ما رأيناه في دراستنا الميدانية حيث وجدنا أن نسبة كبيرة من أفراد عينتنا والذين صرحوا بأنهم يعيشون جوا من الصراع بين الوالدين، صرحوا بأن سبب هذا الصراع والنزاع هو تعطل رب الأسرة عن العمل، هذا التعطل الذي ينقص من سلطاته على أبنائه وعلى زوجته، لأنه أصبح غير قادر على إعالة أسرته.

فانخفاض المستوى المعيشي للأسرة وعجزها عن تلبية مطالب أفرادها يدفعها للبحث عن بدائل جديدة للدخل، تضمن بها رفع مستواها الاقتصادي وإشباع حاجاتها وذلك عن طريق توظيف كل طاقاتها بما في ذلك الأبناء الصغار، فقد لوحظ أن الكثير من الآباء يلجئون

إلى تشغيل أبنائهم في سن مبكرة ومن أهم العوامل التي تساعد على تشغيل هؤلاء الأطفال الفقر « فقد كانت الضرورة الاقتصادية أقوى حافز دفع بالآباء إلى استغلال أطفالهم في سن مبكرة للإستعانة بأجورهم لسد مطالب الحياة ويتخذ الفقر أشكالا كثيرة منها: زيادة النسل بحيث تتناسب هذه الزيادة مع امكانيات الأسرة، تعطل الأب عن العمل لأسباب اقتصادية أو ذاتية كالضعف أو المرض أو تفاهة الأجر أو التقدم في السن والشيخوخة »[1].

وخير دليل على أن المستوى المعيشي للأسرة هو السبب الرئيسي وراء لجوء الطفل إلى العمل هو ما وجدناه من نسبة للفقر في عينتنا والتي مثلت 58.33% هذه النسبة توصلنا إليها استنادا إلى عدة مؤشرات ذكرناها سابقا.

في حين أنه ـ ومن تحليل نتائج الفرضية الثانية ـ والخاصة بتأثير التصدع الأسري (الغياب الدائم لأحد الوالدين أو كلاهما) فلم تتحقق لأن الأحداث في مثل هذه الحالة وحسب النتائج الميدانية يعملون أكثر بدافع مساعدة أسرهم ماديا، وهذا حسب تصريحهم عن سؤال حول سبب توجههم للعمل وليس التصدع الأسري، إلا إذا ارتبط هذا التصدع بضعف المستوى المعيشي للأسرة، فيكون هنا الدافع الرئيسي لخروج الحدث للعمل وهو تعويض هذا الضعف.

كما أنه قد تحصلنا على نسبة 25% من عينتنا يغيب فيها أحد الوالدين وهي نسبة معتبرة، إلا أننا إذا قارناها مع نسبة الأسرة الكاملة (التي لا يغيب فيها أحد الوالدين) فسوف لا تشكل السبب الرئيسي وراء خروج الطفل إلى سوق العمل، فنسبتها كانت

---

(1) مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص.181.

74.16%، هذا يعني أن التصدع الأسري لا يشكل سببا مباشرا وراء ظاهرة عمل الأحداث إلا إذا تعلق بضعف المستوى المعيشي للأسرة.

أما من تحليل بيانات الفرضية الثالثة والمتعلقة بتأثير التسرب المدرسي على الظاهرة المدروسة، فقد وجدنا أنها لم تتحقق هي الأخرى، حيث توصلنا إلى أن نسبة التسرب من المدرسة في مجتمع بحثنا بلغت 26.66% أي الأطفال الذين غادروا مقاعد الدراسة نهائيا مقابل نسبة 73.37% مازالوا يزاولون الدراسة، وقد يكون هناك ارتباط بالفرضية الأولى التي ترجع توجه الحدث للعمل إلى الفقر، فحسب تصريح الكثير من الأحداث حول سبب تسربهم من المدرسة، وجدنا أن نسبة كثيرة منهم صرحوا بأن عدم قدرة الأسرة على شراء الأدوات المدرسية هو السبب الرئيسي لمغادرتهم لمقاعد الدراسة، ومنه نستطيع القول أن المصدر الذي يؤدي بالحدث للعمل ليس التسرب المدرسي بحد ذاته، وإنما سبب هذا التسرب هو تدني المستوى المعيشي للأسرة، الذي يجعل الطفل عرضة للشعور بالنقص تجاهأقرانه ويعبر عن هذا (النقص) إما بالإنطواء على نفسه أو بالإنضمام إلى رفاق السوء داخل المدرسة، وحسب العديد من الدراسات فإن عدم كفاية المدارس ونقصها وعدم توفر الشروط اللازمة فيها أو بعدها عن المسكن قد يؤدي إلى عدم الالتحاق بها أو التوقف عنها في سن مبكرة، الأمر الذي يسبب تشرد الأطفال « هذا إضافة إلى جهل بعض الآباء بقيمة العلم والمدرسة، فيبعثون بأطفالهم إلى دور الصناعة بدون أي يتلقو أي مرحلة تعليمية » [1].

(1) مصطفى الخشاب، نفس المرجع السابق، ص.182.

الـخـاتـمـة

أجمع معظم علماء ومفكروا علم الاجتماع على أن الأسرة هي الخلية الأساسية في كل مجتمع، ميزتها الأساسية التماسك الأسري، الذي يعبر عن الإستقرار، الإنسجام والإتصال،

وتعد من أهم أوساط التنشئة الإجتماعية، حيث تلعب الدور الأساسي في تعليم الطفل العلاقات الإجتماعية والقييم والعادات المتداولة ضمن المجتمع الذي تعيش فيه الأسر، وتساهم في نقل التراث الثقافي إلى الطفل والخبرة التعليمية من خلال التفاعل بين الآباء والأبناء، حيث يقوم الوالدان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعملية التنشئة الإجتماعية لأبنائهما منذ الولادة وحتى مراحل متقدمة من عمرهم، كما تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية محل اهتمام العديد من المفكرين الإجتماعيين والنفسيين باعتبارها عملية هامة في تحديد شخصية الطفل في الكبر، فقد كرسوا لها جزءا كبيرا في بحوثهم قصد تتبع ما يجري في عالم الطفولة من حيث أصول تنشئة الطفل ومن حيث أساليب مشكلات الطفولة والعوامل المؤثرة في انحرافها، وبما أن موضوع دراستنا ألا وهو ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر فقد اعتبرناه نوعا من أنواع مشكلات الطفولة التي تعاني منه اليوم، فقد سلطنا الضوء عليه وأردنا معرفة العلاقة الموجودة بين الظروف الأسرية التي يعيشها هذا الطفل وتوجهه نحو الحياة العملية، ذلك لأن الأسرة هي البيئة الطبيعية والوسط الأول الذي يعيش فيه الطفل سنواته الأولى وهي أصلح مكان لتربيته ورعايته.

قد تطرأ على الأسرة ظروف جديدة أو قد يجد الطفل نفسه في أسرة غير قادرة على تلبية حاجياته إما بسبب عجزها أو فقرها وإما بسبب تعطل معيل الأسرة والذي هو في أغلب الأحيان الأب عن العمل، ومنه يتعرض دخلها إلى النقص إن لم نقل الانعدام، وهذا في كثير من الأحيان، الأمر الذي يحتم على استعمال هذه الأسرة لكل طاقاتها من أجل تعويض هذا العجز، بما فيها الأطفال الصغار، ففي بعض الأحيان يتم تشجيعهم بطرق غير مباشرة على العمل من أجل الكسب، وأحيانا أخرى يكون ذلك عن طريق الأمر والطلب، فيتجه الطفل إلى سوق العمل و هو يفتقر إلى الخبرة الاجتماعية لمواجهة الأنماط الجديدة من السلوك، ومنه فسوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى دخوله عالم الانحراف.

وهناك ظروف أخرى قد تطرأ على الأسرة، حيث يجد الطفل نفسه في أسرة أحادية الأهل، والتي ستعاني من مشكلة تنشئة الطفل، عند فقدانها الأب، مما يولد نقصا عند الأمهات في آداء هذه الوظيفة بمفردهن، كما أن تشتت الوحدة الأسرية بنيويا و وظيفيا الناجم عن عوامل التفكك الأسري (الطلاق،الغياب الدائم لأحد الوالدين)، فالطفل يربى من طرف الوالدة فقط، وهذا يعبر عن عدم التكامل في شخصية الطفل، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يجد الطفل نفسه في مثل هذه الحالة مجبرا على تعويض دور الأب من ناحية الإعالة بالأسرة، خاصة إذا كان هذا الطفل

هو البكر، فلا يجد من حل إلا الخروج إلى سوق العمل بمخاطره، وهذا ما تعرضنا إليه في الفرضية الثانية، كما تعرضنا في دراستنا هذه إلى الظروف التي يعيشها الطفل في المدرسة والتي تعتبر ثاني مؤسسةاجتماعية تتلقف الطفل بعد الأسرة، والتي قد يجد فيها هذا الطفل صعوبة في التكيف معها، فيصعب عليه الإندماج مع زملاء الدراسة خاصة إذا لم يجد المساعدة اللازمة من طرف المرشد أو المعلم، الأمر الذي سينعكس مباشرة على تحصيله الدراسي، فيصبح من الضعفاء داخل الصف ويكون معرضا للرسوب من سنة لأخرى، والأخطر هو تسربه نهائيا من المدرسة وهو موضوع فرضيتنا الثالثة، حيث أن الطفل إذا غادر مقاعد الدراسة في سن مبكرة يكون معرضا إلى الدخول إلى سوق العمل وذلك بتأكيد الكثير من علماء الاجتماع وعلماء النفس وخاصة في مجتمعنا الجزائري الذي تنقص فيه الحماية والرعاية اللازمة للطفل المتسرب من المدرسة.

وبعد اختبارنا لهذه الفرضيات وجدنا أن السبب الرئيسي وراء إرسال الطفل إلى سوق العمل هو الفقر، الذي أصبح منتشرا بكثرة في أوساط المجتمع، خاصة بعد التغيرات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في الفترة الأخيرة، وغياب التضامن الاجتماعي والتلاحم الذي كان يميز المجتمع الجزائري في فترات ماضية.

الخاتمة
قائمة المراجع
الملاحق

استمارة الاستبيان

جامعة الجزائر
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رقم الاستمارة
مكان المقابلة
تاريخ المقابلة

ظاهرة عمل الأحداث وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة

دراسة ميدانية ببعض أسواق ولاية البليدة

رسالة لنيل شهادة الماجستير

إعداد الطالب: عبد العزيز صالي

إشراف الأستاذ: عبد الغني مغربي

ملاحظة: بيانات الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا لأغراض علمية

السنة الجامعية 2001 . 2002

I بيانات عامة

1- السن ....

2- عدد الاخوة: ذكور ÷، إناث ÷.

3- المستوى التعليمي والثقافي للأب: أمي ÷، يعرف القراءة والكتابة ÷، ابتدائي ÷ ، متوسط ÷ ، ثانوي فما فوق ÷ .

4- المستوى التعليمي والثقافي للأم: أمي ÷، يعرف القراءة والكتابة ÷، ابتدائي ÷ ، متوسط ÷ ، ثانوي فما فوق ÷ .

5- مهنة الأب:.....(إذا كان لا يعمل أذكر السبب) .....

6- مهنة الأم:.....

7- موقع السكن: منطقة حضرية ÷ ، شبه حضرية ÷ ، ريفية ÷ .

II بيانات خاصة بالظاهرة المدروسة

8- ما نوع عملك؟.....

9- ما هي أوقات عملك؟ يوميا بعد ساعات الدراسة ÷ ، خلال عطلة الأسبوع ÷ ، خلال العطل المدرسية ÷ ، في كل الأوقات ÷ ، في أوقالت الدراسة ÷ .

10- كم ساعة تعمل في اليوم؟ .....

11- كم كان سنك عندما بدأت العمل؟ .....

12- ما هو السبب الذي أدى بك إلى العمل؟ لمساعدة الأسرة ماديا ÷،للإنفاق على الذات ÷

الفشل في الدراسة ÷ ، لتعلم حرفة ÷ ، آخر: .....

13- كم هو مدخولك في اليوم تقريبا؟.....

14- ما رأيك في هذا العمل؟ يأمران ÷ ، مشجعان ÷ ، موافقان ÷ ، غير موافقان ÷ .

III بيانات خاصة بالمستوى المعيشي للأسرة

15- هل يساهم فرد آخر عدى رب الأسرة في الدخل؟ نعم ÷ ، لا ÷ ، في حالة نعم أذكرهم

.....

16- هل لديكم مداخيل أخرى؟ نعم ÷ ، لا ÷ ،

في حالة نعم ما نوعها؟ .....

17- ما نوع مسكنكم؟ منزل واسع (فيلا) ÷ ، منزل عادي ÷ ،شقة ÷ ، منزل قصديري ÷

آخر .....

18- كم لديكم من غرفة؟.....

19- ما هي الأجهزة التي تملكها أسرتك من التالية: هاتف ÷ ،سيارة ÷ ، تلفاز ÷ ،

هوائي مقعر ÷ ، مذياع ÷ ، فيديو ÷ ، آلة غسيل ÷ ،ثلاجة ÷ ، حاسوب ÷ .

20ـ هل تلبي لك أسرتك جميع متطلباتك؟ نعم ÷ ،لا ÷ ، أحيانا ÷ ، في حالة لا

لماذا؟.....

IV بيانات خاصة بالظروف الأسرية

21- هل أحد والديك غائب عن البيت بصفة دائمة؟ نعم ÷ ،لا ÷ ، في حالة نعم أذكره: (الأب ÷ ،الأم ÷)

في حالة نعم ما هو سبب هذا الغياب؟ وفاة ÷ ، طلاق ÷ ، نزاع ÷ ، هجرة ÷ آخر .....

22- هل تجد الراحة النفسية داخل أسرتك؟ نعم ÷ ، لا ÷ ، أحيانا ÷

في حالة لا لماذا؟ .....

23- كيف هي العلاقة بين الوالدين؟ جيدة ÷ ، عادية ÷ ، مضطربة ÷ ، سيئة ÷

24- إذا كانت مضطربة أو سيئة لماذا؟ .....

25- كيف هي علاقتك مع والديك؟

26- إذا كانت مضطربة أو سيئة لماذا؟ .....

27- كيف هي علاقتك مع أمك؟

28- إذا كانت مضطربة أو سيئة لماذا؟ .....

29- كيف هي علاقتك مع اخوتك؟

V بيانات خاصة بالظروف الدراسية

30- هل مازلت تزاول دراستك؟ نعم ÷ ، لا ÷ .

31- إذا كان نعم في أي صف تدرس؟.....

32- ما هو معدلك الفصلي الأخير؟.....

33- هل تتغيب عن المدرسة؟ نعم ÷ ، لا ÷ ، أحيانا ÷ ،في حالة نعم أو أحيانا كم لديك من غياب؟.

34- ما هو سبب هذه الغيابات؟ سبب صحي ، عائلي ، نبذ الوسط المدرسي ، من أجل العمل ، آخر .....

35- هل رسبت من قبل؟ نعم ÷ ، لا ÷

36- إذا كان بنعم كم لديك من رسوب (مرات)؟.....

37- ماهي أسباب هذا الرسوب؟.....

38- هل تقوم بكل واجباتك المدرسية؟ نعم ÷ ، لا ÷ ، في حالة لا لماذا؟.....

39- هل تستطيع التوفيق بين العمل والدراسة؟ نعم ÷ ، لا ÷ .

40- هل تفكر في ترك الدراسة والتفرغ للعمل؟ نعم ÷ ، لا ÷ .

41- إذا كان نعم ماهو السبب؟.....

42- إذا كنت لا تزاول الدراسة فهل دخلت المدرسة من قبل؟ نعم ÷ ،لا ÷ .

43- إذا كان نعم في أي سنة خرجت؟.....

44- ما هو سبب خروجك من المدرسة؟.....

I - مراجع باللغة العربية

- <u>علم الإجتماع</u>

1-أحمد عبد الله، **الأطفال الكادحون (ظاهرة عمل الأطفال في مصر)**. مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية، القاهرة، دار الطباعة المتميزة، 1995.

2-ابراهيم خليفة، **علم الإجتماع والسكان**. المكتب الجامعي الحديث، الرياض، 1984.

3-إحسان البقلي، **التخطيط والإدارة في الإقتصاد المنزلي**. مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1964.

4-ابراهيم بيومي مرعي، **الخدمات الإجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب**. الإسكندرية، مصر.

5-آرفون هنري، ترجمة (عادل العوا)، **فلسفة العمل**. منشورات عويدات، 1977، بيروت.

6-تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد ابن باديس**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

7-تركي رابح، **أصول التربية والتعليم**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

8-جورج فريدمان وبيار نافيل، تر: يولاند كمانوئيل، **رسالة في سوسيولوجية العمل**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

9-جان شازال، ترجمة:ميشال أبي الفاضل، **حقوق الطفل**. بيروت، منشورات عوبيدات، 1983 .

10- حسن سليمان قرى، **الدروس الخاصة والتحصيل الدراسي**. دار النصر للطباعة، القاهرة، 1970.

11- زيدان عبد الباقي، **علم الإجتماع المهني**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.

12- سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.

13- سناء الخولي، **التغير الإجتماعي والتحديث**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،

14- سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**. دار النهضة العربية، بيروت، سنة.

15-الطيب محمد عبد الطاهر، **التلميذ في التعليم الأساسي**. منشأة المعارف، الإسكندرية،

16- عبد العزيز هنا،**البطالة والعمالة الكاملة**.مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1950.

17- عبد اللطيف بن آشهنو، **تكون التخلف في الجزائر**. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

18 ـ عبدالغني مغربي، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

19- غي روشيه، تر: مصطفى دندشلي، **مدخل إلى علم الاجتماع (الفعل الاجتماعي)**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

20ـمسعد عبد السلام حبيب، **مشاكل العمل والعمال**. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951

21ـ محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

22ـمحمد السعيد فرج، **الطفولة والثقافة والمجتمع**. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983.

23ـمحمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع التطبيقي**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة.

24ـمحمد الهادي عفيفي، **التربية ومشكلات المجتمع**.

25ـ محمد مصطفى زيدان، **التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

26ـمحمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**. دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

27ـ مختار حمزة، **مشكلات الآباء والأبناء.**

28ـمعني خليل عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر**. دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1991.

29ـمصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

30ـوالتر ايس، نيف (ترجمة: ابراهيم السيد خليل)، **العمل وسلوك الانسان**. دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

ـ علم النفس

31ـ زيدان محمد مصطفى، **النمو النفسي للطفل والمراهق**. منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، 1972.

32ـ زيدان محمد مصطفى والسمالوطي نبيل، **علم النفس التربوي**. دار الشروق، جدة، العربية السعودية، 1985.

33-زيدان محمد مصطفى،**دراسة سيكولوجية تربوية لتلميذ التعليم العام**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1975.

34-السيد فؤاد البهي، **الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة**. دار الفكر العربي، مصر، 1968.

35- سيد عبد الحميد مرسي، **سيكولوجية المهن**. دار النهضة العربية، القاهرة، 1962.

36- علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون**. المؤسسة الوطنية للنشر والدراسات والتوزيع، بيروت، 1982.

37- عبد الرحمن عيسوي، **القياس والتجارب في علم التربية**. مكتبة النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.

38- عبد الرحمن حامد عبد القادر، **دراسات في علم النفس التعليمي**. مكتبة مصر، مصر،

39- ميشيل دبابنة ونبيل محفوظ، **سيكولوجية الطفولة**. دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1984.

40-محمد قواسمية عبد القادر، **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

41- نعيم الرفاعي، **الصحة النفسية، دراسة في سيكولوجية التكيف**. المطبعة الجديدة، دمشق، 1972.

42- يوسف مصطفى القاضي وآخرون، **الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي**. دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1981.

- منهجية

43-إحسان محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي**. دار الطليعة، بيروت، 44- حسن محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**. دار الطيعة، بيروت، 1981.

- الوثائق الرسمية والدوريات

45- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، (**نشاطات ومهام**). النشرية الشهرية الداخلية، العدد 4، 2000.

46- عبد العالي رقاد، **(الأطفال في الجزائر، جريدة الخبر)**. العدد 1632، 1996.
47-مريم زيتوني، **(جريدة الشرق الجزائري)**. العدد 199، الجزائر، 1995.
48- م. ايغانوغان، **(شباب، أطفال وبزنسة، مجلة الوحدة)**. العدد 614، 1993.
49- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،**(مشروع تقرير تمهيدي حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي)**. الدورة العامة 12، 1998.
50- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي. **(المشروع التمهيدي للتقرير حول التنمية البشرية)1998(**، الدورة 13، ماي 1999.
51- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **(مشروع التقرير حول الطرق الإقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني من سنة)1999(**. الجزائر،2000
52 - هالة حلمي **(طفلي يكره المدرسة لماذا؟ مجلة العربي)**. الكويت، العدد 443، 1995.
53- وزارة العدل، **(قانون العقوبات)**. الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1991.

- القواميس والرسائل الجامعية

54- راشد البراوي، **الموسوعة الإقتصادية**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1987.
55- صلاح الدين محمد علام، **(القدرات العقلية للمساهمة في التحصيل في الرياضيات البحتة)**. القاهرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1971.
56- طلعت همام، **قاموس العلوم الإجتماعية والنفسية**. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.
57- عبد الرحمن عيسوي، معجم علم النفس. دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
58- فيصل سالم، توفيق فرج، **قاموس التحليل الإجتماعي**. دار المثلث للتصميم والطباعة، لبنان، 1980.
59- فاخر عاقل، **معجم علم النفس، انجليزي، فرنسي، عربي**. دار الملايين، بيروت،
60- محي الدين عبد العزيز، **(الحالة الإقتصادية للأسرة وأثرها في التحصيل الدراسي لتلميذ المرحلة الابتدائية)**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علم النفس وعلوم التربية، 1983.

II - مراجع باللغة الأجنبية

SOCIOLOGIE

61-Abdelghani Megherbi, **culture et personnalité algérienne de Massinissa à nos jours**, ENAL/OPU, Alger, 1986.

62-AbdelMadjid Bouzidi, **Les années 90 de l'economie algérienne**. ENAG, edition, distribution, Alger, 1999 .

63-Enrico, Dugliese, **Socio-Economie du chômage**. L'hormatton, Paris, 1996.

64-G. Fridman et P. Naville, **Traite de sociologie du travail**. E.D.ARMAND COLIN , Paris, 1961.

65-Maurice Angers, **Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines**. C.E.C inc, Québec, 1996.

66-MEDHAR, Sliman, **Tradition contre développement.** E.N.A.P, Alger, 1992.

67-Medhar, Sliman, **Tradition contre développement.** E.N.A.P, Alger, 1992.

68-Mustapha Boutefnouchet, **Système social et changement sociol en Algérie**. , Alger, 19

69-Mustapha Boutefnouchet, **La famille algérienne**. S.N.E.D, Alger, 1980.

70-Rodolf. Ghglione, Benjamin Matalon, **Les enquêtes sociologiques : Théorie et pratique**. Armand colin , Paris, 1978.

ECONOMIE

71-Bettelham (M), **Economie et problème du travail**. (Les problèmes de l'emploi et de change dans les théorie economique) Cours de BTTelhem en 1948, Facultède lettre, France,

72-Dahmani, Ahmed, **Algérie et l'epreuve, économie et politique des reforme. 1980-1997**. L'harmatton, Paris, 1999.

73-Ecrément, Marc, **Indépendance politique et libération économique** Un quart de siècle du développement en Algérie en 62-85. E.NA.P, O.P.U , Alger, 1986.

74-Enrico, Dugliese, **Socio-Economie du chômage**. L'hormatton, Paris,

PSYCHOLOGIE

75- Jean Carlos, Tedexo, **Analphabétisme et dépédition scolaire en Amérique Latin**. U.N.E.S.C.o, B.I.T, Suisse, 1990.

76-Louise, Pednault, **Votre enfants et l'école : pour résoudre les difficultés de votre enfants en milieu scolaire**. Les édition de l'homme, Canada, 1983.

77-Maurice Cusson, **Délinquants pour quoi**. Canada, 1981.

78-Robert, Lavon, **Vocabulaire**. P.U.F, Paris, 1973.

PERIODIQUES

79-Aldheri (ISA), (**Vécu et devenir des chômeurs de langue durée)**. Documentation Française, Paris, 1992.

80-(B.I.T), **(Le travail dans le monde).** Genève, 1984.

81-(B.I.T), **(Le travail des enfants)**. Publier sous la direction d'élias Mendelivitch, Genève, 1980.

82-(B.I.T), (**Travail :Magazine de l'O.I.T)**. N°=18, Genève, 1996.

83-(B.I.T), (**Travail : Magazine de l'O.I.T)**. N°=23, Genève, 1998.

84-(B.I.T), (**Travail : Magazine de l'O.I.T)**. N°=20, Genève, 1997.

85-CREAd, **(les cahiers du C.R.E.A.D)**, N°= 46-47, Alger, 1998-1999.

86-La commission des droits de l'homme, (**Protection d'exploitation du travail des enfants)**.

87-Liza Krug, (**Les enfants dabord. travail des enfants)**. L'UNICEF, N°= 3, 1995.

88-Musette Saib, (**Bilan de la demande social d'emploi)**. C.R.E.A.D,

Alger, 1988.

89-Ministère du travail, **(Revue algérienne du travail)**, N°= 46-47, Alger, 1987.

90-Ministère de l'orientation national, **(La constitution)**, Direction de la documentation, 1963, Alger.

91-(O.N.S) Prospective- 1962-1991, (**revue statistique)** N°= 17, Alger, 1987.

92-O.N.S (**Evolution du taux de scolarisation de population âgée 6-14 ans)**, 1998.

93-Ruvue Algérienne du travail, 1964, sans d'autre refer.

94-Thery Delitraz, **(Enfants en travail).** (La situation des enfants dans le monde), L'unicef, N°=107, 1992.

95-Gurjet-K.gill, **(Working to survive**, **Child labor in rural, and urban areas of Benjab**). U.M.I, India, 1994.